

الوسيط فى التعويض المدنى عن المسؤولية المدنية

(عقديّة - تقصيرية)
وأحكام النقص الصادرة فيها

ويشتمل على :- المسؤولية عن : حوادث القطارات - والطائرات - والسفن البحرية - والسيارات - والموكل عن وكيله - وفسخ الخطبة - وتبديد منقولات الزوجية - والاصتقال - وإساءة استعمال حق التقاضى - والمجبوس احتياطيا إذا حفظ التحقيق أو قضى بالبراءة - والنادى عن الفرق بجمام السباحة - والحكومة عن الفرق بالشاطئ - ومضروى الزلازل - والقاضى عن إصدار حكم خاطئ والصحفى عن النشر والتشهير - والفندق عن نزيله وفقد امتعته - والتعويض أمام القضاء الإدارى.

الأستاذ

السيد عبد الوهاب عرفه
المحامى لدى محكمة النقص

٢٠٠٥

دار المطبوعات الجامعية
امام كلية الحقوق ت ٤٨٦٢٨٢٩ - إسكندرية

الوسيط

فى

التعويض المدنى

عن المسؤولية المدنية

(عقدية - تقصيرية)

وأحكام النقص الصادرة فيها

ويشتمل على :- المسؤولية عن : حوادث القطارات - والطائرات - والسفن البحرية - والسيارات - والموكل عن وكيله - وقسح الخطبة - وتبديد منقولات الزوجية - والاعتقال - واساءة استعمال حق التقاضى - والمحبوس احتياطيا إذا حفظ التحقيق أو قضى بالبراءة - والسأدى عن الفرق بحمام السباحة - والحكومة عن الفرق بالشاطئ - ومضرورى الزلازل - والقاضى عن إصدار حكم خاطئ والصحفى عن النشر والتشهير - والفندق عن نزله وفقد امتعته - والتعويض أمام القضاء الادارى.

السيد عبد الوهاب عرفه

المحامى لدى محكمة النقص

الناشر

دار المطبوعات الجامعية

امام كلية حقوق إسكندرية - ت : ٢/٤٨٦٢٨٢٩

مقدمة

التعويض هو جزاء المسؤولية عن الإخلال بالالتزامات الناشئة عن (العقود) في (المسؤولية العقدية) ، وجزاء المسؤولية عن إثبات (فعل أو عمل غير مشروع) (مخالف للقانون) في (المسؤولية التقصيرية) . ونقوم المسؤولية على وجود (خطأ) بحيث لولاه لما قامت المسؤولية وأن يلحق بصاحب الشأن (ضرر مباشر) مترتب على هذا الخطأ بحيث لو وقف الأمر على مجرد الخطأ لما قامت المسؤولية عن التعويض ، لأنه إنما قرر جبراً لتلك الإضرار أياً كان نوعها مادية أو أدبية . كذلك يلزم قيام علاقة السببية بين الخطأ والضرر بحيث لولا الأول لما كان الثاني ، فتختلف أي ركن من هذه الأركان الثلاث ينفي قيام المسؤولية المدنية والتعويض كأثر مترتب عليها.

ويراعى أن التعويض يدر مع (الضرر) وجوداً أو عديمًا ويُقدر (بمقداره) بما يحقق جبره ، (دون أن يجاوزه) وإلا كان ذلك (لثراء) (للمضرور) على حساب (المسئول) بدون سبب ، عدا حالتي الغش والخطأ الجسيم وحال الضرر المتغير ، كما أن مقداره ينزل ويخفض وينقص حال الخطأ المشترك بمساهمة المضرور في إحداثه . والتعويض قد يكون عينياً بإعادة الحال إلى ما كان عليه ، فإن استحال كان اللجوء إلى (التعويض النقدي) ، وقد يكون (مواصياً) للمضرور عما أصابه في مشاعره وعواطفه وهذا هو التعويض عن (الضرر الأدبي) . ولكن يلاحظ أن التعويض في مجال المسؤولية العقدية إذا كان ناشئاً عن الإخلال بالالتزام قد شابه (غش) أو خطأً جسيماً فإنه لا يكون قاصراً على (التعويض العادل) وإنما يمتد ليشمل (الأضرار المباشرة غير المتوقعة) إلى جانب (الأضرار المتوقعة) ويمتد ليشمل كذلك (التعويض الكامل) عن كل الأضرار بدلاً من (التعويض العادل) .

ويجب في الضرر مراعاة (تفاقمه) والنظر إليه لإكمامه كان عندما وقع ، وإنما إلى (ما صار إليه عند صدور الحكم) وهذا هو (الضرر

المتغير) ، كذلك بمراعاة (تقوية الفرصة) عند تقدير عناصر الضرر وانها (كسب فائت) وأن هذه الفرصة لازالت (قائمة) وأن يكون (الأمل) في الافادة منها (له ما يبرره).

تلك مقدمة سريعة موجزة عن التعويض . نرجو أن يحوز رضا الجميع عنا والله الموفق.

المؤلف

كفر الزيات : ٥٤٠/٢٥٤٧٤٦٤

دراسة وتقسيم

نستهل كتابنا هذا في الحديث عن المسؤولية المدنية ونقسمه إلى عدة أبواب :

في الكتاب الأول نبين أن المسؤولية المدنية تنقسم إلى مسؤولية عقدية أو تقصيرية ، وتعريف كل منهما ، والفرق بينهما - ومناطق المسؤولية - وأنهما لا يجتمعان معا في دعوى واحدة . وأنواع التعويض - وأوجه الخلاف بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية.

ومتى يلجأ إلى التعويض بديلا عن الأصل وهو التنفيذ العيني ؟ وأن هناك حالات يجوز فيها الجمع بين التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض إلا أنه يمتنع الجمع بين التنفيذ العيني والتعويض عن عدم التنفيذ.

في الباب الثاني : يتحدث عن المسؤولية العقدية.

فيستحدث عن عناصر التعويض ، وأنه عن الضرر المباشر المتوقع الناتج عن الخطأ وأنه يشمل عنصرين ، وأنه يجب في التعويض أن يكون بقدر الضرر المباشر ومساو له فلا ينزل مقداره إلا في حالة الخطأ المشترك.

وأن عناصر التعويض ، يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب مع مراعاة الظروف والملابسة وأحكام النقص في ذلك.

وشروط استحقاق التعويض في المسؤولية العقدية وأن يسبق ذلك اعتذار المدين الممثل عنه ووضعه موضع المتأخر عن تنفيذ التزامه ثم يتحدث عن أركان المسؤولية العقدية وتشمل الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، ثم يتحدث عن حالات الاعفاء من المسؤولية عن التعويض ثم يتحدث عن الضرر وأنه ينقسم إلى مادي وأدبي.

وشروط التعويض عن الضرر المادي - وتقسيمات الضرر من متغير وثقوبت للفرصة والضرر المحقق والضرر الاحتمالي ، وأن الأخير لا يستحق عنه تعويضا إلا إذا وقع - والضرر الحال والضرر المستقبل ، وأن

الأخير يستحق عنه تعويض إذا كان محقق الوقوع والضرر الاصلى والضرر المرتد بفعل واحد خطأ – وبيان الغاية من التعويض وإثباته ، وأن الضرر المادى يثبت بكافة الطرق – وقوائد التأخير يكون الضرر فيها مفترض لا يكلف الدائن بإثباته و ان الشرط الجزائى الضرر فيه مفترض بنقل عبء الإثبات إلى المدين – ثم يتحدث عن الضرر الإدى وتعرفه وصاحب الحق فيه – ومتى ينتقل إلى غيره وقصر التعويض عن الضرر الأدى على أشخاص معينين .

ثم يتحدث عن أنه يجوز ادماج الضررين المادى والأدى معا .

ثم يتحدث عن حالة تقادم الضرر بعد صدور حكم نهائى بالتعويض .

ويتحدث بعد ذلك عن حالة أن الحمل المستكن هل يجوز له طلب التعويض ؟ .

ثم يتحدث بعد ذلك عن الضرر المفترض وحالاته .

بعد ذلك يتحدث عن علاقة السببية بين الخطأ والضرر .

ثم يتحدث بعد ذلك عن تقدير التعويض وأنه عن الضرر المباشر المتوقع بمراعاة الظروف الملائمة – وما يدخل فى حساب عناصر الضرر وأحكام النقض فى ذلك والمبادئ الواجبة الاتباع فى تقدير الضرر وأهمية ثبوت الاخلال بالالتزام لحساب الضرر وتقديره .

وأن الحق فى التعويض له خصائص هى أنه يقبل التجزئة وينتقل الحق فيه إلى الورثة – ثم تطبيقات قضائية بخصوص عقد البيع واخلال البائع بالتزاماته – ثم يذكر أحكام متفرقة ، طعون نقص عن التعويض

فى الباب الثالث يتحدث بعد ذلك عن (الاعذار) تعريفه وأنه شرط أساسى لاستحقاق التعويض عن التأخير فى تنفيذ الالتزام العقدى مع أحكام النقض فى ذلك .

وفى الباب الرابع يتحدث عن الشرط الجزائى الذى يضعه المتعاقدان فى اتفاقهما تعريفه وشروطه ودوافعه ومعنى وجوده ومن المكلف بإثباته

وإجراءات المطالبة به أمام المحكمة وما يعد شرطاً جزائياً وما لا يعد ، ومتى لا يعمل بالشرط الجزائي وأحكام النقص في الشرط الجزائي ، وهل يجوز تطبيقه مع التنفيذ العيني ؟ وحالات تخفيض القاضي لمقدار التعويض ، والفرق بين الشرط الجزائي والتعويض القضائي وفوائد الشرط الجزائي.

فى الباب الخامس يتحدث عن التعويض القانونى أو فوائد التأخير القانونية وشروط استحقاقها — وسعر الفائدة للتأخيرية وفوائد البنوك ومتى تسرى الفوائد للتأخيرية — وجواز المطالبة بتعويض تكملى بالإضافة إلى الفوائد بشروط.

فى الباب السادس يتحدث عن المسؤولية التقصيرية تعريفها وأركانها — فيتحدث عن الخطأ وركنيه المادى و هو فعل التعدى والمعنوى وهو الإدراك وصور الخطأ — وكيف أن المشرع شدد فى الخطأ العمد والخطأ الجسيم وخفف فى الإهمال والخطأ اليسير ، ثم تحدث عن الظروف الملائمة والمقصود بها ، وإنها مهنة المضرور وظروفه العائلية دون الشخصية — وحالات الإعفاء من المسؤولية عن الخطأ من دفاع شرعى ، وإطاعة أمر الرئيس ، والضرورة.

ثم يتحدث عن الضرر وأنواعه (مادية ومعنوى).

والعبرة فى تقدير الضرر — وعلاقة السببيه وإثباتها ، ثم يتحدث عن حالة تعدد أسباب وقوع الضرر والتي يكون (خطأ المدعى عليه) أحدها ، وأخذ المشرع بنظرية السبب المنتج الفاعل دون العارض — وسهل يلزم المسئول بتعويض الضرر كاملاً لم يتعلل بأحد الأسباب المتعددة للحصول على إعفاء جزئى وأحكام النقص — والإعفاء من المسؤولية وحالاته ، وأثار المسؤولية التقصيرية ، وطرق التعويض.

ثم يتحدث عن التضامن والتضامن — ثم يتحدث عن تعدد المسئولين عن العمل الضار وشروط قيامه — ثم يتحدث عن التعويض الموروث والتعويض الشخصى ، وينهى الحديث بتقديم الحق فى التعويض وأن القاضى العادى والمحاكم المدنية هى المختصة بنظر دعاوى التعويض عن العمل

غير المشروع والمسئولية عنها (التقصيرية).

في الباب السابع يتحدث عن المسؤولية عن فعل الغير وانها تنقسم إلى نوعين الأولى مسؤولية متولى الرقابة عن أعمال تابعة غير المشروعة والثانية مسؤولية المتبوع عن افعال تابعة.

في الباب الثامن يتحدث عن المسؤولية عن الأشياء وتنقسم إلى أربع حراسات الأولى عن الحيوان والثانية عن البناء والثالثة عن الآلات الميكانيكية والرابعة عن الأشياء التي تتطلب حراستها خاصة.

الباب التاسع ويتحدث عن دعاوى التعويض أمام القضاء الإدارى وحكم شهير للمحكمة الإدارية العليا.

في الباب العاشر يتحدث عن تطبيقات قضائية متنوعة عن

المسئوليتين العقدية والتقصيرية : فيتحدث أولا عن مسؤولية الناقل الجوى عن ضحايا حوادث الطائرات ، والتعويض عن فقد الحقيبة بالطائرة وهل يجوز تفتيش ركاب الطائرة وهل يعد ذلك باطلا ؟

ويتحدث ثانيا عن مسؤولية الناقل عن هلاك أو تلف لمتعة المسافرين بطريق البحر وتقدم الدعوى عنها ، ومسئولية ملاك اللنشات عن حوادثها.

ويتحدث ثالثا عن حوادث القطارات وهل يستحق متسلك القطار تعويض إذا مات ؟ ومسئولية هيئة السكك الحديدية عن حادث تصادم أو انقلاب قطار راح ضحيته العديد من الركاب ، ومسئولية السكك الحديدية عن العبث بالجزره أنت إلى وقوع الحادث ؟ ومسئولية هيئة السكك الحديد عن حوادث المزلقانات (المجازات) .

ويتحدث رابعا عن حوادث الميبارات — والمسئولية عن وجود ركاب فى غير الأماكن المخصصة للحمولة بمركبات النقل.

ويتحدث خامسا عن الملزم (بالتعويض) عن مضرورى الزلازل ومسئولية الدولة لآراء المضرورين.

ويتحدث سادسا عن التعويض عن اساءة استعمال حق التقاضى ، ومتى

يصبح حق الدفاع جريمة تلزم بالتعويض ؟ .

ويتحدث سابعا عن مسؤولية القاضي عن إصداره حكم خاطئ ترتب عليه ضرر للمتقاضى هل يسأل القاضي وما معيار الخطأ الموجب للمسئولية وهل يجوز الحكم عليه بالتعويض ؟ وهل يعد خطأ مهني جسيم فهم القاضي للقانون على نحو معين أو استنتاجه أمرا ولو كان استنتاجه غير سليم أو خطؤه في استخلاص الوقائع أو في تفسير القانون ؟

ويتحدث ثامنا عن المعتقل وهل يستحق تعويض ؟ وهل يجوز تعويض (المحبوس احتياطيا) إذا احتفظ التحقيق أو قضى ببراءة المتهم ؟

ويتحدث تاسعا : عن مسؤولية الصحفي عن النشر ، وشروط إثباته حتى النقد والنشر .

ويتحدث عاشرا : عن مسؤولية الفندق عن ودائع وأموال النزيل وعن النزيل وبذل العناية لسلامته واتخاذ كافة الاحتياطات لمراقبة المترددين على الفندق .

ويتحدث حادي عشر : عن مسؤولية الحكومة والوزارات عن حوادث الغرق بالشاطئ أو حمام السباحة .

ويتحدث ثاني عشر : عن فسخ الخطبة ومتى يعرض عنها .

ويتحدث ثالث عشر : عن التعويض عن تبديد منقولات الزوجية .

ويتحدث رابع عشر : عن مسؤولية الموكل عن تصرفات وكيله .

ويتحدث خامس عشر : عن مسؤولية الموكل عن عزل وكيله في وقت غير مناسب وبدون عذر مقبول .

في الباب الخامس عشر : يتحدث عن إجراءات رفع الدعوى بالتعويض المدنية أمام المحاكم المدنية ، والمستندات المطلوبة عند رفعها ، ونخته بصيغ الدعاوى المتنوعة والخاصة ببعض حالات التعويض .

بعد ذلك نشير إلى مراجع هذا الكتاب – والكتب التي صدرت لمؤلف هذا الكتاب وينتهي أخيرا (بفهرس هذا الكتاب) .

الباب الأول

المسئولية المدنية والتعويض عنها

(خلاصة موجزة)

المسئولية المدنية : أما عقدية أو تقصيرية.

فالعقدية : تقوم على إخلال في الوفاء بالالتزام سواء كان تأخيراً أو امتناع عن الوفاء ومصدرها (العقد).

في الأولى وهي المسئولية المدنية : يكون للتعويض عن (الضرر المباشر المتوقع ، وهو حال محقق) ويقدر (بمقدار) الضرر (أو مساو ومكافئ له) فإين لابس الامتناع غش أو خطأ جسيم متعمدا بسوء نية (المواد ١٧٠ ، ٢/٢٢١ مدنى) امتد التعويض ليشمل إلى جانب الضرر المباشر (المتوقع) ، الضرر المباشر (غير المتوقع) (طعن ٢٤/١٨٢ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٤) (طعن ٣٠/٣٥٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١) وبدلاً من اقتضاء (التعويض العادل) يصار إلى (التعويض الكامل) **شريطة :** أن يبين (المضرور) فى مذكرة دفاعه أركان المسئولية ويقع عليه عبء إثبات الخطأ والضرر فى جانب المسئول وعلاقة السببية بينهما وأن يبين عنصرى الضرر (ما فاتته من كسب وما لحقه من خسارة) ، فإن فات على محكمة أول درجة ببيان وجه دفاع المضرور ، كان عليه أن يصمم على ذلك فى طلباته أمام محكمة ثان درجة وأن (يطلب) بالنسبة لملازمات الغش والخطأ الجسيم تطبيق قواعد المسئولية التقصيرية نظراً لأن مصدر دعواه سببه (العقد) والذي يحكمها المسئولية العقدية وهى الاصل وأن نطاق الدعى (يتحدد بما يطلبه الخصم).

فى الثانية : (المسئولية التقصيرية) : يكون للتعويض عن الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع ، ويعوض المضرور عن (جميع الأضرار).
وأن أهم أركان التعويض هو (الضرر) - فقد يقف التقصير عند حد

(للخطأ) - ولكن (دون ضرر) وهنا (لا يستحق تعويض) (طعن ٢٤٠ / ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٤/٨) (طعن ٣٤/٢٩ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٧) كما أن درجة جسامته للخطأ غير مطلوبة ، ذلك أن مجرد الإخلال بالوفاء بالالتزام عن تأخير أو امتناع يعد في حد ذاته (خطأ) (يرتب المسؤولية) إلا أن المشرع قد اعتد بدرجة جسامته للخطأ في الظروف الملازمة من غش وخطأ جسيم في (المادتين ١٧٠ ، ٢/٢٢١ مدني) (طعن ٢٥/١٧٤ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣١) كما أن (الأعذار) مطلوب فقط في حالة (التأخير في الوفاء بالالتزام) وغير مطلوب في حال (الامتناع عن الوفاء بالالتزام) وأن (الضرر) يتحقق (بفوات الفرصة) ، وأيضا (بطول أمد التقاضي ، وتغير الضرر وتفاقمه إلى وقت صدور الحكم) ، وأيضا (بالدعوى الكيدية) و (إنفاق مصاريف التقاضي بلا مبرر) أو إساءة استعمال الحق في التقاضي.

وعن قول البعض بأن (التعويض) ليس له معايير محددة (لتقديره) : يرد عليه : أن ذلك للقول محقق في (الضرر الأدبي) وهو يكون رمزيا مواسيا للمشاعر (طعن ٣٦/٣٣٤ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ، (طعن ٥٠/١٣٦٨ ق جلسة ١٩٨٥/١/٨) (لم ينشر) .

أما بالنسبة للضرر المادي : فإنه إن خلا من (الظروف الملازمة والغش والخطأ الجسيم) كان (يقدر الضرر المباشر) (تعويضا عادلا) (عن الضرر المباشر المتوقع) (طعن ٣٦/٣٣٤ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨) شاملا عنصرين معا هما (ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب) أما إذا لابس (غش وخطأ جسيم) من المسئول ، فإنه يشمل (الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع) ، ويقاس (بمعياري موضوعي) ، وبدلا من استحقاق (تعويض عادل مساو للضرر) يصار إلى (التعويض الكامل) عن (جميع الأضرار) تعويضا شاملا كاملا غير منقوص . (طعن ٣٠/٣٥٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١) . (طعن ٢٤/١٨٢ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٤) .

١- مناط المسؤولية وسببها والفرق في ذلك بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية :

يتشابهان في انهما ناتجان عن اخلال بالتزام ايا كان المصدر عقدي أو غير مشروع مخالف للقانون ويختلفان في النطاق :

فبينما المسؤولية العقدية : تستند إلى (عقد صحيح) مبرم بين المسؤول والمضروب (المواد ٨٩ ، ٩٤/٢ ، ١٤٥ مدني) ، وأن يكون الضرر ناشئ عن (الاخلال بالتزام في العقد وفي تنفيذه أو التأخير فيه) .

فإن المسؤولية التقصيرية : سببها (خطأ غير مشروع) (مخالف لأحكام القانون) ، أو غش أو خطأ جسمي لو ارتكابه جريمة . واخلال (بالتزام عام وواجب قانوني) هو عدم جواز الأضرار بالغير ، وقد يترتب على الفعل الواحد تحقق المسؤولية الجنائية والمدنية (كجرائم القتل والسرقة والنصب والقتل والسب) وهناك أفعال تترتب عليها المسؤولية الجنائية دون المدنية لعدم تحقق ضرر عنها للغير (كالشروع في جريمة والنشر والاتفاق الجنائي وجرائم المرور) وهناك أفعال ليست جريمة (كالتصرف في استعمال الحق ، والمسؤولية عن الخطأ المفترض) .

٢- عدم جواز الجمع بين المسئوليتين (العقدية والتقصيرية) معا في تعويض واحد :

- لا يجوز الجمع بين المسئوليتين في دعوى تعويض واحدة ، لأنه يمنع تعويض الضرر (أكثر من مرة) ولأن لكل منهما نطاقه الخاص وتنظيمه المستقل (طعن ٤٥/٦٠١ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥) ، كما أن دعواها التي يرفعها بواحدة منها ، ثم يخسرها ، ليس له أن يجدد دعواه على أساس المسؤولية الأخرى ، إعمالا لحجية الأحكام وقوة الأمر المقضي ، والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وإذا كان منازع النزاع متعلقا (بعقد) فلا يجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية لما في ذلك من إهدار لنصوص العقد مما يخل بالقرة الملزمة له - إلا أنه استثناء : يجوز إعمال أحكام المسؤولية التقصيرية إذا ثبت أن (الضرر) الذي لحق أحد

المتعاقدين كان نتيجة (فعل خطأ) من المتعاقد الآخر (يكون جريمة ، أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً) تأسيساً على أنه (أخل بالتزام قانوني) (م ١٤٨ مدني) (هو تنفيذ العقد بحسن نية) فيمتنع عليه ارتكاب مثل هذا الفعل في جميع الحالات ولو كان متعاقداً أو غير متعاقد (طعن ٥٤/٢٣٨٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٤) (لم ينشر) (طعن ٣٤/٢٨٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦) فيجوز للمضرور أو المحكمة (الخيره) والاستناد إلى أيهما باعتباره وسيلة دفاع ، فيجوز للمضرور رغم استناده إلى الخطأ التقصيري الثابت أو المفترض ، أن يستند إلى الخطأ العقدي ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، فلا يعد تغييراً (لسبب الدعوى أو موضوعها) مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها (طعن ٣٠/١٤٩ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢) (طعن ٣١/٢١٩ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) كما يعوز عن جميع الأضرار المباشرة ولو كانت (غير متوقعة للحصول) (طعن ٣٠/٣٥٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١) (طعن ٣٩/٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨) (طعن ٣٠/٤٦٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠) (ويراجع في ذلك الاستاذ / محمد كمال عبد العزيز - التقنين المدني نظرية الالتزامات شرح (م ١٦٣ مدني) ص ٥١٦ وما بعدها) .

وقد تستند المحكمة في حكمها إلى خطأ تقصيري ورغم استناد الخصوم في طلبهم إلى الخطأ العقدي ما دام أن ذلك للخطأ والفعل قد تجاوز الإخلال بالتزام عقدي (طعن ٣٩/٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨) .

إلا أنه يجب لإقامة المحكمة حكمها على أساس المسؤولية التقصيرية (طلب الخصم ذلك) ولأن القاضى مقيد بمبدأ (عدم الإخلال بحق الدفاع) ، وإلا كان ذلك تغييراً لأمنان الدعوى وتكييفها وخروج عن وقائعها بواقع جديد بما يجعل الحكم (مخالفاً للقانون) (طعن ٢٩/٤٧٩ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٢) (طعن ٣٤/١٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٤) . (طعن ٣٤/٣٨٦ ق جلسة

(١٩٦٨/٣/٢٨) (طعن ٤٥/٦٠١ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٥).

٣- أنواع التعويض :

١- لما نقدي .

٢- لو عيني بإزالة المخالفة التي وقعت اخلايا بالالتزام.

ومن أحكام النقض :

تنفيذ الالتزام أما أن يكون تنفيذا عينيا فيقوم المدين بإداء عين ما التزم به تنفيذا عن طريق التعويض - وللتعويض قد يكون نقديا لو عينيا بإزالة المخالفة التي وقعت لخلال بالالتزام (طعن ٤٢/٧٢٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٠).

٤- أوجه الفرق بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية :

المسؤولية التقصيرية	المسؤولية العقدية
١) مصدر الالتزام (القانون) (م ١٦٣ مدني) والمسؤولية عن عمل الغير والأشياء وأساسها (خطأ مفترض)	١) مصدر الالتزام (العقد) (م ٢١٥ مدني) وقد يكون (القانون) وكمثال (م ٤٦٨ مدني) فجهل المشتري بعدم ملكية البائع للعين المباعة يعطيه الحق في التعويض ولو كان البائع (حسن النية) فيبعد البائع أنه قد ارتكب خطأ تعاقدي في تكوين العقد.
٢- درجة الخطأ : تقوم المسؤولية مهما كان الخطأ (يسيرا) وأساسها (الالتزام بتحقيق نتيجة معينة بالتزام لوجهه القانون) فأساس الخطأ هو عدم تحقق النتيجة التي جعلها القانون محل الالتزام المفروض (م ١٦٣ مدني) فالخطأ مرتبط بواجب عام والالتزام سابق.	٢- درجة الخطأ : إذا كان الالتزام (بتحقيق غاية) تقوم المسؤولية عند عدم تحققها ، فإذا كان (بذل غاية) فلا مجال عن (الخطأ اليسير).

المسئولية التقديرية	المسئولية العقدية
٣) يسأل المخطئ عن تعويض كل الضرر المباشر المتوقع وغير المتوقع (م ٢/٢٢١ مدني)	٢) مدى التعويض عن الضرر : يسأل المخطئ عن (الضرر المباشر المتوقع) أما (غير المتوقع) فيسأل عنه في حالتي النش والخطأ الجسيم (م ٢٢١ مدني).
٤) الاعذار : غير مطلوب لأن الالتزام (سلبى) وتغى م ٢١٩ ب الدلائل منه.	٤) الاعذار : ضرورى في حالة التأخير في الوفاء بالالتزام (م ٢١٨ مدني).
٥) غير جائز لتعلقه بالنظام العام (م ٣/٢١٧ مدني)	٥) الاعضاء من المسؤولية : جائز في الخطأ البسيط (م ٢١٧ مدني) وغير جائز في حالة النش والخطأ الجسيم
٦) (المحاكم الجنائية).	٦) الاختصاص القضائي : (المحاكم المدنية).
٧) إذا تعدد المساهمون في إحداث الفعل الخاطئ فهم متضامون طبقا (م ١٦٩ مدني) عن الفعل الضار فيستطيع الدائن لتتصلوه من أيهم بأكمله فهو مفروض قانونا.	٧) التضامن : أساسه (اتفاق أو نص قانوني) (المواد ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ مدني) فهو غير مفترض.
٨) يكفي أهلية الوجوب : صبي مميز (٧ سنوات على الأقل) (م ١٦٤ مدني) عن العمل غير المشروع.	٨) الأهلية : يشترط (أهلية أداء كاملة) ٢١ سنة عاقلا رشيدا (م ٢/٤٤ ، ٤٥ مدني)
٩) الأصل (التعويض العيني) ولا يصار إلى (التعويض للنقدى) إلا إذا استحال للتعويض عينا (طعن ق جـ : ١٩٤٨/١٢/١٦).	٩) نوع التعويض : (نقدى).

المسئولية التقصيرية	المسئولية العقدية
(١٠) بـ ٣ سنوات (م ١/١٧٢ مدني) من وقت العلم بالضرر ، ومعرفة المسئول في حدود ١٥ سنة من وقت وقوع الفعل الضار أو لا تتقدم إذا كان الفصل الضار جريمة إلا يسقط للدعوى الجنائية (م ٢/١٧٢ مدني).	(١٠) التقادم: ١٥ سنة ويسقط الحق في التعويض لسقوط دعوى التعويض (م ٣٧٤ مدني).
(١١) إثبات الضرر (الخطأ العمدى) ، أو (العمل غير المشروع).	(١١) عبء الإثبات : إثبات المدعى أنه نفذ التزامه ، وعلى الدائن المضروب إثبات الخطأ العمدى ، والضرر ، وعلاقة السببية . والتزامه هنا للتزام ببذل عناية فينتقل إلى المسئول عبء إثبات الوفاء أو أن عدم الوفاء يرجع إلى سبب اجنبي.
(١٢) الخطأ (مفترض) في مسئولية حارس للحيوان أو البناء أو الأشياء الخطرة.	(١٢) الخطأ غير مفترض
(١٣) المسئولية: جزاء (العمل غير المشروع)	(١٣) المسئولية جزاء (العقد)

• متى يلجأ إلى التعويض ، بديلا عن الاصل وهو التنفيذ العيني ؟

مؤدى نص المادتين ١٠٢/٢٠٣ ، ٢١٥ مدني : (إن (الاصل) هو
تنفيذ الالتزام (تنفيذاً عينياً) (م ١٤٧ مدني) ولا يصار إلى عوضه وهو
التنفيذ بطريق التعويض إلا إذا (استحال التنفيذ العيني) أو اتفاق الدائن
والمدين على التعويض صراحة أو ضمناً ، فإذا لجأ (الدائن) إلى طلب
التعويض ، وعرض (المدين) القيام بتنفيذ التزامه (عيناً) متى كان ذلك ممكناً ،
فلا يجوز للدائن رفض هذا العرض : لأن التعويض ليس التزاماً تخييرياً أو

التزاما بدليا بجانب التنفيذ العيني (م ٢١٥ مدني) (طعن ٥٣/٧٢١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) (طعن ٥٤/١٨٨٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩) (الطعن ٣٤٦٩/٢٥١٧ ق جلسة ٥٧/٢٥١٧ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٦) (طعن ٣٠/٣١٨ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠) (طعن ٤٦/٣٦٤ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢٠) ولأنه لا يلجأ إلى (التعويض) إلا بشروط وهي: (١) أن يكون العقد مرهقا لمدين . (٢) والا يلحق للدائن ضررا جسيما (طعن ٥٦٠ ، ٤٣/٥٧٠ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٣٠) (طعن ٢١/٤٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٤/١٤) (طعن ٤٣/١٧٩ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢) وأن (الأصل) تنفيذ الالتزام (عينا) (م ١٤٧ مدني) والعدول عن التنفيذ العيني إلى (التنفيذ بطريق التعويض) شرطه: (م ٢/٢٠٣ مدني). وجوب بحث الاعتبارات الموضوعية لاقتصادات المشروع وعائده الاستثماري فضلا عن الظروف المتعلقة بشخص المدين مؤداه: عدم تناسب التزامات المؤجر مع الأجرة أثره: وجوب إعمال (م ٢/٢٠٣ مدني).

علّة ذلك: أنه يشترط أن ينطوي التنفيذ على (إرهاق المدين) وهو يعني العنت الشديد أو الخسارة الفادحة ، ولا يكفي فيه (مجرد العسر والضيق والكلفة) ، وعلى ألا يلحق (الدائن) من وراء ذلك ضرر جسيم (بمقياس موضوعي) وليس شخصي (طعن ٥٤/١٨٨٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩) . فالتعويض قد يكون نقديا أو (عينا) بإزالة المخالفة التي وقعت أخلافا بالالتزام (طعن ٤٢/٧٢٤ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٠) وأن قعود (المدين) عن تنفيذ التزامه للوارد بالعقد يعد في حد ذاته (خطأ) موجب للمسئولية (م ٢١٥ مدني) (طعن ٥٢/١٢٢٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٥) (طعن ٦٧/٣٣٨ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٨) (طعن ٥٣/٢٦٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) وأن طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيمان يتقاسمان تنفيذ الالتزام ، فيجوز (للدائن) (طلب أيهما) ، وللمحكمة أن تقضى (بالتعويض) إذا استبان لها (تعذر) التنفيذ العيني (طعن ٥٠/١٧٠٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/٤) وأن عدم إمكان رد المال عينا أو إرهاقه للمدين أثره: للقاضي الحكم بتعويض يراعى في مقداره: قيمة المال وقت الحكم ، وما لحق للدائن من خسارة ، وما فاتته

من كسب (طعن ٦٧/١٢٢٨ ق هيئة عامة جلسة ٢٤/٦/٢٠٠١) وأنه (لا يصار إلى (التنفيذ بطريق التعويض) إلا في الحالات التي يكون فيها (التنفيذ العيني) ناقصا أو معيبا أو متأخرا ، فيكون للدائن التعويض عن (عدم التنفيذ الجزئي) ومثاله :

(١) امتناع السبائع عن تسليم العقار المبيع ، فلم يشرى طلب تسليمه العقار مع التعويض عن الضرر نتيجة لعدم تسليمه العقار في الميعاد المحدد. (طعن ٥٤/١٣٩٩ ق جلسة ٥/١/١٩٨٨) لم ينشر (طعن ٥٣/١٧٨٠ ق جلسة ١/٢٣/١٩٩٠) لم ينشر.

(٢) الأصل التزام المستأجر بعدم إحداث تغيير ضار بالعين المؤجرة بدون إذن المالك مخالفة ذلك أثره : للمؤجر مطالبته بالتنفيذ العيني أو بفسخ الإيجار مع التعويض إن كان له مقتضى (م ٢/٥٨٠ مدني). (طعن ٦٣/٤٦٢٢ ق جلسة ٦/٦/٢٠٠١).

٦- جواز الجمع بين التنفيذ العيني و (التنفيذ بطريق التعويض) :

ليس للدائن (الجمع) بين التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض إلا في حالة ١ - تأخر المدين في تنفيذ التزامه عينا ، فإن ذلك لا يخل بحق الدائن فيما يجب له من تعويض عن الضرر الناجم عن هذا (التأخير) إلى جانب (التنفيذ العيني) (طعن ٥٤/١٣٩٩ ق جلسة ٥/١/٨٨) (طعن ٥٣/١٧٨٠ ق جلسة ١/٢٣/١٩٩٠) لم ينشر.

٢- كما قضت محكمة النقض بأن (طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض قسمان متكافئان قدرا ومتحدان موضوعا) يتقاسمان تنفيذ الالتزام الأصلي للمدين ، (جواز الجمع بينهما) - إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة ، لا يمنع من إيداء الآخر لأول مرة أمام محكمة الاستئناف (ولا يعتبر طلبا جديدا) بشرط : سبق إيداء (الأول) أمام (محكمة أول درجة) (طعن ٤٩/١٧٦١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٣) (طعن ٦٠/٢٩٧١ ق جلسة ٧/٤/١٩٩٤) ولا يعتبر تغييرا لسبب الدعوى (طعن ٣٠/١٤٦ ق

جلسة ١٩٦٨/٤/٢) وعدم إمكان رد المال عيناً أو أرهاقه للمدين أثره :
للقاضى الحكم بتعويض يراعى فى مقداره قيمة المال وقت الحكم وما لحق
الدائن من خسارة أو فاته من كسب (طعن ١٢٢٨/٦٧ ق هيئة عامة جلسة
٢٤/٦/٢٠٠١) .

٧- عدم جواز الجمع بين التنفيذ العينى و(التعويض عن عدم التنفيذ) :

عدم جواز الجمع بين التنفيذ العينى - والتعويض عن (عدم التنفيذ) ،
وإنما يجوز الجمع بين التنفيذ العينى - والتعويض عن (التأخير فى التنفيذ) .
القضاء بإلزام (المدين) بتنفيذ التزامه (عيناً) لا يخل بحق (الدائن) فيما يجب
له من هذا (التعويض) (المولد ٢/٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢/٢٢٤ مدنى) .
(الطعان ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤/٧٠ ق جلسة ١٢/٦/٢٠٠١) .

٢٤٤٧

الباب الثانى المسئولية العقدية

هى جزء الاخلال بالتزام عقدى سواء بالتأخير فى تنفيذ - أو الامتناع عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه . ومجرد الامتناع أو التأخير خطأ.

يرتب للمسئولية ، فإن ترتب عليه ضرر مباشر متوقع يستحق التعويض عنه بقدر هذا الضرر - ما لم يكن الامتناع عن عمد وموئ نية أو شابه غش أو خطأ جسيم ، هنا لا يكتفى بالضرر المباشر للمتوقع وإنما يشمل كذلك الضرر غير المتوقع ويعوض بالتالى عن كل الاضرار ، وليس عن الضرر العادل أى بقدره غير زائد عليه.

٨- عناصر التعويض ومقياسه (المواد ١٦٣ ، ١٧٠ ، ٢٢٠ مدنى) :

التعويض : مقياسه : (الضرر المباشر المتوقع) الذى أحدثه (الخطأ) شموله : (عنصرين) هما :-

(١) الخسارة التى لحقت بالمضرور .

(٢) الكسب الذى فاته . للقاضى تقويمهما بالمال شرطه : ألا يقل أو يزيد عن (الضرر) متوقعا كان أو كان غير متوقع متى كان متخفا عن (المسئولية التقصيرية) (الطعن ٦٢/٥٠٨٩ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠).

و (الضرر المباشر المتوقع) : هو الذى يعوض عنه فى (المسئولية العقدية) (م ٢/٢٢١ مدنى) - أما فى (المسئولية التقصيرية) فيضاف إلى جانب ذلك (الضرر المباشر غير المتوقع).

ولكن يمكن أيضا فى نطاق (المسئولية العقدية) أن يشمل إلى جانب الضرر المتوقع ، (الضرر غير المتوقع) إذا ارتكب المدين (غشا أو خطأ جسيما) (م ٢/٢٢١ مدنى) وتقال (بمعيار موضوعى) وليس بمعيار شخصى - ويجب توقع مقداره ومداه (طعن ٦٨/٣٩٥٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨) وهو (إخلال المدين بالتزامه التعاقدى) (عمدا) .

(طعن ٢٤/١٨٢ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٤).

ويقصد بقياس الضرر المتوقع بمعيار موضوعي : أنه ذلك الضرر الذي يتوقعه (للشخص المعتاد) في مثل (الظروف الخارجية) التي وجد فيها (المدين) ، وليس للضرر الذي يتوقعه (هذا المدين بالذات) .

(طعن ٣٦/٤٥ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١) (طعن ٣٦/٢٠٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٨) . ويجب في التعويض أن يكون (مساو للضرر المباشر) ، (فلا يخفض) عن قيمة الضرر الواقع إلا في حالة (اشتراك المضرور في أحداثه) (بالقدر الذي أسهم به) وهو ما يسمى (بالخطأ المشترك) (ولا يزيد) إلا إذا (لابس غش أو خطأ جسيم) ، فيسأل في تلك الحالة إلى جانب (الضرر المباشر المتوقع) عن (الضرر المباشر غير المتوقع) (م ٢/٢٢١ مدني) .

٩- عناصر التعويض (م ١/٢٢١ مدني) : (مكرر) للتعويض عنصران هاما هما :-

(١) ما لحق الدائن من خسارة.

(٢) ما فات الدائن من كسب (أي ما ضاع عليه من ربح كان يتوقعه) ويطلق على هذا العنصران (الضرر المباشر المتوقع) يضاف إليهما (عنصر ثالث) أشارت إليه مادة (١٧٠ مدني) وهو :-

(٣) الظروف الملازمة : ويقصد به (درجة جسامة خطأ الممثل دون ظروفه الشخصية) إلى جانب مراعاة (الظروف الشخصية للمضرور) (سنه ووضعه الثقافي والاجتماعي وحالته الصحية) (ويراجع التقنين المدني في الالتزامات للاستاذ / محمد كمال عبد العزيز ص ٥٩٠ ، مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني - الجزء الثاني ص ٣٩٣ - ص ٣٩٤ .

ومن تطبيقات محكمة النقض في هذا الصدد :

(١) تقدير الضرر ومراعاة (الظروف الملازمة) في تقدير التعويض . استقلال قاضي الموضوع بها شرطه :

أ- بيان عناصر الضرر .

ب- ووجه أحقية طالب التعويض فيه ، مادام لا يوجد في القانون نص

يلزمه بإتباع معايير معينة في تقديره.

(طعن ٥٠/١١٦٢ ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠) للسنة ٣٥ ص ١٣٦١

(طعن ٤٩/١٣٨١ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٧) لم ينشر (طعن ٥٠/١١٥٢ ق

جلسة ١٩٨٤/٢/٢٦) لم ينشر.

(٢) مضاد المواد ١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ مدني : أن الاصل في المسائل المدنية

أن التعويض عموماً يقدر (بمقدار) (الضرر المباشر) الذي أحدثه الخطأ

ويستوى في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي ، على أن يراعى للقاضي

في تقدير التعويض (الظروف الملائمة) للمضرور ، دون تخصيص معايير

معينة لتقدير التعويض عن (الضرر الأدبي) وتقدير الضرر ومراعاة

الظروف الملائمة عن تقدير التعويض الجائر له (مسألة موضوعية) تستقل

بها (محكمة الموضوع) وحسبها أن تقيم قضائها على أسباب مائغة تكفي

لحمله (طعن ٣٦/٣٣٤ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨) (طعن ٤٩/٩٣٤ ق جلسة

١٩٨٣/١/١٢) فتقدير التعويض يشمل (درجة جسامه الخطأ ، إلى جانب

جسامه الضرر ، وتحققه بالفعل) ويمكن أن يشمل التعويض (للضرر غير

المتوقع) إذا ارتكب المدين (غشاً أو خطأ جسيماً) فيستبدل (بالتعويض

العادل) (التعويض الكامل) ويجوز أن يدخل في تقدير التعويض (تفويت

الفرصة) إلى جانب (تغير الضرر وتفاقمه) فيقدر (بقيمته وقت الحكم

بالتعويض) وليس بقيمته وقت وقوعه ، فيلتزم الممنول عن الخطأ (بجبر

الضرر كاملاً).

(٣) وقالت محكمة النقض (لأن كان أساس التعويض الذي يستحقه

(المستأجر) في حال تعرض المؤجر له بما يخل انتفاعه بالعين المؤجرة هو

(المسئولية العقدية) التي تقضى فواعدها بتعويض (الضرر المباشر المتوقع

الحصول) ، إلا إذا كان المؤجر قد ارتكب (غشاً أو خطأ جسيماً) ، فيعوض

المستأجر عن (جميع الأضرار المباشرة ولو كانت غير متوقعة للحصول).

(طعن ٣٠/٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١١) (طعن ٣٠/٣٥٠ ق جلسة

١٩٦٥/١١/١١).

(٤) حالة (الغش) ، المترتبة على (المسؤولية العقدية) يجعل الدعوى مستندة إلى (المسؤولية التقصيرية) وليست المسؤولية العقدية وتتقدم طبقاً لقواعد تقدم المسؤولية التقصيرية (م ١٧٢ مدنى) .

(طعن ٣٠/٤٦٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠) .

ومن تطبيقات محكمة النقض فى هذا الصدد :

(١) مفاد نص (م ١٦٣ مدنى) أن الخطأ المدنى يتمثل فى إخلال بواجب قانونى مفروض على الكافة بتنفيذ العقد طبقاً لموجبات حسن النية (م ١/١٤٨ مدنى) وإن لم تكفله القوانين العقابية بنص خاص إلا أن ذلك لا يمنع من توافر (الخطأ) فى هذا القول أو الفعل .

(طعن ٥٢/١٠٤٢ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩) .

(٢) يمكن فى نطاق المسؤولية العقدية أن يشمل التعويض (الضرر غير المتوقع) إذا ارتكب المدين (غشاً أو خطأ جسيماً) وتقاس بمعيار موضوعى يجب توقع مقداره ومده .

(طعن ٦٨/٣٩٥٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨) .

(٣) من المقرر أنه لا يجوز الأخذ بأحكام (المسؤولية التقصيرية فى دعوى التعويض التى يرتبط بها المضرور مع المسئول عنه (بعلاقة عقدية سابقة) لما يترتب على الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية فى مقام العلاقة العقدية من إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسؤولية عن عدم تنفيذه بما يخل بالقوة الملزمة له ، إلا أن ذلك (رهين) بعدم ثبوت أن (الضرر) الذى لحق بإحدى العاقدين كان نتيجة (فعل من العاقد الآخر يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً) مما تحقق به فى حقه أركان (المسؤولية التقصيرية) تأسيساً على أنه أخل بالتزام قانونى إذ يمتنع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل فى جميع الحالات ، سواء كان متعاقداً أو غير متعاقداً ، وأن استخلاص عناصر (الغش) وتقدير ما يثبت به من عدمه فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بغير رقابة عليها من محكمة للنقض فى ذلك ما دامت الوقائع تسمح

به . (طعن ٢٨٠/٣٤ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٨) (طعن ٥٤/٢٣٨٤ ق جلسة ٤/٤/١٩٩٠) (لم ينشر).

(٤) العبرة في تقدير التعويض (بقيمته وقت الحكم بالتعويض) وليبر . بقيمته وقت وقوعه ، إذ (يلتزم المسئول عن الخطأ بجبر الضرر كاملاً) ولا يكون التعويض كافياً لجبره إذا لم يراعى في تقديره قيمة الضرر وقت الحكم).

(الطعنان ٢١٤٥ ، ٥٩/١٦٥٠ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٩٤).

(٥) لإخال (تقويت الفرصة) ضمن عناصر الضرر هو (كسب فائت إذا كان المضرور يأمل لأسباب مقبولة للحصول عليه والتي فوته عليه العمل الضار غير المشروع.

(طعن ٨٦٠/٤٥ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٩) (طعن ٥٤/٢٣٨٤ ق جلسة ٤/٤/١٩٩٠) (طعن ٦٣/٤٣٠٠ ق جلسة ١٠/١١/١٩٩٤) (طعن ٧٠٨٥/٦٣ ق جلسة ٣٠/١١/١٩٩٥) لو فوّتها عليه إخلال المتعاقد معه بالتزامه (طعن ١٤٧٢/٥٣ ق جلسة ٢٩/٦/١٩٩٢).

(٦) وأن (مجرد تقويت الفرصة للكسب) بعد في ذاته (ضرر محقق) (طعن ٢٢١٨/٥٤ ق جلسة ١٩١/١٩٨٨) لم ينشر.

(٧) مناط التعويض عن (الضرر المادى الناشئ عن تقويت الفرصة) أن تكون هذه الفرصة (قائمة) وأن يكون (الأمل) في الإفادة منها له ما يبرره (طعن ١٣٨٠/٥٢ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٨٣).

١٠- شرط استحقاق التعويض في المسؤولية العقدية هو : (الاعذار) (م ٢١٨ مدني) :

يشترط للتعويض : (حلول أجل الوفاء بالالتزام) و (لم يتم الوفاء) فيتم (إعذاره) بالوفاء والتكليف به ، وذلك بموجب (إنذار رسمي على يد محضر) (طبقاً م ٢١٨ مدني) . وقالت محكمة النقض في الطعن ٤٨/٥٤٤ وجلسة ١٩٧٩/١/٢٥ : يشترط لاستحقاق التعويض عن عدم تنفيذ الالتزام والتأخير في تنفيذه (وجود خطأ من المدين) . واستحقاق التعويض عن عدم تنفيذ

الالتزام أو التأخر في تنفيذه شرطه : (اعذار المدين) ما لم ينص على غير ذلك (م ٢١٨ مدنى) لا يغنى عنه كون التعويض مقدرا في العقد أو حلول أجل الوفاء وتأخر المدين في أدائه.

والمقصود من الاعذار : هو وضع المدين في مركز الطرف المتأخر عن تنفيذ التزامه ويسجل عليه ذلك ، وذلك حتى لا يحمل سكوت الدائن عند حلول الأجل محمل التسامح و (الرضاء الضمنى) بتأخر المدين فى هذا التنفيذ.

(طعن ٤٩/١١١٠ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٠) (طعن ٢٦/٤٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢).

ويلاحظ : أن الاعذار الثانى رجوع عن الاعذار الأول ، فيكون العبرة: (بالإعذار الثانى) (طعن مدنى ق جلسة ١٩٤٨/٤/٢٩).

وبالاعذار : يقوم حق الدائن فى طلب التعويض عن الضرر كائر مترتب عليه مع ملاحظة : عدم تطلبه فى أحوال استحالة تنفيذ الالتزام (م ٢١٥ مدنى) أو كان يترتب على عمل غير مشروع .(م ٢٢٠ مدنى).

١١- أركان المسؤولية العقدية :

(١) للخطأ.

(٢) للضرر.

(٣) علاقة السببية بينهما.

وسوف نتناول بالتفصيل كل ركن منها فيما يلى :

١٢- أولا : الخطأ العقلى :

فعدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى وقعوده عنه أو التأخير فى تنفيذه يعتبر فى ذاته (خطأ) يرتب ويوجب مسؤوليته (م ٢١٥ مدنى).

(طعن ٥٠/٨٦٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١٦) (طعن ٥٣/٢٦٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠) (طعن ٥٥/٥٩٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٦) (طعن ١٢٢٣/١٢٢٣/٢٠).

٥٢ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٥ (طعن تجارى ٦٧/٣٣٨ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٨) لما فى المسؤولية التقصيرية فيكفى لقيامه (مجرد إهمال ما يوجب الحيلة والحنر) ، دون اشتراط الخطأ للعمد أو الجسيم (طعن ٥٠/١٨٥ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١٧) ويشمل للخطأ كذلك غش المدين وخطئه الجسيم والعمل غير المشروع (م ٢/٢٢١ منى) وفى هذه الحالة فإن التعويض لا يقتصر على مجرد (التعويض العادل) بل يتعداه إلى (التعويض الكامل) كما يشمل إلى جانب للضرر المتوقع ، للضرر غير المتوقع (طعن ٦٨/٣٩٥٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨) و(استخلاص للخطأ للموجب للمسؤولية من سلطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائفاً مثال : بشأن استخلاص الحكم خطأ هيئة المواصلات السلكية واللاملكية من تعطل التليفونات لفترة طويلة دون إصلاح فى الوقت المناسب ، موجب للمسؤولية لما فيه من إخلال الهيئة لالتزاماتها التعاقدية (طعن ٦٠/١٣٨٥ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤) وإثبات وقوع الخطأ يقع على عاتق المضرور - ذلك الذى نشأ عنه الضرر وارتبط معه برابطة السببية (طعن ٢٣/٢٠٣ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٥) ولا يغنى عن ركن (خطأ المدين) أن يكون التعويض مقدراً فى العقد (طعن ٤٨/٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٥).

وترتفع للمسؤولية بإثبات أن (السبب الأجنبى) هو الذى حال دون تنفيذه له كحادث فجائى أو قوة قاهرة أو خطأ الغير أو خطأ للدائن (م ١٦٥ منى) (طعن ٥٢/١٢٢٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٥) والخطأ نوعان جسيم ويسير فالجسيم يشترط فيه (سوء النية) كى يسأل عنه ، أما اليسير فيسأل عنه عدا حالته (أ) النقل بغير أجر . (ب) والأخطار الفنية ، وأما الغش فهو (للخطأ العمد وسوء النية) فيتحقق بكون (الضرر محقق الوقوع) كنتيجة حتمية (للامتناع عن تنفيذ الالتزام) و (يعمد) للمدين رغم ذلك إلى (الامتناع) .

أما الخطأ فى نطاق المسؤولية التقصيرية (م ١٦٢ منى) :-

فهو : الانحراف عن السلوك العادى المألوف وما يقتضيه من يقظة وتبصر حتى لا يضر بالغير .

أو هو الإخلال بالتزام قانوني أو واجب قانوني يفرض على الفرد ، ان يلتزم في سلوكه بما يلتزم به الأفراد العاديون من اليقظة والتبصر حتى لا يضررون بالغير ، فإذا انحرف عن هذا السلوك الذى يتوقعه الآخرون ويقيمون تصرفاتهم على أساس من مراعاته يكون قد (خطأ) . ويتضمن عنصرين (أ) مبادئ هو التعدي والإخلال بواجب قانوني عام يفرض على الكافة (ب) معنى هو التمييز والإدراك.

ومن أحكام النقص في هذا الصدد :

- إذا كان عمال التفريغ قد وضعوا أجوله الدقيق على الرصيف وهو مكان معد لتفريغ البضائع عليه ولم تكن السفينة تطلق مياه العادم وقبئذ . فمن حقهم أن يتوقعوا من السفينة إلا أن تطلق تلك المياه فتصيب أجوله الدقيق وتختلفها دون أن تنبههم لأبعادها أو تتحرى إطلاق المياه بعيدا عنها ، وإذا لم يستظهر الحكم أن السفينة قد أطلقت مياه العادم على الدقيق الموضوع على الرصيف (فأنتهت) بما يشكل (الخطأ) الموجب لمسئولية المطعون ضدها (وهى شركة إسكندرية للتوكيلات للملاحة) أو أن مياه العادم كانت تغرق الرصيف عند وضع الاجولة عليه بما يجعل الخطأ غير ثابت فى حقها - فإنه يكون (معيبا) (بالقصور فى البيان).

(طعن ٤٣/٣٣٦ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٣١).

وقد ينقلب الخطأ العقدى إلى (خطأ تقصيرى) إذا تجاوز الإخلال بالتزام عقدى (طعن ٣٩/٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨) أو اخل بالتزام قانونى أو ارتكب غشا أو خطأ جسيما (طعن ٣٤/٢٨٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦).

(طعن ٣٠/٤٦٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠).

وأنته يجوز مع القضاء ببطالان (العقد) للحكم (بالتعويض) إذا ترتب عليه ضرر بأحد المتعاقدين تأسيسا على أنه (واقعة مادية) وليس عقد - متى توافرت شروط (الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية) فى جانب المتعاقد الآخر ، الذى تسبب (بخطئه) فى هذا (الابطال) لعيب فى الرضاء لغلط .

(طعن ٣٦/١٣٤ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢) . وقد ينقلب (الخطأ العقدي) إلى (خطأ تقصيري) كما في حال (المناصفة غير المشروعة) وتجاوزة حدودها وكمثال : أغراء عمال محل مزاحم على ترك محلهم إلى آخر والنشر عن ذلك الصحف على إقحام الاسم التجاري للمحل الأول في الإعلانات.

(طعن ٢٥/٦٢ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥) (طعن ٣٩/٢٥٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٨) .

١٢. الإعفاء من المسؤولية عن التعويض - وحالاته :

(١) الاتفاق على ذلك : أما الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية عن العمل غير المشروع فيقع (باطلا) طبقا (م ٣/٢١٧ مدني) وكذا حالتي الغش والخطأ الجسيم ، إلا أن (م ٢/١٢٧ مدني) تجيز الاتفاق على الاعفاء من الخطأ الجسيم الذي يقع مع أشخاص يستخدمهم المدين في تنفيذ التزامه.

(٢) الخطأ المشترك : فيشترط (خطأ المدين) مع (خطأ الدائن) في إحداث الضرر ، هنا لا يسأل المدين عن تعويض الضرر كله ، بل ينقص منه ما يقابل (خطأ الدائن) .

أشهر : عدم أحقية الدائن في اقتضاء (تعويض كامل) (م ٢١٦ مدني) (الطعون ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٧٠/٢٤٤٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/١٢) . فيحكم باقتسام المسؤولية على أساس (خطورة الأخطاء) فإذا كانت متساوية التقتمت (بالمناصفة) ويكون نفس الحكم في حالة صعوبة تقدير خطورة كل خطر (نقض مدني جلسة ١٩٣٩/١/٢٦ وقضت محكمة النقض في (الطعن المدني ٥٦/١٧٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨) (تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساعلة كل من أسهم فيها مهما كان قدر الخطأ المنسوب إليه) . وقضت محكمة النقض في (الطعن الجنائي ٣٨/١٣٨٣ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١١) إذ كان (المضروور) قد ساهم (بخطئه) في إحداث الضرر

فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير التعويض المستحق له فلا يحكم على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير).

(٤) **نقص الخطأ** : يؤدي إلى عدم قيام المسؤولية مثال في استعمال لقب (طعن ٢٥/١٢١ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/١٠).

(٥) (م ٢٧٢ مدنى) والتي تتناول استعانة تنفيذ الالتزام بقوة القاهرة وهو الحادث الفجائي ، أو للقوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ الدائن .

(طعن ٥٢/١٢٢٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٥) ولا تغنيه سوى إثبات أى منهم (طعن ٢١/٢١٣ ق جلسة ١٩٥٥/٣/١٠) ، القوة القاهرة : أثرها : انقضاء التزام المدين فى (المسؤولية العقدية) ، وانقضاء علاقة السببية بين للخطأ والضرر فى المسؤولية للتقصيرية (م ١٦٥ مدنى) فلا يكون هناك محل للتعويض فى الحالتين (طعن ٤١/٤٢٣ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) ومثال : القوة القاهرة : (حرب ، زلزال ، حريق ، أمر إدارى واجب التنفيذ) ويشترط فى القوة القاهرة : أ- عدم إمكان توقعها . ب- استحالة دفعها وهذان الشرطان يستمدان من واقع الدعوى (طعن ٥٤/٨٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٧) .

ج- وأن يكون من شأنها جعل الوفاء بالالتزام مستحيلا (طعن ٣٩٣/٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣) . د- أن يحل خلال الفترة المحددة لتنفيذ الالتزام فإن حلت بعدها لا يسوغ التمسك بها (طعن ٤٤/٤٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٧) .

(٥) **خطأ المضرور** : ويشترط لإعفاء المدعى عليه من المسؤولية شرطان : أ- ألا يكون فعل المضرور نتيجة خطأ المدعى عليه. ب- أن يكون فعل للمضرور هو الذى سبب الضرر (طعن ٥١/١٢١١ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦) ، وأن خطأ المضرور يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ للجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة (طعن ٥١/٢١١ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥ ، طعن ٥١/١١٤٨ ق جلسة ١٩٨٤/١٢/١٧).

(الطعون ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٧٠/٢٤٤٧ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢) .

(٦) خطأ الدائن : (طعن ٣٦/١٩٩ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٤) .

(٧) إذا لم يتوقع الدائن (الضرر) ببذل جهد معقول فلا مسئولية إذ كان في وسع المضرور توقعه . (طعن ٣٢/١٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨) .

(٨) خطأ الغير : يشترط في خطأ الغير الذي يعفى (لناقل) من المسئولية كاملاً . (أ) ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه . (ب) وأن يكون هذا (الخطأ) وحده هو الذي سبب الضرر للراكب .
(طعن ٤٥/٣٨٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٧) .

(٩) نفسى علاقة السببية بين الخطأ والضرر بإثبات نشوء الضرر عن سبب اجنبى لا يد فيه كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ للمضرور أو خطأ الغير (م ١٦٥ مدنى) .

١٤- ثانياً : (الضرر) : وينقسم إلى نوعين :

(١) مادى . (٢) أدبى .

١٥- أولاً : (أ) الضرر المادى :

التعويض فى نطاق المسئولية التقصيرية : يشمل كل ضرر مباشر ، متوقع أو غير متوقع (طعن ٤٩/٦٨١ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٧) .

أما (التعويض) فى نطاق (المسئولية العقدية) فيكون عن (الضرر المباشر المتوقع) والعبرة : فى توقعه بوقت التعاقد (م ٢/٢٢٦ مدنى) ويسأل المدين عن (الضرر المباشر غير المتوقع) فى أحوال (الفش والخطأ الجسيم) الأمر الذى لا يجعل التعويض قاصراً فقط على (التعويض العادل) بل يتعداه إلى (التعويض الكامل) (طعن ٣٤/٢٨٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦) (طعن ٥٤/٢٣٤٨ ق جلسة ١٩٩٠/١/٤) (طعن ٦٨/٣٩٥٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨) (طعن ٥٠/٨٢٥ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩) .

ويشترط للتعويض عن الضرر المادى : الاخلال بمصلحة مالية للمضرور أو المساس بحقه فى سلامة جسده ، وتحقق الضرر بالفعل أو أن يكون

وقوعه في المستقبل حتميا (طعن ٤٩/١٨٩٤ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠) (طعن ٤٢/٣١٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٥) (طعن ٤٩/٤٩٤ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٧) (طعن ٥٠/٨٢٥ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩) (طعن ٥٠/٥٢٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩) (طعن ٥٨/١٠٤١ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٤).

ويلاحظ : أن معيار الضرر المتوقع (معيار موضوعي) وليس شخصي ، يعرف بأنه الضرر الذي يتوقعه (الشخص المعتاد) في مثل الظروف الخارجية التي وجد فيها المدين ، وليس الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات (طعن ٣٦/٢٠٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٨) (طعن ٣٦/٤٥ ق جلسة ١١٧٠/٣/٣١) (طعن ٤٩/٦٦٨ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩) و (وقوع الضرر) ركن أساسي لقيام (المسئولية العقدية) بحيث أنه إذا تبين (عدم ثبوت وقوعه) (انقضت مسئولية المدين) ولو ثبت (الخطأ) في جانب (المدين).

١٥ مكرر ١ - عناصر الضرر

يقوم الضرر على عنصرين هما : أ - الخسارة التي لحقت بالمضرور
ب - والكسب الذي فاتته (طعن ٤٩/٦٨١ ق جلسة ١٩٨٤) (طعن ٢٨/١٤٤ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠).

وتعيين عناصر الضرر التي تدخل في حساب التعويض من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض (طعن ٥٠/٢٥٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩).

ويجوز للمحكمة إذا اتضح لها نقص عناصر التقدير أن نقضي للدائن (بتعويض مؤقت) ويكون للأخير بعد ذلك ، رفع دعوى جديدة على المدين بتكملة التعويض (م ١٧٠ مدني).

١٥ مكرر ٢ - ولقيام الحق في التعويض عن الضرر المادي المباشر المتوقع الحصول
يشترط شرطان هما :-

(١) الاخلال بمصلحة مالية للمضرور : أو المساس ببقية في سلامة جسمه

(طعن ٥٠/٨٢٥ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩) (طعن ٥٠/٢٥٨ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩) (طعن ٥٥/٦٤٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩) (طعن ٢٤٣٦ / ٥٨/ ق جلسة ١٩٨٤/١/٢٩) (لم ينشر) (طعن ٥٩/٧٢٥ ق جلسة / /) .

(٢) أن يكون الضرر محققا : بأن يكون قد وقع بالفعل ، لو أن يكون وقوعه في المستقبل حتميا (م ٢/٢٢١ منق) (طعن ٦٢/٦٤١٠ ق جلسة ٢٣/١٢/١٩٩٣) لم ينشر (طعن ٦٠/٣٨٥ ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٧) (طعن ٦٤٠ / ٥٥/ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩) (طعن ٤٥/٦٣٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧) . وأن مناط تحقق الضرر المادي الذي يدعيه الشخص نتيجة تعذيبه أن يكون من شأن هذا التعذيب إصابة الجسم أو العقل بأذى يخل بقدره صاحبه على الكسب أو يكبد نفقات علاج (طعن ٥٩/٧٢٥ ق جلسة / /) .

أما الضرر الاحتمالي غير محقق الوقوع : فإن التعويض عنه لا يستحق إلا إذا وقع فعلا (طعن ٢٧/٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٣) .

ويجب مراعاة (جسامة الضرر) : (فالوالد ملتزم قلنونا بالاتفاق على أولاده) فلا يعد (انفاقه) (خسارة) تستوجب (التعويض) وإذا التزم الحكم المطعون فيه ذلك يكون قد أصاب صحيح القانون.

(طعن ٤٥/٨٦٠ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٦)

ويجب لاستحقاق التعويض : أن يكون (مساو ومكافئ) (الضرر الواقع الحاصل) فعلا ومردة إلى (عناصره الثابتة بالأوراق).

(طعن ٥٨/٣٠٧ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٥) (طعن ٦٣/٧٠٨٥ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٣٠) مع مراعاة ما نصت عليه المادتين (١٧٠ ، ٢/٢٢١ منق) بمراعاة (الظروف الملائمة) التي اقتضت بخطأ المدعى فإن شابه (غش أو خطأ جسيم) فإن التعويض لا يقتصر فقط على الضرر المتوقع بل يتعداه إلى الضرر غير المتوقع ، ويستبدل (التعويض الكامل) بدلا من (التعويض العادل) ويكون التعويض (يسيرا) إذا كان الخطأ يسيرا ، (كبيرا) إذا كان

الخطأ (جسيما) (أنظر السهوري - الوجيز في شرح القانون المدني -
الجزء الأول بتهاية ص ٢٥١) وأنظر الطعون (٣٤/٢٨٠) ق جلسة
١٦/٤/١٩٦٨ (طعن ٥٤/٢٣٨٤ ق جلسة ٤/٤/١٩٩٠) (طعن ٦٨/٣٩٥٦
ق جلسة ٥/٢٨/٢٠٠٠) .

فإذا قدم الخصم إلى محكمة الموضوع (مستندات) وتمسك (بدلائنها)
والثقت الحكم المطعون فيه عن التحدث عنها بشئ مع ما قد يكون لها من
دلالة فإن يكون (معيبا بالقصور) (طعن ٦٢/٥٨٠٩ ق جلسة ١/٢٣/٢٠٠٠) .
١٦- تقسيمات الضرر :

(١) الضرر المتغير : ويكون بتغير (قيمته) (وقت صدور الحكم) عنها
(وقت وقوع الفعل الضار) سواء بتناقص أو هبوط آثار الضرر ، أو ارتفاع أو
هبوط تكاليف إصلاح آثار الضرر أو سعر النقد ، والعبرة هنا (بالحالة وقت
صدور الحكم) وليس بوقت وقوع الضرر . ويشترط في حالة (تناقص
الضرر) : الرجوع إلى ذات (خطأ المسئول) (السهوري بند ٦٤٩) فإذا كان
المسئول ملزما بجبر الضرر (كاملا) فلا يكفي التعويض إذا لم يراع في
تقديره (قيمة الضرر عند صدور الحكم) . وقضاء الحكم بهذا التعويض
بمراعاة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضي (قضاء بما طلبه الخصوم أثره
لا بطلان) (طعن ٥٣/٧٢١ ق جلسة ٢/١٨/١٩٨٧) .

ومن المقرر أنه كلما كان الضرر (متغيرا) تعين على القاضي النظر
فيه لا كما كان عندما وقع ، بل كما صار إليه عند الحكم .

(طعن ٢٢/٦٢ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٩ - ١٩٧٥/١١/١٤) (طعن
٥٣/٢٠٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٣) (طعن ٥٦/٥٦٤ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٦)
(طعن ٢١٤٥ ، ٥٩/١٦٥٠ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٤) .

(٢) تفويت الفرصة وهو (ضرر حال محقق) :

إنخال تفويت الفرصة ضمن عناصر الضرر هو (كسب فائت) إذا كان
المضرور يأمل لأسباب مقبولة للحصول عليه والتي فوّتها عليها العمل

الضار غير المشروع . أو تصرف إدارى خاطئ وضار كذلك.

(طعن ٤٨/١١٨٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧) (طعن ٤٥/٨٦٠ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٦) (طعن ٥٤/٢٣٨٤ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٤) (طعن ٦٣/٤٣٠٠ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٠) (طعن ٦٣/٧٠٨٥ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٣٠) . فإذا كانت الفرصة أمراً محتملاً فإن تقويتها أمر محقق يجب للتعويض عنه (طعن ٤١/٣٥٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٢).

أو فوتها عليه إخلال المتعاقد معها بالتزامه (طعن ٥٣/١٤٧٢ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٩) وأن مجرد (تقويت الفرصة) للكسب يعد في ذاته (ضرر محقق) . (طعن ٥٤/٢٢١٨ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٩٨) لم ينشر (طعن ١٣٨٠/٥٢ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٨) ومناطق التعويض عن الضرر المادي للناتئ عن تقويت الفرصة أن تكون هذه الفرصة (قائمة) وأن يكون (الأمل) في الإفادة منها له ما يبرره (طعن ٥٢/١٣٨٠ ق جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨).

فالعبرة في تحقيق (الضرر المادي) للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن للمجنى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم ، وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت (محققة) ، فيقدر القاضي ما فات على المضرور من فرصة يفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فغير كاف للحكم بالتعويض . وأن تقويت فرصة رعاية الابن لوالديه بموته (أمر محقق) يجب احتسابه كسباً فائتاً بتعويضهما عنه ومناطه : ما كان للمضرور يأمل الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة (طعن ٥٥/٦٤٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩) (طعن ٥٤/١٧١٣ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٨) (طعن ٥٥/٢٠١١ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٢).

(طعن ٥٤/٧٢٨ ق جلسة / /) وأن وفاة المضرور بسبب فعل ضار من الغير وثبوت حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه حسبما يتطور ويتفاهم وينتقل هذا الحق إلى ورثته (طعن ٥٤/٧٢٨ ق جلسة / / /) .

وإذا كان (الحرمان من الفرصة حتى فواتها) وهو (ضرر حال محقق) ولو كانت الاقادة منها (أمرًا محتملًا) . وكان الثابت أن الطاعنين أقاموا الدعوى بطلب التعويض عن الضرر المادى الناشئ عن امتناع (الناشر) (المطعون ضده) عن طبع مؤلفهم المتعاقد على طبعه وحبس أصوله عنهم خلال السنوات المقام بشأنها للدعوى ، بما ضيع عليهم فرصة تسويقه خلال تلك المدة ، وهو (ضرر محقق) ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب التعويض على سند من أن هذا الضرر (احتمالي) ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(طعن ٥٢/٨٣٧ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١٤).

(٣) الضرر المحقق والضرر الاحتمالي :

إن الضرر الموجب للتعويض يجب أن يكون ضررًا محققًا ، بمعنى أن يكون قد وقع ، أو أنه سيقع حتمًا ، أما الضرر الاحتمالي الغير محقق الوقوع فإن التعويض عنه لا يستحق إلا إذا (وقع فعلاً) . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض للمطعون ضدهم على أساس أن الطاعن مازال تحت يده (حكم المديونية) رغم الوفاء ، ويستطيع التنفيذ على أموالهم إذا وجد لديهم ما يمكن التنفيذ عليه وكان ذلك للتنفيذ الذى جعله الحكم مناطًا (للضرر) المحكوم بالتعويض عنه (محقق الحصول) فإن الضرر الناشئ عنه يكون (ضررًا احتماليًا) لا يصح للتعويض عنه بالتالى فإن قضاء الحكم بالتعويض عن هذا الضرر يكون (مخالفًا للقانون) (طعن ٢٥/٢٩٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣).

(طعن ٢٩/٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٣) أو كان وقوعه فى المستقبل حتميًا (طعن ٤٩/١٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٤) فلا يكفي مجرد احتمال وقوع الضرر فى المستقبل للحكم بالتعويض (طعن ٤٩/٤٩٤ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٧) (طعن ٥١/٢٢٢٥ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٠) .

(٤) الضرر الحال والضرر المستقبلي :

التعويض كما يكون عن (ضرر حال) فإنه يكون أيضا عن (ضرر مستقبلي متى كان محقق الوقوع) ، فإذا كانت محكمة الموضوع — في حدود مسلطتها التقديرية — قد انتهت إلى أن هدم المبنى أمر محتم ولا محيص من وقوعه ، فإن قدرت التعويض المستحق للمطعون ضدها على أساس وقوع هذا الهم فإنها لا تكون قد قدرته عن (ضرر حال) وإنما عن (ضرر مستقبلي محقق الوقوع) . (٣٠/٣٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٠) (طعن ٤٢/٤٨٥ ق جلسة ٧٧/٢/٨) السنة ٢٨ ص ٣٩٥ وأنه إذا كان الحكم للمطعون فيه لم يدخل عنصر الضرر المستقبلي في تقدير التعويض عن الحادث ولم يناقشه في أسبابه — مع أنه يجوز للمضروب طلب التعويض عن ضرر مستقبلي متى كان محقق الوقوع فإن الحكم للمطعون فيه يكون معيبا بالقصور (طعن ٤٨٥ ٤٢/ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٨) وما يتفاهم وما يستجد بعد صدور الحكم يجوز للمضروب رفع دعوى تعويض جديدة به .

(٥) الضرر الأصلي ، والضرر المرتد بفعل واحد خطأ :

مفاد نص المولد ١٦٣ ، ١٧٠ ، ٢٢١ ، ١/٢٢٢ منى : أن الأصل في المسائلة المدنية : وجوب تعويض (كل) من أصيب بضرر ، يستوى في ذلك الضرر المادى والضرر الألبى ، فليس في القانون ما يمنع من أن يطالب غير من وقع عليه الفعل للضرر بالتعويض عما أصابه من ضرر نتيجة هذا الفعل ، إذ أن الضرر الأصلي الذي يسببه الفعل للضرر لشخص معين ، قد يرتد عنه ضرر آخر يصيب الغير من ذويه مباشرة فيولد له حقا شخصيا في التعويض (مستقلا عن) حق من وقع عليه الفعل للضرر أصلا ومتميزا عنه يجد أساسا في هذا (الضرر المرتد) لا للضرر الأصلي وأن كان مصدرهما فعلا ضارا واحدا.

(طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠) (طعن ٦٢/٢٣٠٩ ق جلسة

١٩٩٨/٦/٩).

ولا يفيد من (الضرر المرتد) سوى (الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية) (طبقاً م ٢/٢٢٢ مدنى) (طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠) ويطبق بشأنه قواعد (المسئولية للتقصيرية) (طعن / ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) للسنة ٢٢ ص ١٠٦٢ وأن طلب التعويض عن (الضرر الألبى للمرتد) (مستقل بذاته) عن (الضرر الألبى الشخصى) ومغاير له فلا يجوز قبوله لأول مرة أمام محكمة الاستئناف (طعن ٦١/١٩٩٥ ق جلسة ١٩٩٦/٤/٢١) فإن أصاب للضرر شخصاً بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصاً آخر فلا بد أن يتوافر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الأخلل بها ضرراً أصابه (طعن ٤٥/٦٣٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧).

فالضرر المرتد: هو كل ما يصيب أقارب المجنى عليه من (أضرار) بسبب الأصابة أو الوفاة، وله عنصران: مادي: يتمثل فى (فقد) العائل بالنسبة للمعالين كالأبن أو الزوجة، أو تفويت الأمل فى الأعدة والعون. وألبى: يتمثل فى (الأم) الذى يلحق الزوج أو الأقارب حتى الدرجة الثانية من جراء موت المصاب.

وأن القاية من التعويض: هو جبر الضرر (مكافأ) وغير زائد عليه (طعن ٣٠/٢٨٥ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٥).

١٧- إثبات الضرر:

يكون على مدعيه (الدائن المضرور) ولكونه (مادى) فيجوز إثباته (بكافة الطرق) بما فيها شهادة للشهود والقرائن. ولا يكفى إقامة الدليل على وقوعه، بل يجب إثبات مداه وعناصره. أما (قوائد النقود) فإن استحققت (قوائد تأخير) (فالضرر مفترض) لا يكلف الدائن بإثباته (م ٢٢٨ مدنى) وغير قابل لإثبات العكس (طعن مدنى جلسة ١٩٦٤/٦/١١)، وأما (الشرط الجزائى) فينتكّل عبء الإثبات من الدائن إلى (المدين) و (الضرر مفترض) فيه كذلك إلا إذا أثبت للمدين (عدم وقوعه) أو أن (التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة).

الضرر الأدبي :

١٨- تعريفه : هو كل ما يؤذي الإنسان في شرفه واعتباره ، أو يصيب عاطفته ولحماسه ومشاعره وكرامته (م ٢٢٢ / ١ مدني).

(طعن ٥٨/٣٠٤ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١٥) (طعن ٦٢/٣٥١٧ ق هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/٢/٢٢) (طعن ٦٧/١٠٧ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٩).

ويكفي في تقدير التعويض عنه : أن يكون (سواسيا) للمضروب ويكفل رد اعتباره وهو يعتبر (رمزيا) بما يراه (القاضي) منسبا تبعا لواقع الحال والظروف المناسبة بدون غلو أو إسراف في التقدير ولو كان ضئيلا مادام جاء محققا للنتيجة المستهدفة (طعن ٥٠/١٣٦٨ ق جلسة ١٩٨٥/١/٨) (لم ينشر).

١٨ مكرر- صاحب الحق فيه ؟ ومتى ينتقل إلى غيره ؟

قيد المشرع لانتقال حق التعويض في الضرر الأدبي بشرطين :

فقال محكمة النقض مفاد نص (م ٢٢٢ مدني) أن الحق في التعويض عن الضرر الأدبي مقصورا على (المضروب نفسه) ولا ينتقل إلى غيره إلا :
(١) أن يكون هنالك (اتفاق) بين المضروب والمسئول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره ، أو أن يكون المضروب قد رفع الدعوى فعلا أمام القضاء مطالباً بالتعويض ، (٢) قصر التعويض عن الضرر الأدبي على أشخاص معينين هم :

الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية وهم (الأب والام والابن والابن والاخ والأخت) وينتقل الحق في التعويض (بعد وفاته) في الحالة الأخيرة إلى (ورثته) وذلك إذا تمسك المورث بحقه في التعويض (قبل وفاته) والقضاء بالترك طبقا (م ١٤٣ مرافعات) لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى ولا يمنع من رفع دعوى جديدة به.

(طعن ٤٣/٧٠٣ ق جلسة ١٩٨١/٤/١).

وقصر الحق في التعويض عن الضرر الأدبي للشخصي المباشر في حالة (الوفاة) على (الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية) عما أصابهم من (السم) (م ٢/٢٢٢ مننى) وعلى المحكمة (استظهار الأكم) ، فصغر سن القاصرين وعدم تكون ملكة الإدراك والانفعال والألم والحزن (دفاع جوهرى) التغات المحكمة عنه (قصور مبطل).

(طعن ٦٢/٣٥١٧ ق هيئة عامة جلسة ١٩٩٤/٢/٢٢) (طعن ١٠٧/ ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٩) فلا يحق لغيرهم ولو كانوا من الورثة المطالبة بتعويض عن الآلام النفسية للنتيجة عن موت المضرور (طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠).

ومفاد عموم نص (م ١٦٣ مننى و ٢/٢٢٢ مننى) عدم قصر حق الأزواج والأقارب حتى للدرجة الثانية في التعويض عن الضرر الأدبي على (الوفاة) وإنما يمتد إلى (الإصابة).

(طعن ٦٢/٢٠٣٩ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٩).

ولقتضاء التعويض عن الضرر الأدبي على من كان من هؤلاء على قيد الحياة في تاريخ الوفاة — عدم شموله من لم يكن له وجود حين الوفاة سواء كان لم يولد بعد ، أو مات قبل موت المصاب (م ٢٢٧ مننى).

(طعن ٧٠/٥٤٦٢ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٨) وقضت محكمة النقض أن رجوع العامل للعمل واعادته إليه واستجابة رب العمل لذلك ما قد ترى معه محكمة الموضوع أنه خير تعويض يغطي المطالبة بالتعويض الأدبي عن الفصل التعسفي (طعن ٥٥/٢٤٠٢ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٨) لم ينشر.

١٩- هل يجوز إدماج الضررين المادى والأدبي معا ؟

الجواب : نعم يجوز إدماج المحكمة للضررين المادى والأدبي (معا) وتقدير التعويض عنهما (جملة بغير تخصيص) — القضاء ابتدائيا للمضرور (بتعويض اجمالى) عن الضررين المادى والأدبي — استئناف هذا الحكم من المحكوم ضده وحده — فصل محكمة الاستئناف كل عنصر منهما على حدة ،

لو رأت عدم الأحقية في التعويض بالنسبة لأحدهما وقصره على العنصر الآخر أشهر : وجوب خصم ما يقابل ذلك العنصر من التعويض بالنزول عن المقدار المحكوم به ابتدائيا.

(طعن ٤٥/٦٠٢ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٦) (طعن ٤٣/٥٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨) (طعن ٤٧/١٧ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧) (طعن ٤٦/٨٦١ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٠) (طعن ٦١/٤٨٥٤ ق جلسة ١٩٩٧/٢/١٤) (طعن ٦٥/٩٢١٥ ق جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٧) وإذا كان يجوز (المحكمة الموضوع) أن تقضى (بتعويض إجمالي) عن جميع الأضرار التي حلت بالمضروب إلا أن ذلك مشروط : بأن تبين عناصر الضرر التي تسببت من أجله بهذا التعويض ، وأن تستلخص ك عنصر منها على حدة ، وأن تبين وجه أحقية طالب التعويض فيه ، أو عدم أحقيته ، فإذا أغفل الحكم بيان ذلك كان (معيبا بالقصور).

(طعن ٣١/٢٤٢ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٩) (طعن ٤٥/٦٠٢ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٦) (طعن ٤٣/٥٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٨) (طعن ٥٣/١١٤٣ ق جلسة ١٩٩٨/١/٢٨) لم ينشر (طعن ٥٦/١٥٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٦) (طعن ٥١/٢٠٦٨ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢١).

٢٠- تقادم الضرر بعد صدور حكم نهائي بالتعويض (م ٢/٢٢٥ مرافعات) :

طالب المضروب زيادة قيمة التعويض أمام محكمة الاستئناف لا يعد طلبا جديدا بنص القانون (م ٢/٢٣٥ مرافعات) نتيجة تقادم الأضرار المبررة للمطالبة بها وطروء أسباب الزيادة بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة.

(طعن ٤٧٩٨ ، ٦١/٤٨٠ ق جلسة ١٩٩٣/٧/٢٨) ويمتد ليشمل ما يستجد طوال مدة نظر الدعوى الاستئنافية ، غير أنه ليس لمحكمة الاستئناف أن تقضى بتعويض (أكثر) من الحد الذي يطلبه المضروب مهما كان قد تقادم الضرر استنادا إلى قاعدة (عدم جواز الحكم بغير ما يطلبه الخصوم).

ويلاحظ : أن سلطة المحكمة الاستئنافية في نظر طلب التعويض الإضافي عن تفاقم الضرر لا يقتصر على ما استجد من ضرر وقت رفع الدعوى الاستئنافية ، بل يشمل كافة الأضرار وقت رفع الدعوى الاستئنافية لأن (الضرر) كلما كان (متغيراً) تعين على القاضي النظر فيه لا كما عندما وقع ، بل كما صابر إليه عند الحكم .

(طعن ٤٧٩٨ ، ٦١/٤٨٥٠ ق جلسة ١٩٩٣/٧/٢٨) (طعن ٥٣/٢٠٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٣)

وعليه يجب نقص الحكم الاستئنافي إذا حدد فيه التعويض بناء على (قيمة الضرر وقت المدوالة) ولم يعتد بما استجد منه (بعد المدوالة حتى وقت صدور الحكم) .

ويجب على محكمة الاستئناف أن تبين بأسباب حكمها الضرر الجديد الذي أصاب المضرور من وقت صدور الحكم الابتدائي إلى حين صدور الحكم الاستئنافي وإلا تعرض حكمها للطعن بالنقض (الطعن ١٢٢٧ ، ٤٧/١٢٣٥ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨) وذلك لانتفاء عناصر الضرر الإضافية باعتبارها الأساس القانوني الذي تبنى عليه زيادة قيمة التعويض المحدد في الحكم المطعون فيه .

٢١- هل يجوز (لحمل المستكن) طلب التعويض عن الضرر الشخصي المباشر الذي يلحق به نتيجة الفعل الضار الذي أصاب مورثه قبل تمام ولادته حياً ؟

أحالت (م ٢٩ مدني) حقوق الحمل للمستكن إلى (القانون) ، وبالرجوع إليه نجد في المرسوم بقانون ١٩٥٢/١١٩ بالولاية على المال ، والولاية على الحمل للمستكن ، وفي قانون الجنسية أثبت له (الحق في اكتساب جنسية أبويه) ، وفي قانون الميراث اعترف (بحقه في الميراث) ، وفي قانون الوصية اعترف له بالحق فيما يوصي به ، أما (التعويض عن الضرر الشخصي المباشر) الذي يلحق به نتيجة الفعل الضار الذي يصيب مورثه قبل تمام ولادته حياً / فلم يعينه القانون ، (فلا يستحق عنها تعويضاً) ، لأن حقوق الحمل المستكن حدها القانون على سبيل الحصر وكذلك (الهيئة) لا تثبت له

وذلك (العدم صدور قبول عنه) . (طعن ٦٠/١٠٧٥ ق جلسة ١٩٩٥/٦/٢٧).

ويرى البعض عكس ذلك بأن ثبوت الحمل في وقت لاحق على إصابة والده لا يخل بحق الجنين في التعويض عن الضرر الشخصي المادي والأبوى من جراء موت والده بشرط (ولانته حيا) ، لو ثبوت الحمل وقت موت الوالد ينشأ ضرر أدبي مستقبلي محقق يجب التعويض عنه يتمثل في شعور وحرمان عاطفي لليم لصيرورته يتيما محروما من عطف وحنان الأمومة والأبوة (١).

٢٢- الضرر المفترض :

هناك حالات قرر القانون أن (الضرر) يعد فيها (مفترضا) وعلى المدين بحث إثبات عدم وقوعه وإقامة الدليل عليه وهي :-

(١) الشرط الجزائي :

وجود الشرط الجزائي يجعل للضرر واقعا في تقدير المتعاقدين ولذا يعد مفترضا ولا يكلف الدائن بإثباته ، وعلى المدين إذا ادعى أن الدائن لم يلحقه ضرر أن يثبت ذلك (م ٢٢٨ مدني) (طعن ٢٥/٥٢ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٢) .

وجود الشرط الجزائي في العقد مؤداه : لفترض وقوع الضرر للمدين إثبات عدم وقوعه . لأن هذا الشرط ينقل عبء الإثبات من عاتق الدائن إلى عاتق المدين.

(طعن ٥٤/١٢٩٣ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٦).

(٢) ضمان تعرض البائع :

مضى كان البائع لمحل تجارى بما فيه من بضائع قد تعهد في (العقد) بألا يتجر في البضائع التي يتجر فيها المشتري في ذات الطريق الذي يقع فيه المحل المبيع ، ولكنه مع ذلك قد خالف هذا الشرط وأخل بواجب (الضمان)

(١) انظر مدى التعويض عن تغير الضرر في جسم المضرور وماله د/ أحمد شوقي

محمد عبد الرحمن للفترة ١٠ ، ٩٧ من ١٥ ، ١٦ من ١١٩ .

مما يعد تعرضاً للمشتري في بعض المبيع من شأنه أن ينتقص من قيمته التي كانت محل اعتبار عند التعاقد . ونقص قيمة المبيع على هذه الصورة هو بذاته (للضرر) الذي أصاب المشتري من تعرض البائع وهو (ضرر مفترض) بحكم (واجب الضمان) الملزم به للبائع بمجرد الإخلال بهذا الواجب ، إذ هو يمثل ثمن الجزء من المبيع الذي حصل التعرض فيه من جانب البائع.

(طعن ٢٢/٢٧٤ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٨) .

(٢) **النتي عن اتيان فعل :**

ننص (م ١/٨١٩ مننى) على أنه لا يجوز للجار أن يكون له على جاره (مطل مواجه) على مسافة نقل عن (متر) معنى ذلك (التحريم) ، وبذلك فإنه مع التحريم يكون (الضرر مفترضاً قانوناً) .

(طعن ٥٢/١٦٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٦) .

(٤) **التزام المقاول الأصلي بحورب العمل :**

مفاد نص (م ٦٦١ مننى) : أن التزام المقاول الأصلي نحو صاحب العمل منشأه (عقد المقاولة الأصلي) ، وليس (عقد المقاولة من الباطن) ، ولو كان الخطأ الناشئ صادر من المقاول من الباطن . إخلاله للشرط والمواصفات وهي (مسئولية عقيدية) (مفترضة) أساسها أن كل خطأ يصدر من (المقاول من الباطن) يعد كأنه صادر من (المقاول الأصلي) فيسأل عنها قبل صاحب العمل.

(طعن ٦٧/٤٨٤٣ ق جلسة ١٩٩٩/١/١١) .

(٥) **فوائد التأخير :**

إذا كان محل الالتزام مبلغ من النقود معلوم المقدار وتأخر المدين في اللقاه به ، يلتزم المدين بدفع فوائد قدرها ٤% فى المسائل المدنية ، ٥% فى المسائل التجارية .

وتسرى من تاريخ رفع دعوى المطالبة بالدين المستحق الذى حل أجله
(م ٢٢٦ مدنى) .

٢٢- (ثالثاً) علاقة السببية بين الخطأ والضرر :

بأن يكون (الخطأ) هو (السبب المباشر) فى حدوث الضرر وأن الأخير كان النتيجة المترتبة على الأول . وهذه العلاقة لا يكلف لادائن إثباتها ، وإنما يكلف (المدين) بنفى هذه العلاقة بإثبات عدم وجودها طبقاً (م ٢١٥ مدنى) وهذه الرابطة قد يصعب تقديرها أحياناً لتعدد ظروف الاحوال كتعدد الأسباب (الأخطاء) المحدث للضرر ، واستغراق الخطأ العمدى ، للخطأ غير العمدى ويبقى هو السبب الوحيد المحدث للضرر فيسأل صاحبه (مسئولية كاملة) وإذا تحققت عدة أضرار يعتد (بالمباشر) منها ، وأن مجرد عدم تنفيذ المدين التزامه التعاقدى أو للتأخير فيه يعد (خطأ) يرتب مسؤوليته لا پدر أنه إلا بإثبات أن عدم التنفيذ يرجع إلى (سبب أجنبى) لا يد له فيه كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير — أو خطأ من المتعاقد الآخر (طعن ٦٩٨/٤٧ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢١) وفى مجال المسؤولية التقصيرية قالت محكمة النقض فى (الطعون ٥١/١٢٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤ ، ٥٥/٢٣٥٠ ق جلسة ١٩٩٢/٥/١٣ ، ٦١/٤٢٩٢ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/١٧) (ركن السببية فى المسؤولية التقصيرية لا يقوم إلا على (السبب المنتج للفعال المحدث للضرر) دون (السبب العارض) الذى لا يد له فيه (كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو خطأ من المتعاقد الآخر (طعن ٦٩٨/٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٦) و (تعويض الضرر) يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب بشرط : أن يكون ذلك نتيجة طبيعية لخطأ المسئول وهو يكون كذلك إذا لم يكن فى الاستطاعة توقيه ببذل جهد مقبول (طعن ٣٢/١٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨) وركن السببية فى (المسؤولية التقصيرية) قيامه على : (السبب المنتج للفعال) المحدث للضرر دون (السبب العارض) الذى ليس من شأنه بطبيعته إحداث هذا الضرر ، ولو كان قد أسهم مصادفة فى إحداثه (كمشاهدة من ينتحر ولم يتحرك لإنقاذه) (طعن ٦١/٤٢٩٢ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/١٧) والمسئول نقض قرينة توافر علاقة السببية بإثبات أن

للضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه (م ١٦٥ مدني) (طعن ق جلسة ١١/٢٨/١٩٦٩) .

وأن التعويض الاتفاقي : (الشرط الجزائي) عدم جواز القضاء به إلا إذا توافرت أركان المسؤولية العقدية من (خطأ وضرر وعلاقة السببية بين الضرر والخطأ) حكمه في ذلك حكم (التعويض للقضائي) . وجه للخلاف : أن الاتفاق مقدما على قيمة التعويض عن الإخلال بالالتزام العقدي - تنفيذاً أو تأخيراً يجعل (الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين) فلا يكلف الدائن بإثباته (الطعن ١٨٥٩ ، ٧٠/٢١٤٤ ق جلسة ١٢/٦/٢٠٠١) وقالت محكمة النقض في (الطعن ٥١/١١٤٨ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٤ وللطعن ٥١/٢٣١١ ق جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٤ وللطعن ٥١/٢٣١١ ق جلسة ٢٥/٢/١٩٨٥) (خطأ المضرور يقطع علاقة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة (طعن مدني ٦٣/٩٢ ق جلسة ١٥/٦/١٩٩٤) .

٢٤- تقدير التعويض :

مقياسه عن (الضرر المباشر المتوقع) (م ٢/٢٢١ مدني) والمحقق ، أي أن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتماً (طعن ٤٦/٦٦٨ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٨٠) ذلك الذي أحدثه (الخطأ) وله عناصره الثابتة بالأوراق.

ويشمل هذا (الضرر) عنصرين هما :-

(١) الخسارة التي لحقت بالمضرور.

(٢) الكسب الذي فاتته.

للقاضي تقييمهم بالمال شرطه : أن يكون (مكافئاً للضرر) فلا يقل أو يزيد عنه - ويقاس (بقدر) الضرر الأصلي ومردّه إلى عناصره الثابتة بالأوراق .

(طعن ٥٧/١٨٩٧ ق جلسة ١٧/١/١٩٩٠) لم ينشر (طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ٣٠/٣/١٩٩٤) (طعن ٦٢/٥٨٠٩ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠) .

وتقدير التعويض عن الضرر (مسألة واقع) يستقل بها قاضي الموضوع .

(طعن ٥١/١٠٨٩ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧) (طعن ٦٢/٥٨٠٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٣) .

هذا في حال (الخطأ للسير) ، فإن ارتكب المدين (غشا أو خطأ جسيما) وكلاهما ينطوي على سوء النية والقصد العمد) فإن التعويض يمتد ليشمل (الضرر غير المتوقع) ويستبدل (بالتعويض العادل) (التعويض الكامل) .

مع ملاحظة : أن كل تجاوز (للتعويض الكامل) لا يسانده (نص قانوني) بعد (إثراء غير مشروع) ، ويقدر التعويض (بقيمة الضرر) وقت (صدور الحكم النهائي بالتعويض) وليس (بقيمته عندما وقع) . يحدد أساسه في : حق المضرور في الحصول على (تعويض كامل) للضرر الذي أصابه بما يكفي لإصلاح الضرر بالقدر الذي يعيد أموال المضرور إلى حالتها الأولى قبل حدوث الفعل الخطأ ، إذ يلتزم المسئول عن الخطأ بجبر للضرر (كاملاً) ولا يكون التعويض كافياً لجبره إذا لم يراع في تقديره (قيمة الضرر وقت الحكم) .

(طعن ٢١٤٥ ، ٥٩/٢٦٥٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧) فكلما كان الضرر (متغيراً) تعين على القاضي النظر فيه لا كما كان عندما وقع ، بل كما صار إليه عند الحكم (طعن ٥٢/٢٠٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٣) .

وتقدير التعويض : من (مسائل الواقع) التي يستقل بها (قاضي الموضوع) بشرط بيان عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه (طعن ٣٤/٣١٠ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨) وأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر وأركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة السببية إحاطة كافية وأن يكون ما أوردته في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها (الطعن ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩) .

مفاد ذلك : أن يكون قائما على أساس سائح مردودا إلى (عناصره الثابتة بالأوراق) (ومتكافئا مع الضرر وغير زائد عليه) طالما لا يوجد في القانون نص يلزم بإتباع معايير معينة في هذا الصدد — شمول التعويض ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية لخطأ المسئول ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن الاستطاعة توقعه ببذل جهد معقول.

(طعن ٤٩/٩٣٤ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٢) (طعن ٥٤/٢٩٢١ ق جلسة ١٩٩٤/٤/٢٧) (طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠) (طعن ٣٠٨٥/٦٣ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٣٠) (طعن ٦٠/٣٣١٠ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٦) (طعن ٥٨/٣٠٧ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٥) (طعن ٣٢/١٣٥ ق جلسة ١٩٩٦/١١/٨).

ولا معقب عليه من محكمة للنقض في ذلك متى كان قد بين عناصر للضرر ، ودرجة لحقية طالب التعويض فيه.

(طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠) أما تعيين عناصر الضرر الداخلة في حساب التعويض فيخضع لرقابة محكمة النقض (طعن ٤٣/٣٤٩ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١).

وتقدير التعويض في المسؤولية العقدية بمقدار (الضرر المباشر المتوقع) الذي أحدثه (الخطأ) (وقت التعاقد) سواء كان ماديا أو أدبيا (طبقا للمواد ١٧٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ مدنى) مع مراعاة الظروف والملابسة للمضرور (م ١٧٠ مدنى) — عدم تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبي.

(طعن ٣٦/٣٣٤ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٨) (طعن ٤٩/٩٣٤ ق جلسة ١٩٨٣/١/١٢) وحسب المحكمة تبيان أن المبلغ الذى قدرته هو عما لحق المضرور من ضرر مادي وأدبي ولأنه تعويض له عما تكبدته وناله (طعن ٢٥/٢٩٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٣).

ويقتصد بالظروف الملائمة : درجة جسامه خطأ المدين فيقدر التعويض تبعاً لما إذا كان الخطأ يسيراً فيخفض مقدار التعويض ، أو جسيماً فيزاد مقدار التعويض .

كما يشمل الظروف الشخصية (للمضروب) من حسب سعة ووضعه الثقافي والاجتماعي وحالته الصحية فجرح مريض السكر أشد من جرح غيره ، ومن يعول أسرته ليس كمن لا يعول ، أما الظروف الشخصية (للمستول) فلا تدخل في الاعتبار .

وبصدد (تعديل محكمة الاستئناف للتعويض المقضى به أمام محكمة أول درجة قالت محكمة النقض فى الطعن ٥٠/١١٦٢) ق جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠ : (ومتى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على " تعديل التعويض " المقضى به فلا يكون ملزماً إلا بذكر الأسباب التى اقتضت هذا التعديل " وما عداه يعتبر " مؤيداً " وتبقى أسباب الحكم الابتدائي قائمة بالنسبة له) (الطعنان ١٤٢٤ ، ٥١/١٤٨١ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢٣) ويجب على الطاعن بيان وجه تضرره من خطأ الحكم فى تقدير التعويض الذى الزمه به على أساس (المسئولية العقدية) دون التقصيرية (طعن ٣٠/١٢٣ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١).

ومما يدخل فى حساب (عناصر الضرر) التى يجوز (لمحكمة الموضوع) التعويض عنها كذلك :-

(١) طول أمد التقاضى :

ومن أحكام النقض فى ذلك :

سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التعويض تخولها أن تدخل فى حسابها جميع عناصر الضرر ومنها ما يصيب المضروب بسبب (طول أمد التقاضى) وأنه استعمل حق التقاضى استعمالاً كيدياً بقصد مضارة خصمه. (طعن ٣٢/٣٧٥ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦) (طعن ٥٦/٧١٥ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٦).

(٢) نفقات التقاضى:

ومن أحكام النقص فى ذلك :

(نفقات التقاضى) التى تدخل ضمن عناصر التعويض عن اساءة استعمال حق التقاضى لا تكفى لجبرها (المصروفات القضائية) للمحكوم بها.
(طعن ٣٥/٣٩٢ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٦٩).

(٢) رفع دعوى كيدية) بغير مبرر وعلى غير أساس بقصد العناد والبلد والكيـد والعنت والانتقام والإضرار بالخصم (م ١٨٨ مرافعات)

مع جواز الحكم إلى جانب ذلك (بغرامة) لا تقل عن ٤٠ جنيه ولا تزيد عن ٤٠٠ جنيه (م ٢/١٨٨ مرافعات) . كما يجوز المطالبة بالتعويض إذا رفع استئناف كيدى أمام ذات المحكمة أو بدعوى مبتدأة (م ٤/٢٣٥ مرافعات).

ومن أحكام النقص فى ذلك :

حق الالتجاء إلى القضاء هو من (الحقوق العامة) التى تثبت للكافة إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما وضع له — باستعماله استعمالا (كيديا) لبتغاء مضارة الغير ، وإلا حقت المساءلة بالتعويض ، وسواء اقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم يقترن بتلك النية طالما أنه كان يستهدف بدعواه (مضارة خصمه) والنكاية به وكان مبطلا فى دعواه.

حسب الحكم استخلاص نية الأضرار وقصد الكيد ليقوم على أساس سليم من أوراق الدعوى ووقائعها .

(طعن ٣٠/١٧٤ ق جلسة ٢/١٨/١٩٦٥) (طعن ٢٥/٢٢٣ ق جلسة ١٠/١٥/١٩٥٩) (طعن ٣٤/٣١٠ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٩٧).
(طعن ٤٧/٢٠٩ ق جلسة ١/٢٨/١٩٨١) (طعن ٣٥/١٨١ ق جلسة ٣/٢٠/١٩٦٩)

(طعن ٣٥/٣٩٢ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٦٩).

والتعسف في استعمال الحق يلزم (بالتعويض) على أساس (المسئولية التقصيرية) (م ٥ مدنى) ويجوز للجمع بينه وبين تعويضات المرافعات (م ١٨٨ ، ٢/١٢٥) كما يجوز الجمع بينها وبين (الغرامة) عند (الاخفاق) في (دعاوى استرداد المنقولات المحجوزة والاشكالات الوقتية) (م ٣٩٧ مرافعات).

غير أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الدعوى الكيدية أن يكون ذلك بناءً على (طلب المضرور) ، فلا يجوز للمحكمة أن تتصدى لذلك من تلقاء نفسها ، ولا يكفي لثبوت الكيد مجرد خسران الدعوى أو بطلان الإجراء ، وإنما يجب أن يثبت الاعتراف عن الحق المكفول في التقاضى والدفاع إلى الكيد والعنت واللد في الخصومة (طعن ٤٣/٤٣٨ - ق جلسة ٢٨/٣/٢٩٧٧) ويقوم الإنكار الكيدى على ٣ أركان : أولها خروج المنكر عن حدوده المشروعة بغرض مضارة خصمه ، وثانيها كون هذا الإنكار ضار فعلاً ، وثالثها كون الضرر الواقع قد ترتب فعلاً على هذا الإنكار (وهذه هي علاقة السببية) كأن يرفع الخصم دعوى كيدية بمبلغ معين ، ثم تنتهى الدعوى بأنه هو المدين بهذا المبلغ والحكم بالنفقات الفعلية الناشئة عن الدعوى أو البفاح الكيدى لا يحول بين المضرور ورفع دعوى التعويض عن الأضرار طبقاً للمواد (٢٢١ ، ٢٢٢ مدنى) (طعن ٤٩/١٤٥٦ ق جلسة ١/٦/١٩٨٣) ويجوز إثارة ذلك أمام محكمة ثان درجة ، بينما يرى البعض الآخر أن هذه الدعوى تخضع للقواعد العامة في الاختصاص ، (وبه أخذت محكمة النقض) فقالت (مفاد المادتين ٢٧٠ ، ٤٩٩ مرافعات - لا يسلب للمحكمة المختصة بسنظره طبقاً للقواعد العامة في الاختصاص متى أقام صاحب الشأن الدعوى لابتداء أمامها دون استعمال هذه الرخصة) (طعن ٤٨/٤٦١ ق جلسة ٢٤/٣/١٩٨٣) .

الخلاصة : والمبادئ الواجب إتباعها في تقدير الضرر والتعويض عنه :

(١) الظروف للملابسة (درجة جسامه الخطأ) يسيراً لم كبير (م ١٧٠ مدنى) والظروف الشخصية للمضرور ، وليس الخاصة بالمسئول والتي ليس لها اعتبار .

(٢) عناصره الثابتة بالأوراق :

أ- ما فاتته من كسب.

ب- وما لحقه من خسارة.

(٣) أن يكون التعويض (مكافئ) للضرر وعلى قدره ، فلا يصار إلى (التعويض الكامل) إلا إذا كان الامتناع عن تنفيذ الالتزام أو التأخير فيه قد بنى على (غش أو خطأ جسيم وسوء نية) فيشمل (الضرر غير المتوقع) إلى جانب الضرر المتوقع.

(٤) إذا كان الضرر (متغيراً) من وقت حصوله حتى صدور الحكم يحكم بالتعويض عن هذه المدة :

أ- عن ما فاتته من كسب.

ب- وما تقادم من ضرر وخسائر من جراء طول المدة (م ٢/٢٣٥ مراقعات) والدعوى الكيدية وإطالة أمد النزاع بلا مبرر ونفقات التقاضى (م ١٨٨ مراقعات) . ويجب أن تسبق المطالبة به (إعذار المدين) (م ٢١٨ مدنى) وينتفى ذلك فى أحوال (المسئولية التقصيرية ، واستحالة تنفيذ الالتزام). كما ينتفى فى حالة الامتناع عن تنفيذ العقد، دون التأخير فى تنفيذه. ٢٥- أهمية ثبوت الإخلال بالالتزام التعاقدى لبدء حساب الضرر المستحق عنه التعويض^(١) :

يختلف الحكم بحسب ما إذا كان الإخلال (تأخر) فى تنفيذ الالتزام أو (امتناع) عن تنفيذ الالتزام :-

أولاً : تأخر المدين عن تنفيذ الالتزام :

هنا يلزم (الإعذار) (أى الإنذار) الذى يثبت تأخر المدين فى تنفيذ التزامه بشرط : (حلول أجل استحقاق الدين) ويعد المدين متأخراً (من) وقت هذا الإنذار وبناء عليه يقدر التعويض من وقت وصول الإنذار إلى المدين

(١) أنظر مدى التعويض عن تغير الضرر د/ أحمد شوقي محمد عبد الرحمن أستاذ القانون المدنى بحقوق المنصورة ص ١٧ ص ١٨ - عن نادى القضاة.

وتسلمه حتى صدور حكم فاضل فى النزاع (طبقاً م ٢١٧ مدنى).

ثانياً : امتناع المدين عن تنفيذ التزامه :

الامتناع عن التنفيذ يكشف عن (سوء نية) المدين بالالتزام ، فلا محل هنا (للإعذار) ويلزم المدين بالتعويض عن الضرر من وقت ثبوت نيته فى عدم التنفيذ.

٢٦- خصائص الحق فى التعويض :

١- الحق فى التعويض يقبل التجزئة :

من المقرر أن الحق فى التعويض يقبل التجزئة من مستحقه.

(طعن ٥٤/٧٦٢ ق جلسة ١١/٦/١٩٨٤) (طعن ٦٩/١١٤٥ ق هيئة عامة جلسة ٢٠٠٢/٥/١٥).

٢- انتقال الحق فى التعويض إلى الورثة :

انتقال الحق فى التعويض عن الضرر المادى فى حالة ثبوت الحق فيه لمضرور إلى (ورثته) مؤدى ذلك : للورث المطالبة بالتعويض الذى كان لمورثه أن يطالب به لو بقى حياً.

(طعن ٦٢/٣٥١٧ ق هيئة عامة جلسة ٢/٢٢/١٩٩٤) (طعن ١٤٦٦/٤٨ ق جلسة ١/٢٣/١٩٨٠) (طعن ٦٢/٢٣٠٩ ق جلسة ٦/٩/١٩٩٨).

٢٦ مكرر : استئناف حكم التعويض ومتى يعد طلب التعويض طلباً جديداً غير مقبول استئنافه :-

مسن المبادئ المقررة أمام محكمة الاستئناف والتي تعد من (للنظام العام) (طبقاً لأحكام م ٢٣٥ مرافعات) هى (عدم جواز أبداء طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف) وذلك سواء من حيث الأشخاص أو المحل (الموضوع) أو السبب لأنه بعد أخلافاً بمبدأ التقاضى على درجتين ، وهو من المبادئ الأساسية التى يقوم عليها النظام القضائى بمصر ، وللمحكمة أن تنضى به من تلقاء نفسها (طعن ٤٧/٦٩٥ ق جلسة ١٥/١١/١٩٨١) .

وأن الطلبات الجديدة التي يجوز إيدؤها أمام محكمة الاستئناف أساسها (المادتين ٢٣٣ ، ١/٢٣٥ مرفعات) . وما يبديه الطالب من أسس تثير طلبه أعتبارها (أوجه دفاع في الدعوى) . فيجوز إبداء الجديد منها في الاستئناف (طعن ٥٨/١٤٣٨ ق جلسة ١١/٤/١٩٩٣) وأنه يجوز تغيير سبب موضوع الطلب الأصلي والإضافة إليه في الاستئناف مع بقاؤه على حالة دون تغيير (طعن ٥٥/٥٩٣ ق جلسة ١/٤/١٩٩٠) ، (طعن ١٤٩٩ ٥٥/ ق جلسة ٤/٤/١٩٩١) .

ومما لا يعد طلباً جديداً أمام محكمة الاستئناف ويجوز قبوله :

١ - يجوز للمضرور - رغم استناده إلى الخطأ التقصيري الثابت أو المفترض - الاستناد إلى الخطأ العقدي - والعكس صحيح ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بإعتباره وسيلة دفاع في دعوى التعويض ولا يعد تغيير لسبب الدعوى (طعن ٣١/٢١٩ ق جلسة ٢٧/١/١٩٦٦) (طعن ٣٠/١٤٩ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٨) .

٢ - التعويضات بطلب الزيادة نتيجة تفاقم الأضرار المبررة طبقاً (مادة ٢/٢٣٥ مرفعات) (طعن ٤٩/٩٣٤ ق جلسة ١٢/١/١٩٨٣) .

٣ - طلب التعويض لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بشرط ١ - سبق طلب التنفيذ العيني أمام محكمة أول درجة ٢ - تراخي المدين في القيام به .

(طعن ٢٨/١٠٦ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٦٣) .

٤ - طلب للتنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض يجوز إيداء أي منهما لأول مرة أمام الاستئناف بشرط سبق إيداء الآخر أمام محكمة الاستئناف (طعن ٤٩/١٣٦١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٣) .

٥ - طلب التعويض عن (كلفة الأضرار) نتيجة وفاة المورث أمام محكمة أول درجة ، إبدؤه في صحيفة الاستئناف شاملاً التعويض عن (الضرر المادي للمورث) لا يعد طلباً جديداً علة ذلك .

(طعن ٢٢/٢٢٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١١) .

وما يعد طلباً جديداً غير مقبول أمام محكمة الاستئناف :

١ - العدول عن طلب التعويض المؤقت إلى طلب التعويض النهائي .

(طعن ٥٩/٣٢٦ ق جلسة ١٩٩٥/١٢/١٤)

٢ - طلب التعويض عن (الضرر الأثني المرتد) إذا سبقه طلب

للتعويض عن الضرر الأثني الشخصي أمام محكمة أول درجة .

(طعن ٦١/١٩٩٥ ق جلسة ١٩٩٦/٤/٢١)

احكام النقض في المسؤولية عن الإخلال بالتزامات الناشئة عن عقد البيع :-

٢٧- أ - التعويض عن ضمان الاستحقاق في عقد البيع :

حسب المشتري في التعويض عن ضمان الاستحقاق شرطه : أن يكون

حسن النية وقت البيع (غير عالم بسبب الاستحقاق) - عدم لزوم وقوع خطأ
من جانب البائع (م ٤٤٣ مدني).

(طعن ٥٩/٢٩٨٩ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢٨) .

٢٨- ب - جواز إلزام المدين بالتعويض حال الحكم بالبطلان أو الفسخ :

مفاد نص (م ١٥٧ مدني) أنه في العقود الملزمة للجانبين إذا لم يوف

أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد (إعذار) المدين طلب التنفيذ
العيني للعقد أو الفسخ مع التعويض.

كما أنه لأحد المتعاقدين رفع دعوى بطلان العقد لتقصير أهلية أو لعب

من عيوب الإرادة كغلط ، أو وجود عيب بالمبيع مع التعويض إذا ترتب على
ذلك (ضرر) تأسيساً على المسؤولية التقصيرية وباعتباره (واقعة مادية) متى
توافرت عند تكوينه شروط (الخطأ) الموجب للمسؤولية التقصيرية.

وكمثال : إذا باع شخص لأخر قطعة أرض عليها بناء وأزال المشتري

البناء ولم يوف بيبقى ثمن البيع ، فللبائع رفع دعوى فسخ مع التعويض عن

الضرر نتيجة إزالة البناء على أساس (المسؤولية التقصيرية) (م ١/١٤٢

مدنى) وليس على أساس (المسئولية العقدية) لبطان العقد لانعدام المحل
أثره : عودة للمتعاقدان إلى الحالة التي كان عليها قبل إبرام العقد فيلزم البائع
برد الثمن ويعوض المشتري عن الضرر وفقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية (م
١/١٤٢ مدنى).

(طعن ٥١/٣٠٨ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥) (طعن ق جلسة
١٩٧٠/٦/٢). كما أن التعويض عن بطلان العقد أو بطلانه مع استحالة
إعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها أساسه (المسؤولية التقصيرية)
(طعن ٣٤/١٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٦).

ومن أحكام النقض : -

فضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض لاستحالة تنفيذ التزام الطاعن بنقل
ملكية المبيع للمطعون ضده استناداً إلى (تقرير الخبير) الذى قدر التعويض
على أساس قيمة الأرض وقت إعداد التقرير ، فى حين أن تلك القيمة نقل
عنها وقت التعاقد . عدم بيان الحكم المطعون فيه ما إذا كان هذا التعويض
شمل الضرر المتوقع أو غير المتوقع أو جمع بينهما ، وما إذا كانت الطاعنة
قد ارتكبت خطأ أو خطأ جسيماً فى عدم تنفيذ العقد من عدمه (خطأ) علة
تلك :

(طعن ٦٨/٣٩٥٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨)

٢٩- أحكام النقض فى التعويض :

(١) قيام (المحكوم له) بنشر مضمون الحكم حماية لحقوقه التجارية لا
خطأ فيه.

(طعن ٣٣/١٢٠ ق جلسة ١٩٦٧/١/١٧).

(٢) إسراع الحكم فى تقدير المعايير التى تتطلبها المسؤولية العقدية
الطعن عليه بخطئه فى تقدير التعويض على أساس المسؤولية العقدية دون
التقصيرية - لا مصلحة للطاعن فى ذلك ما لم يبين وجه تضرره من خطأ
الحكم فى تقدير التعويض.

(طعن ٣٠/١٢ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١).

(٣) بطلان الإجراء لا يستتبع حتماً المسامحة بالتعويض إلا إذا ترتب

عليه لمن وقعت المخالفة في حقه (ضرر) بالمعنى المفهوم في المسؤولية التقصيرية وبالتالي فلا يكفي توافر (الضرر) في معنى (م ٢/٢٥ مرفقات) الذي يتمخض في ثبوت تخلف الغاية من الإجراء الجوهري الذي نص عليه القانون.

إذ أن (الضرر) بهذا المعنى شرط : لترتيب بطلان الإجراء وعدم الإعتدال به ، وليس للحكم بالتعويض.

(طعن ٣١/٢٧ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٦).

(٤) الحق في التعويض لا يترتب إلا حيث يكون هنالك إخلال بحق أو مصلحة مالية للمضرور.

(طعن ٣١/٤٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١).

(٥) القضاء بالتعويض دون بيان (عناصر الضرر) (قصور مبطل للحكم) .

(طعن ٢٠/١٠٧ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٢٧).

(٦) حق المجري : لا يتقرر طبقا (م ٨٠٩ مدني ، وم ٩ من لائحة السترع والجسور) لمجرد ما أوجب القانون على مالك الأرض من السماح بمرور المياه الكافية لرى الأطيان البعيدة عن مورد المياه ، بل يجب كذلك (تقديم) صاحب الأرض التي لا يصل إليها (الماء) في حال تعذر التراضي مسع مالك الأرض التي يمر بها المجري (طلبا) بذلك إلى (المحكمة) لتقدير هذا الحق وبيان الكيفية التي يكون بها إنشاء المجري وتحديد التعويض الذي يدفعه مقابل تقدير هذا الحق له ، إذ أن تقدير هذا الحق لا يكون إلا مقابل (تعويض عادل).

(طعن ٣١/٤٠ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١١).

(٧) الأصل تنفيذ الالتزام (عينا) (م ١٤٧ مدني) . العنول عن التنفيذ العيني إلى (التنفيذ بطريق التعويض) شرطه : (م ٢/٢٠٣ مدني) . وجوب بحث الاعتبارات الموضوعية لاقتصاديات المشروع وعائده الاستثمارية

فضلاً عن الظروف المتعلقة بشخص المدين . مؤداه : عدم تناسب التزامات
المؤجر مع الأجرة أثره : وجوب إعمال (م ٢/٢٠٣ منق) علة ذلك : أنه
يشترط أن يخطو التنفيذ على إرهاب المدين وهو يعنى العنت الشديد أو
الخسارة الفادحة ، ولا يكفى فيه مجرد العصر والضيق والكفة ، وعلى ألا
يلحق الدائن من وراء ذلك (ضرر جسيم) (بمعيار موضوعي) وليس
شخصي.

(طعن ١٨٨٦/٥٤ ق جلسة ١٩٩١/٥/٩) .

(٨) عقد المعاولة (عقد لازم) وجوب تعويض المقاتل إذا تحلل رب
العمل من العقد ولوقف تنفيذه قبل إتمامه . جواز الاتفاق على غير ذلك .

(طعن ٣٣/٢٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٥/١٦) .

(٩) دعوى تعويض عن (عدم إنتاج فيلم) تعاقب المدعى عليه مع
المدعى على إخراجه . دفع المدعى عليه مسؤوليته استناداً إلى اعتبارات
ذكرها - القضاء عليه بالتعويض دون رد بفند دفاعه (قصور).

(طعن ١٨/١٥١ ق جلسة ١٩٥٠/٦/١) .

(١٠) عدم بيان الحكم المطعون فيه ما إذا كان التعويض قد شمل
الضرر المتوقع ، أو جمع بينهما ، وما إذا كانت الطاعة قد ارتكبت غشاً أو
خطأ جسيماً في عدم تنفيذ العقد من عدمه (خطأ) علة ذلك .

(طعن ٦٨/٣٩٥٦ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٨) .

(١١) السبب في دعوى المسؤولية وهو الواقعة التي يستند المدعى
منها الحق في الطلب لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي
يستند إليها الخصوم في دفاعهم (طعن ٣٤/١٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٤)
فاستناد المطعون ضده في دعواه إلى (الخطأ العقدي) لا يمنع محكمة
الاستئناف من أن تبني حكمها بالتعويض على (خطأ تقصيري) متى ثبت لها
توافر هذا الخطأ ، إذ أن استنادها إليه لا يعتبر منها تغييراً لسبب الدعوى
وانما هو استناد إلى وسيلة دفاع جديدة (طعن ٣١/٢١٩ ق جلسة ١/٢٧)

١٩٦٦) وأنه (يجوز للمضرور رغم استناده إلى الخطأ التقصيري) الثابت أو المفترض أن يستند إلى (الخطأ العقدي) ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف لأن هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض ولا يعتبر تغيير لسبب الدعوى (طعن ٣٠/١٤٦ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢).

أحكام النقض وعقد العمل :

١ - القضاء بمسئولية رب العمل عن وفاة العامل تأسيساً على المسئولية التقصيرية أثره : وجوب تقدير التعويض وفقاً لأحكام القانون المدني دون قانون اصابات العمل .

.. (طعن ٣٢/٢٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩).

٢- حدوث الضرر بالعامل نتيجة (خطأ مشترك بين صاحب العمل وبين العامل أثره : انقضاء التعويض المستحق على رب العمل بنسبة اسهام العامل في حدوث الضرر (م ٢١٦ مدني).

(طعن ٥٩/١٤٣٠ ق جلسة ١٩٩٦/٥/٥).

(٣) ضرورة مراعاة (نوع العمل) و (مقدار الضرر) و (مدة الخدمة) و (العرف الجاري) عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر . قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض (بصورة مجملة) دون بيان عناصر الضرر . قصور يوجب نقضه . تعيين العناصر المكونة للضرر من المعاملات القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض.

(طعن ٣٦/١٢٩ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٣).

(٤) رجوع العامل للعمل واعادته إليه واستجابة رب العمل لذلك ما قد ترى معه محكمة الموضوع أنه خير تعويض يغطي المطالبة بالتعويض الأدبي عن الفصل التعسفي (طعن ٥٥/٢٤٠٣ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٨) لم ينشر.

متفرقات :-

مسئولية هيئة التليفونات والاتصالات :

١ - استخلاص الحكم (خطأ) هيئة للمواصلات السلوكية واللاسلكية من

تعطل التليفون لفترات طويلة دون إصلاح فى الوقت المناسب موجب للمسئولية لما فيه من إخلال الهيئة بالتزاماتها التعاقدية.

(طعن ١٣٨٢/٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤)

٢- نفى (الخطأ) عن المضرور والغير لوجود كسور وصداً (بالكابل الأرضى) خارج الممكن وعيوب أخرى مردها إلى تقصير الهيئة فى تنفيذ التزاماتها (استخلاص سائق).

(طعن ١٣٨٥/٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٤).

عقد الشركة :

- حل للشركة (قضاء) لمسبب يرجع إلى إخلال الشركة بالتزاماتها -
حق الشريك الآخر فى طلب التعويض (م ١٥٧ مدنى) جواز القضاء به قبل
تصفية الشركة - عله ذلك : للشريك المخطئ يتحمل التعويض المقضى به
فى أمواله الخاصة وليس فى أموال الشركة (باعتباره شريك متضامن).

(طعن ٢٨٧/٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢).

مسئولية الناقل وعقد نقل الأشخاص :

١- عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل التزاماً بضمان سلامة
الراكب (الستزم بتحقيق غاية) . إثبات إصابة الراكب إنشاء تنفيذ العقد -
كفايته لتسيام مسؤولية الناقل عن هذا الضرر ، بغير حاجة إلى إثبات وقوع
(خطأ) من جانبه.

(طعن ٣٠٠/٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧).

٢- إلتزام الشاحن المترتب على عقد النقل . عدم انقضائه (بخطأ
الغير) طالما لم يترتب على ذلك (استحالة التنفيذ).

(طعن ١٣٥/٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨).

الباب الثالث

الأعذار : (م ٢١٨-٢٢٠ ، ٢٢٤ مدنى).

٣٠ - تعريفه :

هو إنذار على يد محضر أو ما يقوم مقامه (طبقاً م ٢١٩ مدنى) ويعان (المدين) . ويكون فى (المسئولية العقدية) دون المسئولية التقصيرية ويجوز أن تقوم صحيفة للدعوى مقام الإنذار إذا تضمنت (تكليف المدين بالوفاء) (طعن ٤٨/٥٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٥).

ويلاحظ : أن الإنذار لا يقطع التقادم وإنما الذى يقطع التقادم هو المطالبة القضائية (أى صحيفة الدعوى).

والمقصود منه : هو وضع المدين فى مركز الطرف المتأخر عن تنفيذ التزامه ويسجل عليه ذلك ، وذلك حتى لا يحمل سكوت الدائن — عند حلول الأجل — محمل التسامح والرضاء الضمنى بتأخر المدين فى هذا التنفيذ.

(طعن ٥٣/١٤١٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٠) (طعن ٦٢/٢٦٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١٢) . ويلاحظ أن الإعذار الثانى رجوع عن الإعذار الأول فيكون العبرة (بالإعذار الثانى) . (طعن مدنى جلسة ١٩٤٨/٤/٢٩).

٣١- الإعذار شرط لاستحقاق التعويض : (طبقاً م ٢١٨ مدنى) :

عن (التأخير فى التنفيذ) لتعويض حلول أجل الوفاء بالالتزام ولم يتم الوفاء فيتم اعذاره بالوفاء والتكليف به بموجب (إنذار رسمى على يد محضر) طبقاً (م ٢١٩ مدنى) ويعطى مهلة (أسبوعان) للتنفيذ فإذا لم يوف ترفع دعوى تعويض أو فسخ مع التعويض حسب الحالة . ولا يلزم (الإعذار) فى حال (الامتناع عن التنفيذ).

و(بالإعذار) يقوم حق الدائن فى طلب (التعويض عن الضرر) كأثر مترتب عليه من وقت وصول الإعذار إلى (علم) للمسئول عن التعويض.

٢٢- ويعفى من الإعذار في أحوال : (م ٢٢٠ مدني) :

- (١) إذا أصبح التنفيذ (مستحيلا) أو غير مجد بفعل المدين.
- (٢) إذا كان محل الالتزام (عملا غير مشروع).
- (٣) (تصريح المدين كتابة) بعدم قيامه بالالتزام (أي امتناعه عن التنفيذ).

(٤) إذا كان (محل الالتزام) رد شيء يعلم أنه مسروق أو تسلم شيء بدون وجه حق وهو عالم بذلك.

٢٣- أحوال اشتراط (الإعذار) بالنسبة للعقار :

- (١) إرادة التنفيذ العيني في حالة عدم التنفيذ أو التأخر فيه بشرط أن يكون (ممكنا) فإن استحالة وجب (التعويض النقدي) (م ٢٠٧ مدني).
- ويلاحظ : أن الإعذار غير لازم في حالة (الامتناع) عن تنفيذ الالتزام (م ٣/٢٢٠ مدني).

(طعن مدني جلسة ١٩٤٨/١/١).

(٢) الفسخ القضائي : ويعد حكم القضاء (منشئا) ، لذا فهو من أعمال التصرفات (م ١٥٧ ، ١٥٨ / مدني).

(٣) التعويض الاتفاقي (الشرط الجزائي في العقد) (م ٢١٨ مدني).

(٤) الإخلاء للإمتناع عن الوفاء بأجرة العين المؤجرة (م ١٨ ق ١٣٦ / ١٩٨١) الخاص ببيعار الأماكن ، أو رفض (المؤجر) استلام الأجرة (م ٣٣٤ مدني).

(٥) إذا رغب المدين في إلغاء القرض بفائدة ورد مبلغ القرض في خلال ٦ شهور من إبرام عقد القرض (م ٥٤٤ مدني).

٢٤- آثار الإنذار :

(١) يصبح المدين (بالإنذار) مسؤولا عن (التعويض) واستحقاقه نتيجة عدم التنفيذ أو التأخير فيه من وقت الإنذار ، إلى جانب فسخ العقد ، بشرط

رفع دعوى بذلك أمام القضاء (م ٢١٨ منى). (طعن ٢٦/٤٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٣).

(٢) نقل تبعة الهلاك إلى المدين إذا كانت التبعة (قبل) الإنذار على الدائن (م ٣٣٥ منى) إلا إذا أثبت المدين أن الشيء محل الالتزام كاد بهلك كذلك عند الدائن أو أنه سلم إليه ما لم يكن المدين قد قبل تحمل تبعة الحوادث المفاجئة (م ٢٠٧ منى) ولقوة القاهرة (م ١/٢١٧ منى) . ونص م ٤٣٧ منى بالهلاك قبل التسليم على البائع ، وبعد اعدار المشتري لتسلم المبيع ولم يفعل على المشتري.

(٣) وضع المدين موضع المتأخر فى التنفيذ أو المستمع عنه فيقيد فى طلب الفسخ (م ١٥٧ منى) ولا تعد صحيفة دعوى الفسخ (إنذارا) إلا إذا تضمنت تكليف بالدفع.

(طعن ٤٨/٥٤٤ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) فهو شرط للحكم بالفسخ فى حالة الفسخ الاتفاقى.

٣٥- حالات اعتبار الدائن متمتع فى عدم قبول الوفاء :

(١) لرفض الوفاء المعروض عليه عرضا صحيحا.

(٢) الوفاء المستكمل لشروطه.

(٣) التصريح بعدم قبول الوفاء.

٣٦- ومن أحكام النقض فى (الإعذار) :

(١) خلو القانون من (اشتراط إعذار المشتري للبائع) أو (إثبات امتناعه عن المثول أمام الشهر العقارى) للتوقيع على عقد البيع النهائى (قبل) رفع دعوى صحة التعاقد.

(طعن ٦٠/٧٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٨).

(٢) صيرورة تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين مؤذاه: لا ضرورة للإعذار (المانتان ٢١٨ ، ١/٢٢٠ منى).

(طعن ٥٦/١٥٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٦).

(٣) المقصود بالإعذار هو وضع (المدين) في مركز الطرف المتأخر في تنفيذ التزامه ولا موجب للإعذار متى أصبح التنفيذ غير ممكن بفعله.

(طعن ٥٣/٢٦٠ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠).

(٤) التقادم طبقاً (م ٣٨٣ منق) لا ينقطع إلا بدعوى قضائية أو بالتنبيه أو بالحجز ، أما التكاليف بالوفاء السابق على أمر الأداء ، فهو (إنذار) بالدفع لا يكفي لقطع التقادم المنصوص عليه بمادة (٢٨١ مرافعات) ، التي توجب إعلان المدين بالسند التنفيذي مع تكليفه بالوفاء بالدين.

(طعن ٤٥/٤١٦ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٧).

(٥) الإعذار شرط للحكم بالتنفيذ المعنى وليس شرطاً لقبول الدعوى (م ١/٢٠٣ منق).

(طعن ٥٣/١٤١٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٠).

الباب الرابع الشرط الجزائي في العقد

(م ٢٢٤ مدني)

تعويض اتفاقي مقدما على مقدار التعويض

٢٧- تعريفه :

اتفاق طرفي العقد مقدما على مقدار التعويض المستحق للدائن في حالة عدم قيامه بتنفيذ التزامه أو تأخره في تنفيذه.

وهو أحد بنود العقد الأصلي وشروطه (ونكيفية أنه (التزام تابع) (للتزام الأصلي) ينقضي بانقضائه ويبطل ببطالته . وشروطه هي ليست شروط العقد أو الالتزام الأصلي.

وسبب استحقاق التعويض هو : عدم قيام المدين بتنفيذ التزامه أو تأخره فيه يترتب عليه إعمال الشرط الجزائي وهو (التعويض المقدر به) كنتيجة للإخلال بالالتزام.

٢٨- ويشترط لاستحقاق الشرط الجزائي أربعة شروط :

(١) إضرار المدين.

(٢) خطأ المدين.

(٣) ضرر يصيب الدائن.

(٤) علاقة سببية بين الخطأ والضرر.

وتلتزم محكمة الموضوع بالقضاء به عند ثبوت المسؤولية ما لم يكن مبالغا فيه أو لم يثبت تحقق الضرر.

(طعن ٤٩/٦٦١ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٦).

(١) التأخير في تنفيذ الالتزام : (اتفاق المتعاقدين على تقدير التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام على أساس : وحدة زمنية يتأخر فيها التنفيذ أثره : وجوب إعمال هذا الشرط الجزائي.

(طعن تجارى ٦٧/٣٣٨ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٨ (لم ينشر).

(٢) أنه استثناء من قواعد التنفيذ العيني للالتزام ، ويستحق متى تأخر المدين في التنفيذ : (الشرط الجزائي عن التأخير في التنفيذ استثناء من قواعد التنفيذ العيني للالتزام ، استحقاقه متى تأخر المدين في تنفيذ التزامه ، لا يلزم لاعماله طلب التنفيذ العيني ابتداء.

(طعن ٤٨/١٥٨١ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٥) لم ينشر.

٤٠- معنى وجوده ؟ ومن المكلف بإثباته ؟

(١) وجود الشرط الجزائي في العقد مؤداه : (افتراض) وقوع الضرر (م ٢٢٤ مدنى) للمدين إثبات عدم وقوعه . لأن هذا الشرط ينقل عبء الإثبات عن عاتق الدائن إلى عاتق المدين.

(طعن ٥٤/١٢٩٣ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٦ (طعن ٥٦/٢٧٠٦ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٩).

(٢) اتفاق المتعاقدين على الشرط الجزائي (قرينة قانونية بسيطة غيرقاطعة على وقوع الضرر (م ٢٢٤ مدنى) استثناء من (م ١ ق ١٩٦٨/٢٥) الخاص بالإثبات ، عبء إثبات عدم وقوعه على عاتق المدين.

(طعن ٤٩/٧٤٣ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١ (طعن ٥٦/٢٧٠٦ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٩).

(٣) الوكالة بأجر إذا كانت باتفاق وعزل الوكيل دون مبرر غير مخالف للنظام العام يعد (شرط جزائي) حدد فيه مقدما (قيمة التعويض) (م ٣٢٣ ، ٣٢٤ مدنى).

(طعن ٤٢/٥٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١).

٤١. إجراءات المطالبة به تكون برفع دعوى بالطريق العادى ؟

التعويض الاتفاقى لا يتوافر للمطالبة به شروط استصدار أمر الأداء ، وإنما يكون للمتضرر رفع دعوى بالطريق العادى.

(طعن ٦١/٣١٤١ ق جلسة ١٢/٧/١٩٩٦).

٤٢. ما يعد شرطاً جزائياً ؟

غرامات التأخير للإخلال . (طعن مدنى جلسة ١٩٥١/٤/٥) :

٤٣. ما لا يعد شرطاً جزائياً ؟

(١) العربون : لأنه يخول للحق فى إمضاء العقد أو نقضه ويكون التكليف مبنيًا على (نية العاقدين).

(٢) الاتفاق على مضاعفة الأجرة إذا (تكرر) زراعة المحصول.

٤٤. متى لا يعمل بالشرط الجزائى ؟

هناك حالتان هما :

(١) إذا أثبت المدين أن الدائن (لم يلحقه أى ضرر) فلا يستحق تعويض.

(٢) إذا أثبت المدين أن التقدير كان (مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة) فيجوز للقاضى تخفيض قيمة التعويض.

٤٥. ومن أحكام النقص فى الشرط الجزائى :

(١) (وجود الشرط الجزائى يفترض معه أن تقدير التعويض فيه (متناسب مع الضرر) الذى لحق الدائن وعلى القاضى أن يعمل هذا الشرط إلا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أى ضرر ، فعندئذ لا يكون التعويض الاتفاقى مستحقاً أصلاً ، أو إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغاً فيه إلى درجة كبيرة ، وفى هذه الحالة يجوز القاضى أن يخفض التعويض المتفق عليه.

(طعن ٣٤/٥٦٣ ق جلسة ١٢/٥/١٩٦٨).

(٢) يكفى للدائن لقيام حقه فى التعويض إثبات وقوع الخطأ وقيام رابطة السببية بينه وبين المضرور فقط (الذى اعتبره القانون قرينة قانونية غير قاطعة على وقوعه وعده مفترضا) ولمحكمة الموضوع سلطة تقديرية تامة دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض متى كان تقديرها سائغا فى اعتبار المدين (مقصرا).

(طعن ٤٣/٣٨٠ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٨).

٤٦ (س) هل يجوز تطبيق الشرط الجزائى مع التنفيذ العيني ؟

والجواب : الأصل تنفيذ الالتزام (عينا) ولا يصار إلى عوضه إذا كان ممكنا ، إلا أن هذه القاعدة لا تسرى حال الشرط الجزائى عن التأخير فى تنفيذ الالتزام لأن التعويض بمقتضاه يستحق فى حالة تأخير المدين فى تنفيذ التزامه ، ويجوز أن يجتمع معه (التنفيذ العيني) ، وبالتالي فلا يشترط لتطبيق الشرط الجزائى وأعماله أن يكون الدائن قد طلب ابتداء التنفيذ العيني للالتزام الأصلى.

(طعن ٤٨/١٥٨١ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٥).

وأن طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسمان يتقاسمان تنفيذ الالتزام ، فيجوز للدائن أن يطلب أيهما ، والمحكمة أن تقضى بالتعويض إذا استبان لها تعذر التنفيذ العيني.

(طعن ٥٠/١٧٠٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/٤).

٤٧ حالات سلطة القاضى فى تخفيض مقدار التعويض فى الشرط الجزائى (التعويض الاتفاقى) :-

(١) إذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان مقدار الشرط الجزائى يجاوز الحد الأقصى للفائدة القانونية .

ومن أحكام النقض فى هذا الصدد :

(لما كان الثابت من عقد البيع أن الطرفين اتفقا على مداد باقى الثمن وقدره جنيه على قسطين أولهما وقدره)

جنيه في / / وثانيهما وقدره
 جنيه في / / وأنه إذا تأخر المشترون في الوفاء
 بأى قسط أو جزء منه التزموا بأداء نصف أجرة الأطلان المبينة في سند
 دون تنبيه أو إنذار ، فإن هذا الشرط الجزائي يكون في حقيقته اتفاقاً
 على فوائد التأخير في الوفاء بالتزام محله مبلغ من النقود يخضع لحكم (م
 ٢٢٧ مدنى) فلا يجوز أن يزيد سعر الفائدة المتفق عليها عن (٧%) وإلا
 وجب تخفيضها إلى هذا الحد.

(طعن ٤٣/١٦١ ق جلسة ١٩٧٨/١/٣١) لم ينشر.

(٢) إذا ثبت أن المدين قام بتنفيذ التزامه تنفيذاً جزئياً :

(فإذا كان الثابت من وقائع النزاع أن المدين البائع قد نفذ بعض
 الأعمال الذى التزم بها وتخلف عن توريد باقى الأقطان المتفق عليها.
 للمشتري فإن تقصيره فى هذا الشأن يكون نقصيراً جزئياً يبيح للقاضى
 أن يخفض التعويض المتفق عليه إلى الحد الذى يتناسب مع مقدار الضرر
 الحقيقى الذى لحق للدائن مما يدخل تقديره فى سلطان محكمة الموضوع.
 (طعن ٢٧/٣٣٩ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٧).

(٣) إذا أثبت المدين أن الشرط الجزائى مبالغ فيه مبالغة كبيرة بحيث

يصبح شرطاً تهديبياً فقط :

أ- متى كانت المحكمة قد اعتبرت فى حدود سلطتها الموضوعية
 وبالأدلة السائغة التى أوردتها أن الشرط الولود فى العقد هو (شرط تهديدى)
 ، فإن مقتضى ذلك أن يكون لها أن لا تعمل هذا الشرط وأن تقدر التعويض
 طبقاً للقواعد العامة.

(الطعن ١٩٦٥ ، ٢١/٣٢٣ ق جلسة ١٩٥٥/٢/١٨).

وللقاضى مقيد بالشرط الجزائى فلا يجوز زيادته وكو ثبت أن قيمة
 الضرر الذى لحق للدائن (أكبر) من قيمة التعويض المتفق عليه (باستثناء)
 (حالتى الغش أو الخطأ الجسيم) من جانب المدين طبقاً (م ٢٢٥ مدنى).

ب- وجود الشرط الجزائي يفترض أن تقدير التعويض يتناسب مع الضرر) الذى لحق وعلى للقاضى أن يعمل هذا الشرط إلا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أى ضرر فلا يستحق التعويض الاتفاقى أصلا أو إذا أثبت أن التقدير كان مبالغا فيه إلى درجة كبيرة ، وفى هذه الحالة يجوز للقاضى تخفيض مبلغ التعويض المتفق عليه (طعن ٣٤/٥٦٣ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٥) .

(طعن ٦٢/٨١٧ ق جلسة ١٩٩٨/٨/٥) .

ج- إن (م ٢٢٤ مدنى) تنص فى فقرتها الأولى والثانية على أن لا يكون التعويض الاتفاقى مستحقا إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أى ضرر ، ويجوز للقاضى أن يخفض هذا التعويض إذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغا فيه إلى درجة كبيرة ، أو أن الالتزام الاصلى قد نفذ فى جزء منه ، مما مفاده أن تحقق الشرط الجزائى الوارد فى العقد يجعل (الضرر واقعا) فى تقدير المتعاقدين ، فلا يكلف الدائن بإثباته ، وإنما يقع على عاتق المدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع ، فلا يكون التعويض الاتفاقى مستحقا ، أو أن التقدير كان مبالغا فيه إلى درجة كبيرة ، وفى هذه الحالة يجوز للقاضى أن يخفض التعويض للمتفق عليه.

(طعن ٦٢/٥١٩٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١/١٨) (طعن ٦١/٣١٤١ ق جلسة ١٩٩٦/١٢/٧) .

٤٧ مكرر- حالات سقوط الشرط الجزائى :

١) (١) تقضاء الالتزام الاصلى ، وذلك باعتبار أن الشرط الجزائى (الالتزام تابع) للالتزام الاصلى فيسقط وينقضى بسقوطه (لما كان الشرط الجزائى للالتزام تابع للالتزام الاصلى) إذ هو اتفاق على جزاء الإخلال بهذا الالتزام ، فإذا سقط الالتزام الاصلى (بفسخ العقد) سقط معه الشرط الجزائى ، فلا يعتد بالتقدير المقرر بمقتضاه.

(طعن ٣٦/٣٤٣ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٥) (طعن ٤٤/٦٦٣ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٨) .

وإن استحق تعويض للدائن تولى (القاضي) تقديره وفقا (للقواعد العامة) التي تجعل عبئ إثبات الضرر وتحققه وبمقداره على عاتق (الدائن).
(طعن ٣٦/٣٤٣ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٥).

(٢) أغفال النص عليه في العقد النهائي بعد أن كان منصوبا عليه في العقد الابتدائي مما معناه ومؤداه العدول عنه والتخلي عن تطبيقه :

(إذا تضمن (العقد الابتدائي) (شرط جزائي) ولم ينص عليه (بالعقد النهائي) دل ذلك على (انصراف النية) إلى عدم التمسك بهذا الشرط أو تطبيقه والتخلي عن أعمال هذا الشرط.

(طعن ٤٩/١٧٩٧ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢٧) (طعن ٣٦/٤ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٦) (طعن ٥٩/٤٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢٧) (لم ينشر).

(٣) انتفاء ركن الضرر : لا يكفي لاستحقاق التعويض الاتفاقى مجرد توافر ركن الخطأ في جانب المدين بالالتزام ، وإنما يشترط أيضا توافر ركن الضرر في جانب الدائن ، فإذا أثبت المدين انتفاء ، سقط الجزاء المشروط.
(طعن ٣٤/١٠٢ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١٤).

(٤) إذا قصر كلا الطرفين في التزامه وأخل به : (لا محل للحكم بما تضمنه الشرط الجزائي مادام الحكم قد أثبت أن كلا الطرفين قد قصر في التزامه.

(طعن ٢٣/٩٢ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/١٩).

٨٨ الفرق بين الشرط الجزائي (التعويض الاتفاقى) والتعويض القضائي :

يتفان على توافر أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ،
ويختلفان في :-

أنه في حالة التعويض الاتفاقى : إن الاتفاق فيه مقدما على قيمة التعويض عن الاخلال بالالتزام التعاقدى بعدم التنفيذ أو للتأخير فيه يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن بإثباته.

(الطعون أرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٧٠/٢٤٤٧ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٢)

٤٩- فوائد الشرط الجزائي :-

١- إعفاء الدائن من إثبات ركن الضرر لكونه مفترض بمجرد التأخير أو عدم التنفيذ.

٢- يعفى الدائن من إثبات قدر الضرر.

٣- يخول الدائن حق لقتضاء تعويض (أعلى) من قيمة الضرر بالفعل
ففى حالة عدم كون الزيادة فى قدر للشرط الجزائى مغالى فيها إلى درجة كبيرة.

٤- استبعاد تدخل للقضاء فى تقدير التعويض.

٥- تخفيف مسؤولية المدين إذا كان التعويض المتفق عليه أقل من قيمة
الضرر.

٦- وسيلة تهديدية لحمل المدين على الوفاء بالتزامه الأصلى ، إذا
جاوز التعويض المتفق عليه قيمة الضرر مجاوزة كبيرة وجسيمة.

الباب الخامس

التعويض القانوني (فوائد التأخير) : (المواد ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ مدني) :

٥٠ شروط استحقاقها :

١- أن يكون محل الالتزام مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب :

فإذا كان المبلغ المطالب به خاضعا في تحديده لمطلق تقدير القاضي لم يستحق عنه فوائد ، أما إذا كان تحديد هذا المبلغ مستندا إلى (أسس ثابتة) لا يكون معها للقاضي سلطة تقديرية كان معلوم المقدار وقت الطلب ولو نازع للمدين في مقداره إذا ليس من شأن المنازعة إطلاق يد القضاء في التقدير بل تظل سلطته التقديرية محددة النطاق ومقصورة على حسم النزاع في حدود الأسس المنققة عليها.

(طعن ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤) (طعن ق جلسة ١٩٨٢/٢/٨) والفوائد هي تعويض قانوني عن التأخير والوفاء بالالتزام يدفع مبلغ من النقود استحقاقها من تاريخ المطالبة الرسمية متى كان المبلغ معلوم المقدار وقت الطلب . وإن رفض للحكم للقضاء بها مع عدم بيان سبب للرفض (قصور).

(طعن ٣٥/١١٢ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٥)

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :

(أ) - طلب التعويض عن نزع الملكية لا يعتبر معلوم المقدار في حكم (م ٢٦٦ مدني).

(طعن ق جلسة ١٩٨١/٤/٣).

(ب) طلب التعويض عن الإخلال بالالتزامات العقابية هو مما يخضع لمسلطة القاضي التقديرية.

(طعن ق جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤).

ويرى د / المنهوري في كتابه الوسيط في شرح القانون المدني الجزء الثاني من ٨٨٨ وما بعدها أن شرط معلومية المقدار وقت الطلب أنه (إيا)

قصيد صورى (أو) قيد غير ضرورى وبالتالي تتسع دائرة استحقاق الفوائد (لكل التزام بدفع مبلغ من النقود).

٢- من تاريخ المطالبة القضائية (أى رفع الدعوى بها) : فلا يكفى (الإعذار) لاستحقاقها ، كما لا يكفى لاستحقاقها مطالبة للدائن بأصل مبلغ الدين بل يجب المطالبة معه بالفوائد عنها.

(طعن ٣٤/٣٩٢ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٦) (طعن ٣٢/٣١٠ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٩).

أما فيما يتعلق بنزع الملكية والتعويض المستحق فلكونه غير معلوم المقدار وقت الطلب في حكم (م ٢٢٦ مدنى) فلا تستحق الفوائد عنه إلا من تاريخ الحكم النهائي (طعن ٣٣/١٩٤ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٣).

ج- افتراض وقوع الضرر بمجرد التأخير فى (الوفاء) إلى جانب توافر ركن (الخطأ) فى جانب (المدين) } ، ذلك أن المسؤولية تنتفى إذ كان التأخير راجع إلى (سبب أجنبى) لا يد للمدين فيه ، كما أن فرض (الحراسة الإدارية) بما تربته من غل يد للمدين عن إدارة أمواله توجب وقف سريان الفوائد (قانونية كانت أم تأخيرية) عن الدين الذى حل أجله من وقت صدور قرار فرض الحراسة حتى تاريخ الإفراج عن أموال المدين.

(طعن ٥٠/٩١٧ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩).

٥١. سعر الفائدة التأخيرية :

تقدر الفائدة (إجمالياً) فلا يعتد بالخسارة الواقعة أو الكسب الفائت وتقدرها القانونى (٤%) للمسائل المدنية و (٥%) للمسائل التجارية ، أما الفائدة الاتفاقية فيترك تحديدها لإدارة الطرفين بشرط : ألا يزيد سعرها عن (٧%) وإلا خفضت إليها. ورد ما دفع زائدا عليها كنص (م ١/٢٢٧ مدنى).

٥٢. فوائد البنوك :

غير خاضعة لنص (م ١/٢٢٧ مدنى) وإنما لقرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى ١٩٩٠/٢٠ الذى له سلطة تحديد سعر الفائدة.

٥٣. متى تسري ؟

الجواب : من تاريخ صدور الحكم النهائي بالتعويض ، باعتبار أنه للتاريخ الذي أصبح فيه محل الالتزام (معلوم المقدار).

(طعن ٢٦/٣١٠ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٥).

واستحقاق للفوائد من تاريخ للحكم النهائي طبقاً (م ٢٢٦ مدنى) ليس لها أثر رجعى (طعن ٣١/٢٩ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢١) وشروط تطبيق م ٢/٤١١ مرافعات أن تكون الفوائد قد طلبت أمام محكمة أول درجة

(طعن ٧١/٢٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠).

٥٤. جواز المطالبة بتعويض تكميلى بالإضافة إلى الفوائد بشروط (م ٢٢١ مدنى):

مفاد نص (م ٢٢١ مدنى) أنه يشترط للحكم للدائن بتعويض تكميلى بالإضافة إلى الفوائد إقامة الدائن الدليل على توافر أمرين أولهما : حدوث ضرر استثنائى به لا يكون هو الضرر المألوف الذى ينجم عادة من مجرد التأخير فى وفاء المدين بالتزامه **وثانيهما** : سوء نية المدين بأن يكون قد تعدد عدم الوفاء بالتزامه وهو عالم بما يحدثه ذلك لدائنه من ضرر . فإذا لم يقدم الدائن الدليل على توافرها أو يطلب سلوك طريق معين لإثبات توافرها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يقض لهم بالتعويض التكميلى يكون قد أصاب صحيح القانون.

(طعن ٥٢/٨١٥ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢١) لم ينشر (طعن ٤٧٥ ، ٣٨٧ / ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠).

ومن أحكام النقص :-

الفوائد نوعان : تأخيرية وتعويضية : هى تعويض قانونى عن التأخر فى الوفاء بمبلغ من النقود ، والضرر المفترض وقوعه كنتيجة مباشرة لهذا التأخير . أما الفوائد التعويضية : فهى (تعويض اتفاقى) مقابل انتهاك المدين مبلغ من النقود لم يحل بعد أجل استحقاقه.

(طعن ٦٠/١٢٦٦ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٤).

الباب السادس

(المسئولية التقصيرية)

المسئولية التقصيرية : تقوم على فعل أو عمل غير مشروع مخالف للقانون أو غش أو خطأ جسيم أو ارتكاب جريمة.

وتشمل الضرر المباشر للمتوقع وغير المتوقع.

وأركانها (مثل أركان المسئولية العقدية) وهى :

(١) الخطأ.

(٢) الضرر.

(٣) علاقة السببية بين الخطأ والضرر وأن الثانى مترقب ومباشر للأول بحيث لو لا الأول لما كان الثانى.

أولا : الخطأ فى المسئولية التقصيرية

(م ١٦٣ مدنى)

٥٥- تعريفه : هو اخلال بالتزام بتحقيق نتيجة معينة أوجبها القانون ، وهو (التزام ببذل عناية) ، بأن يكون يقظ متبصر حتى لا يضر بالغير.

وهو : انحراف عن السلوك — لا يأتيه (الرجل العادى) إذا وجد فى الظروف الخارجية التى لحاطت بمن أحدث الضرر.

أركان المسئولية التقصيرية:

هى نفس أركان المسئولية العقدية وهى :

(١) خطأ.

(٢) ضرر.

(٣) علاقة السببية بين الخطأ والضرر بأن يكون الخطأ هو الذى أحدث الضرر ، وأن الأخير نتيجة مباشرة مترتبة على الأول.

إثباتها :-

وبالاحظ في هذا الصدد : أن أركان المسؤولية التقصيرية (الثلاث) تعد (وقائع مادية) يجوز إثباتها (بكافة الطرق) بعكس المسؤولية العقدية فإذا كان القيمة بالعقد أكثر من خمسمائة جنيه وجب (الكتابة) (للإثبات) وكمثال عقد طبع ونشر أو بيع حقوق التأليف حيث تتطلب م ٢/١٤٩ ق ٢٠٠٢/٨٢ بالملكية الفكرية "الكتابة" للإثبات ، و(م ١/٥٠٧ مدنى) الكتابة لإثبات (عقد الشركة).

أولا : الخطأ :

٥٦. أركان الخطأ :

(١) مادی : وهو التعدى بالانحراف فى السلوك.

(٢) معنوى : وهو الإدراك بأن يكون مرتكبه (مميزا) على الأقل (٧ سنوات على الأقل).

٥٧. صور الخطأ :

(١) انحراف في إثبات للرخصة .

(٢) تجاوز حدود استعمال الحق .

(٣) التعسف في استعمال الحق . الانحراف فى اتيان الرخصة المسموح بها.

(١) تجاوز الحدود فى استعمال الحق :

كتجاوز رجل البوليس حد فض المظاهرات (طعن جنائى جلسة ١٩٥٥/١٠/٢٠).

واعتبار استيلاء الحكومة على عقار دون إتباع إجراءات نزع الملكية (غصبا) يستوجب التعويض (طعن مدنى ٢٣/٦٢ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٤).

٢) التعسف أو إساءة استعمال الحق :

٥٨. ويقوم على (٣) ضوابط تجعل استعمال الحق فيها (غير مشروع) وهي :-

لـ قصد الأضرار بالغير : ومثالها : أن يقيم مالك الأرض جدار عالى لحجب الضوء والهواء عن ممكن جاره دون نفع ظاهر له (استئناف مختلط جلسة ١٩١٩/٤/١٧).

بد رجحان الضرر على المصلحة : ومثالها : (م ٢/٨١٨ مدنى) والتي تنص على أن ليس لمالك للحائط أن يهدمه مختار دون عذر قوى إذا كان هذا يضر جاره الذى يستتر ملكه بالحائط.

جـ. عدم مشروعية المصالح التى يرمى صاحب الحق إلى تحقيقها :

ومثالها : مالك الأرض التى يقيم اسوار عالية على حدود ملكه لجبر شركة الطيران التى تهبط طائراتها على الأرض المجاورة له على شراة أرضه بثمن مرتفع.

ويلاحظ : أن إتيان الفعل المخالف للقانون (خطأ) يستوجب المساملة :
٥٩. وعن مدى جسامه الخطأ فى تقدير التعويض فقد اعتد المشرع فى التفرقة بين الأهمال.

والعمد فى تقدير التعويض ، فشدد فى (الخطأ العمد والخطأ الجسيم) ، وخفف فى (الأهمال والخطأ اليسير) على النحو الآتى :-

١) م ٢١٤ مدنى : بخصوص الغرامة التهديدية فلم يقتصر المشرع على مجرد الضرر الناجم عن عدم التنفيذ فى تحديد مقدار التعويض بل أضاف إليه (العنت) الذى بدأ للمدين.

٢) م ٢/٢٢١ مدنى : نص المشرع على مسئولية المتعاقد عن الضرر (غير المتوقع) بالنسبة للغش والخطأ الجسيم .

٦٠-٢) م ١٧٠ مدنى : بمراعاة (الظروف الملازمة)

وقد اقررت الأعمال التحضيرية للقانون المدنى للحالى المصادر عام

١٩٤٨ أن للقاضى أن يدخل فى تقدير التعويض (درجة جسامه الخطأ).

كما يقصد بها :

(أ) **مهنة المضرور :** وكمثال ضعف البصر ولو كان يسير قد يصيب الساعاتى أو الرسام بضرر (يفوق) ما يلحق غيره ممن يحترف مهنة أخرى.

(ب) **الظروف الشخصية أو العائلية للمضرور :** وهذه لها حظ وافر فى تحديد مقدار التعويض عن الضرر ، فالعجز عن العمل ولو جزئيا يصيب (رب العائلة) (بضرر) (يفوق) ما يلحق من لا يعول أحد سوى نفسه.

أما الظروف الشخصية للمسئول عن الضرر : فلا أثر لها فى تقدير التعويض.

٦١- حالات الاعفاء من المسائلة عن الخطأ :

(أ) **الدفاع الشرعى عن النفس أو المال أو كلاهما (م ١٦٦ مدنى) :**

ويشترط لقيامها :

(أ) وجود خطر حال (غير مشروع) على نفس المعتدى عليه أو ماله أو على نفس ومال الغير . (فليس لمن لقي القبض عليه بطريق قانونى مقاومة رجال الشرطة بحجة الدفاع الشرعى عن النفس).

(طعن جزائى ٤٤/٥٧٢ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٩).

(ب) أن يكون دفع الاعتداء بالقدر الضرورى دون مجاوزة . وقضت محكمة النقض أنه إذا ثبت أن الضابط قد أجرى تفتيش المطعون ضدها . بالإسكاف بيدها اليسرى وجنبها عنوه من صدرها ، إذ كانت تخفى فيه المخدر محدثا بجسمها العديد من الإصابات ، فإنه يكون قد جاوز حدود وظيفته مما يجعل المطعون ضدها الثانية فى حالة تبيح لها مقاومته استعمالا لحق الدفاع الشرعى عن النفس (طعن جزائى ٣٤/١٩٨ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦).

٢) أطاعة أمر الرئيس : (م ١٦٧ مدني) :

ويشترط لقيامها :

(أ) صدور الفعل من موظف عام.

(ب) صدور أمر للموظف العام من (رئيسه) بتنفيذ ذلك العمل.

(ج) اعتقاد الموظف أن طاعة الأمر للصادر إليه من رئيسه واجبة عليه.

(د) إثبات الموظف أنه كان يعتقد مشروعية الأمر الذي نفذ.

وأن ذلك يقوم على أسباب معقولة ، وأنه راعى في عمله جانب (الحيطة) فلم يرتكب العمل إلا بعد التثبت والتعري فإذا توفرت هذه الشروط انتقلت مسؤولية المرووس (م ٦٣ عقوبات) (طعن نقض جنائي ٤٦/٩١١ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١١) (طعن جنائي / ق جلسة ١٩٧٧/١/٢) (وإن تمسك الطاعن بالاحتماء بحكم (م ١٦٣ عقوبات) في مجال تحميل السيارة قيادته حمولة تزيد عن المسموح به أطاعة منه لأوامر رؤسائه — دفاع ظاهر للبطلان (طعن جنائي / ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٤).

٣) الضرورة (م ١٦٨ مدني) :

ويشترط لقيامها :

(أ) وجود خطر حال يهدد النفس أو المال.

(ب) أن يكون مصدر هذا الخطر أجنبيا عن أحدث الضرر.

(ج) أن يكون الخطر المراد تفاديه أشد من الخطر الذي وقع.

ومن أحكام النقص :

اقتياد ضابط شرطة المتهم إلى مقر الشرطة لاتمام تحقيق بلاغ ضده يتضمن شراء حديد مسروق وجد بجانبه أمام منزله مع عجزه عن إثبات مصدره ليس فيه مخالفة للقانون وليست التحقيقات أو جمع الاستدلالات بحالة الضرورة التي ترفع المسؤولية الجنائية عن المتهم بعرض الرشوة إذ يشترط في حالة الضرورة ألا يكون لارادة الجاني دخل في حلولها وإلا كان للمرء

أن يرتكب أمر محرماً ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه (طعن ٤١/٤٦٢ ق جلسة ١٣/٦/١٩٧١).

وكمثال : اتلاف مال للخير لطفاء حريق شب في داره بجعله في حال ضرورة لكن ذلك لا يعفيه من المسؤولية التقصيرية فيلزم بتعويض مناسب تأسيساً على أن الضرورة بقدرها ، إلى جانب رجوع صاحب المال (بدعوى الأثرء بلا سبب) ومن يستولى على دواء بحجة علاج نفسه يعفى من المسؤولية التقصيرية ، لكن ذلك لا يعفى من رجوع صاحب الدوار عليه (بدعوى الإثرء بلا سبب).

٦٢- ثانياً : الضرر :

ويشترط فيه أن يكون ضرر (محقق) (حال) ويستوى أن يكون متوقع أو غير متوقع أو محقق الوقوع مستقبلاً متى كان (مؤكدًا).

فلا يكفى (الضرر المحتمل) ولا يجوز التعويض عنه (طعن نقض جنائي ٢٥/١٤٢٢ ق جلسة ١٣/٣/١٩٥٦).

أما تفويت الفرصة : فضرر حال محقق يجوز للتعويض عنه.

ويثبت للضرر بكافة الطرق باعتباره (واقعة مادية).

٦٢- أنواع الضرر :

(١) **مادي :** كإتلاف عقار ، أو اغتصابه ، أو حرق محصول.

(٢) **آدبي :** كنشر مصنف دون إذن مؤلفه ، والموتق إذا تسبب في بطلان عقد رسمي (بمخالفته للقانون وثوقيته في مكان يقع في غير اختصاصه).

ويعد المساس بسلامة الجسم (ضرر مادي) بما يكلفه من نفقات علاج ، وما ينجم عنه من عجز عن الكسب ، ويمتد للضرر حال الوفاة إلى ورثة المتوفى الذي كان يعولهم باعتبار أن ذلك اعتداء على (حق النفقة) قبل عائلهم ولخلال بحق مالي ثابت لهم.

ويقع الضرر : بمجرد الاخلال بمصلحة مالية (مشروعة) (للمضرور).

الضرر الأدبي :

هو ذلك الذى يمس الإنسان فى شرفه واعتباره أو عرضه.

ومثاله : ما يترتب على السب والقذف من إيذاء السمعة ، أو يمس الشرف من هتك العرض أو ما يمس الحياء من فعل فاضح ، وخطف الأطفال.

وقد قضت محكمة النقض :

تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعد تعويضاً عن ضرر محتمل الحصول فى المستقبل لما يسببه هذا الحادث من فقد الولد واللوعة والألم للوالد فى أى حال.

(طعن نقض جنائى ٣١/٩١٠ ق جلسة ١١/٧/١٩٦١).

وقد يمس الضرر العاطفة والشعور : ومثاله : ما يصيب الشخص من حزن لموت زوج ، أو ألم نتيجة جرح أو تشويه ، أو حق المؤلف للمعنوى على مصنفه.

ويلاحظ: أن المشرع قيد انتقال حق التعويض فى الضرر الأدبي على :

(١) اشخاص معينين هم الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية ويشمل الأب والأم والابن والأبنة والأخ والأخت.

(٢) أصر حال حق المضرر فى التعويض على :

(أ) الاتفاق بين المضرور والممسول.

(ب) أو رفع المضرور دعوى مطالبا فيها بالتعويض.

ويلاحظ فى هذا الصدد أن الالتزام القانونى بشئ (لا يعد ضرراً) يستحق عنه (تعويض) .

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :

- التزام الولد قانونيا بالاتفاق على أولاده في سبيل رعايتهم ولحسن تربيته - عدم اعتبار ما أنفقه لذلك الغرض (خسارة) أو (ضرر) يستوجب (التعويض) (طعن ٤٥/٥٦٠ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٦).

ويلاحظ : أن المضرور إذا طلب (تعويضا مؤقتا) وقضى له ، يستطيع أن يطلب (تعويضا تكميليا) بدعوى ثانية ، فإذا طلب المدعى المدني أمام المحكمة الجنائية للقضاء له بمبلغ بصفة (تعويض مؤقت) عن الضرر الذي أصابه مع حفظ حقه في المطالبة بالتعويض الكامل وقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، فإن ذلك لا يحول بينه وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لأنه لم يكن قد استنفذ كل ماله من حق أمام المحكمة الجنائية لأن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات الموضوع بل هو تكملة له . (استئناف للمنصورة جلسة ١٩٧٧/١١/٥).

والعبرة في تقدير الضرر : هو بيوم صدور الحكم.

ولتحديد الضرر المباشر وتمييزه عن الضرر غير المباشر يرجع إلى علاقة السببية بين الخطأ والضرر فيكون الضرر مباشرا إذا كان ضروريا أو محققا للواقعة التي لحقها وصف الخطأ.

ويلاحظ في مجال المسؤولية التقصيرية : عدم وجود تفرقة بين الضرر المتوقع وغير المتوقع فيلتزم المدين في كلتا الحالتين بتعويض (الضرر المباشر كله) على حد سواء.

عكس الحال في المسؤولية العقدية : فإذا كان الفعل الخطأ نتيجة غش أو خطأ جسيم يسأل عن (الضرر غير المتوقع) ويسأل عن (التعويض الكامل) بدلا من (التعويض العادل).

وقد قضت محكمة النقض في الحطن الجنائي بجلسته ١٩٢٤/٦/٧٩ :

- (إذا دخل شخصي (مدعيا بحق مدني) أمام (محكمة الجنج) طالبا أن يقضى له بمبلغ بصفه (تعويض مؤقت) عن الضرر الذي أصابه بفعل

شخص آخر ، مع حفظ الحق له في المطالبة (بالتعويض الكامل) من (المسئول عنه) يقتضيه على حده ، وقضى له (بالتعويض المؤقت) فإن ذلك لا يمنع من (المطالبة بتكملة التعويض) بعد أن تبين له مدى الإضرار التي لحقت من الفعل الذي يطلب التعويض بسببه)

٦٤- ثلثا : علاقة السببية :-

بأن يكون الخطأ هو الذى أحدث الضرر ، وأن الأخير كان نتيجة مباشرة مترتبة على الأول.

٦٥- إثبات علاقة السببية :

على عاتق (المدعى) طبقا للقواعد العامة فى الإثبات.

إلا أن (م ١٦٥ مدنى تلقى عبء الإثبات على عاتق (المدعى عليه) بإقامة الدليل على (السبب الأجنبى) لنفى علاقة السببية بين الخطأ والضرر المرتب عليه ، أو خطأ للضرور ، أو خطأ للغير) .
وله إثبات ذلك (بكافة الطرق) باعتبارها (واقعة مادية).

٦٦- حالة تعدد أسباب وقوع الضرر - وكان (خطأ المدعى عليه) هو احدها ؟

فى البداية كان الفقه والقضاء يأخذ (بنظرية تعادل الاسباب) ثم عدل عنها إلى :-

نظرية (السبب المنتج الفعال) دون (الأسباب العارضة).

ومثله : سارق السيارة الذى قاد السيارة (بسرعة) كاف وحده لإحداث الضرر فيكون هو (السبب المنتج) أما (خطأ مالك السيارة) الذى (أهمل) فى المحافظة عليها — فليس إلا (سببا عارضا) غير كاف وحده لأحداث الضرر — فيكون للسارق وحده هو (المسئول عن الضرر).

ومن أحكام النقص :

١- ركن (السببية) فى المسؤولية التقصيرية التى أقام عليها الحكم قضاء بالنسبة للطاعن لا يقوم إلا على (السبب الفعال للمنتج) المحدث

للضرر دون السبب العارض للذى ليس من شأنه بطبيعته أحداث مثل هذا الضرر مهما كان قد أسهم فى أحداثه مصادقه بأن كان مقترنا بالسبب المنتج (طعن ٣٩٦/٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٥) مجموعة المكتب الفنى لسنة ٣٩ رقم ٣٤ ص ٤٧ لا يدل له فيه كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور (طعن ٤٧/٦٩٨ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٦) لو كان قد أسهم مصادفة فى أحداثه (كمشاهدة من ينتحر ولم يتحرك لاتقاذه) (طعن ٤٢٩٢/٦١ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/١٧).

٢- إذا كان اليبين من الحكم المطعون فيه أنه ثبتت الأفعال التى اعتبرها (خطأ) من جانب الطاعن (محافظة إسكندرية) وانتهى إلى أن السبب المنتج منها فى أحداث الضرر هو (خطأ الطاعن) المتمثل فى عدم إيجاد فنيين وأدوات وعقاقير لأسعاف مورث المطعون ضدهم بعد انتشاله من المياه بشاطئ العجمى ... وكان من شأن عدم أسعاف المشرف على الغرق بعد إخراجهم من المياه أن يؤدى عادة إلى وفاته ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى توافر علاقة السببية بين خطأ الطاعن ووفاته للمورث التى الحقت الضرر بورثته لا يكون مخالفا للقانون أو مشوباً بالقصور.

(طعن ٤٨٣/٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٨).

٦٧- حالة تعدد الأسباب : وكان (خطأ المدعى عليه) أحد أسبابها - هل يلزم المسئول بتعويض الضرر (كاملاً) أم له حق التعلل بأحدهما للحصول على (أعفاء جزئى) ؟

ج) يفرق بين ما إذا كان للأسباب الأخرى (نفس الخطأ) فيرجع (المدعى عليه) على (من ساهم بخطئه فى أحداثه) - فإذا كان للأسباب الأخرى (حالة القوة القاهرة) كانت عديمة الأثر على (مسئولية المدعى عليه) فيتحمل وحده (التعويض كله) لأن خطأه كان السبب بحيث لولاه لما حدث . إلا أنه (يكفى حالياً) (بإلزام المدعى عليه الذى ساهم بخطئه مع سبب أجنبى) فى أحداث الضرر (بتعويض جزئى).

ويكتفى فى حالة (تعاقب الأضرار وتسلسل النتائج الناشئة عن الخطأ) (بالضرر المباشر) فقط ، ومعيار الضرر الثابت والذى يكون نتيجة طبيعيه

للخطأ هو (طبقاً م ١/٢٢١ مدنى) إذا لم يكن فى استطاعة الدائن توفيه ببذل جهد معقول - وهو معيار (استرشادى).

ومن أحكام النقض :

(١) لا مسئولية إذا كان فى وسع المضرور توفى الضرر ببذل جهد معقول ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن فى الاستطاعة توفيه ببذل جهد معقول.

(طعن ٣٢/١٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٨).

(٢) إذا حمل الحكم (مصلحة الآثار) مسئولية خطأها عن سحب رخصة من متجر بالآثار ، وما يترتب على هذا السحب من اعتباره (متجراً بغير رخصة وتحرير محضر مخالفة له ، ومهاجمه منزله ، وإزالة اللوحة المعلقة على محل تجارته ، وقضى له بناء على ذلك بتعويض عما لحقه من هذه الإضرار .. ففضاؤه صحيح قانوناً.

(طعن نقض مدنى جلسة ١٩٣٦/٤/٩).

(٣) إذا كانت أوجه الخطأ المسندة إلى المتهم الثانى (مهندس التنظيم) مقصورة على أنه ارسل (إخطاراً) إلى (المتهمة الأولى) (صاحبة العقار) ينيه عليها فيه بإزالة حائطين من حوائط عقارها لخطورة حالتهما ، ثم لم يحرك ساكناً بعدها وقصر مهملاً فى رفع تقرير لرئيسه عن المعاينة التى لجرأها والإجراءات التى تتبع فى هذا الشأن ولم يمع إلى اكتشاف الخلل فى باقى أجزاء البناء لمعرفة ما إذا كان الجمالون الداخلى متآكل - وكان هذا التقصير من صاحبة العقار ليس هو العامل المباشر لانتهيار العقار وكان انهدام الحائط لم يكن نتيجة ذلك التقصير وإنما كان نتيجة حتمية نظراً لقدم المبنى وإهمال صاحبه العقار فى ترميمه وعدم تحرزها فى منع أخطاره عن المارة ، فإن تقصير مهندس التنظيم لا يتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسئولية الجنائية ، وبالتالي فإن الجريمة المنسوبة إلى مهندس التنظيم تكون (منتقبة) لعدم توافر ركن من أركانها.

(طعن نقض جنائى ٢٤/٦٠٤ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦).

٦٨- ما يدخل في تقدير التعويض :

- (١) جسامه الخطأ.
- (٢) الضرر المتغير.
- (٣) الظروف والملابسة.
- (٤) تفويت الفرصة.

٦٩- الاعفاء من المسؤولية (م ١٦٥ مدني) :

حالاته :-

ينقطع بالسبب الأجنبي وهو (القوة القاهرة أو الحادث الفجائي).

وينقطع بخطأ المضرور — وبخطأ الغير.

أولا : القوة القاهرة أو الحادث الفجائي : وهما مترادفان لمعنى واحد ،

(وقد سبق الحديث عنها في المسؤولية العقدية).

ثانيا : خطأ المضرور :

إذا استغرق خطأ (المدعى عليه) (المدين) (خطأ المضرور) (الدائن) : بأن كان (عمديا) أو كان هو السبب المنتج للضرر قامت (مسئولية المدعى عليه كاملة) ومثاله : السائق الذي بينه وبين المضرور خصومة فراه يعبر الطريق فى غير المكان المخصص لعبور المشاة فيعمد لصطدامه . أثره : عدم أحقيته فى القضاء (تعويض كامل) (للطعن أرقام ١٨٥٩ ، ٢٤٤٤ ، ٢٤٤٧ / ٧٠ جلسة ٢٠٠١/٦/١٢).

أما إذا استغرق خطأ المضرور خطأ المدعى عليه : (تنتفت) مسئولية المدعى عليه ومثاله : من يلقي بنفسه أمام (سيارة) محاولا (الانتحار).

أما حالة الخطأ المشترك : بأن ساهم كل منهما فى إحداث الضرر وقامت علاقة السببية بين الخطأين والضرر . فأن على للقاضى توزيع المسؤولية على الطرفين المسئول والمضرور بنسبة جسامه الخطأ الذى ينسب إلى كل طرف وبأن تعدد الأخطاء الموجبه لوقوع الحادث يوجب مسائلة كل

من أسهم فيها أيا كان قدر خطئه (طعن ١٧٥٨/٥٦ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨).

(طعن جنائي / ق جلسة ١٩٤٢/١١/٢) (طعن جنائي / ق جلسة ١٩٤٥/٤/٢) (طعن مدني / ق جلسة ١٩٣٩/١/٢٦) وقضى أن خطأ المضرور لا يدفع المسؤولية وإنما يخفّضها ولا يعفى للمسئول استثناءاً من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في أحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول (طعن مدني ١٩٦٨/١/٢٩).

وللقاضي انقصاص مقدار التعويض أولاً يحكم به إذا كان الدائن (المضرور) بخطئه قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد فيه (م ٢١٦ مدني).

ثالثاً : خطأ الغير :

إذا اشترك مع خطأ المدعى عليه ، (خطأ الغير) يفرق بين حالتين :

الأولى : اشتراك أحد الخطئين خطأ الآخر : وهي الحالة المعقدة فتكون (المسئولية كاملة) على من نسب إليه خطأ المستغرق.

الثانية : إذا لم يستغرق أحد الخطئين خطأ الآخر : عد كل منهما سبب في الضرر ، وهي (حالة تعدد للمسئولية عن الفعل الضار) فيكونوا (متضامنين) في التزامهم بتعويض الضرر (م ١٦٩ مدني).

أما فيما بينهم فيقسم التعويض عليهم (بالتساوي) ما لم ير القاضي توزيعه عليهم (بحسب جسامة الخطأ المنسوب إليهم) عند تعدد المسئولين (م ١٦٩ مدني) وأحكام المسئولية التقصيرية من (النظام العام) لا يجوز الاتفاق على الإعفاء أو التحقيق منها طبقاً (م ٣/٢١٧ مدني) ، عكس المسئولية العقدية فيجوز الاتفاق على الأعفاء منها حال الخطأ اليسير فقط ، وفي المسئولية التقصيرية : يجوز الاتفاق على تشديد أحكامها وتحمل المدين تبعه الحادث المفاجئ والقوة القاهرة (م ١/٢١٧ مدني).

٧٠- آثار المسؤولية التقصيرية :

إذا توافرت أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببيه عنهما ، التزم المسئول (بتعويض للضرر المباشر) (متوقع أم غير متوقع) فيشمل عنصري التعويض وهى (الخسارة التى حاققت بالمضروب - والكسب الذى فاتته).

والعبرة فى تقدير الضرر - (بيوم صدور الحكم).

٧١- طرق التعويض :

أما (تقضى) : ويجوز أن يكون مقسطاً أو إيراد مرتب كما فى حالتى العجز المؤقت أو الدائم عن العمل ، كما يجوز إلزام المدين بتقديم تأمين (م ٢/١٧١ مدنى).

وفى حالات قليلة : يجوز أن يكون التعويض (عنى) بأعادة الحال إلى ما كان عليه (م ٢/١٧١ مدنى) ومثاله هدم حائط بنى بدون وجه حق ، أو التسف فى استعمال الحق.

ويجوز فى أحوال الحكم بأداء أمر معين متصل بالعمل غير المشروع (طبقاً م ٢/١٧١ مدنى) كنشر الحكم فى الصحف على نفقة المحكوم عليه ، لتعويض المقنوف فى حقه عن الضرر الألبى الذى أصابه.

ويجوز فى التعويض عن الضرر الناشئ عن (خطأ تقصيرى) (الجمع) بين ذلك التعويض وما يكون مقرراً للمضروب بموجب قوانين أو قرارات أخرى من مكافآت أو معاشات استثنائية.

شرطه : ألا يجاوز مجموع ما يعود عليه من ذلك للقدر المناسب والكافى لجبر للضرر وتقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع.

(طعن ٥٧/٦٦٢ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٢)

٧٢- الفرق بين التضام والتضامن عند تعدد المسؤولية عن العمل الضار غير المشروع :

الأصل فى المسؤولية التضامنية عن العمل الضار أن تقسم على

المسؤولين في أحدث الضرر إلى حصص متساوية بين الجميع ، أو بتنبية خطأ كل منهم) .

(طعن ١٤٩ ، ٣٠/١٥٢ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢).

أما مقتضى التضامن نتيجة تعدد مصدر الدين (عقدى أو عمل غير مشروع) مع بقاء محله ولجبا أن للدائن مطالبة أى مدين بكل الدين ولا يجوز لمن دفع الدين الرجوع على مدين آخر بذات الدين لانعدام للرابطة بينهما ولأنه إنما دفع عن نفسه (طعن / ق جلسة ٦٧/١١/٢١) وأنه إذا كان الحكم قد اعتبر شركة التأمين (الطاعن) ملتزمة بالتعويض بموجب عقد التأمين ، بينما الشركة المطعون ضدها الثانية (ملتزمة به) نتيجة (الفعل ، الضار) فإنهما يكونان ملتزمين (بدين واحد) له (مصدران مختلفان) وبالتالي تتضامن ذمتهما في هذا الدين دون أن تتضامن.

إذ أن الالتزام التضامني يقتضى وحده المصدر (طعن ٣١/٣٥٢ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٧) ونفاعة شركة التأمين بعدم قبول الدعوى قبلها لعدم اشتمال وثيقة التأمين على اشتراط لمصلحة المضرور تستمد منه حقا مباشرا دفاع يخالطه واقع (طعن ٣١/٣٠٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٧).

ومن أحكام النقض في التضامن :

(١) ارتكاب السابغ فعلا غير مشروع دون وقوع خطأ شخصي من المتبوع مؤده أن يكون المتبوع متضامنا مع تابعه ومسئولا قبل المضرور . للمضرور خيار الرجوع على التابع أو المتبوع أو عليهما معا . (طعن ٥٦/١٩٠٥ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٧).

(٢) تعدد المسؤولين عن الفعل الضار أثره : التزامهم متضامنين بالتعويض (طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠).

(٣) التضامن في التعويض المدني معناه : أن يكون كل من المطالبين به ملزما أمام الطالب — واحدا أو أكثر — بكل المبلغ المطالب به.

(طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠).

ومن أحكام النقص في التضامن :

(١) جواز رجوع (المضرور) على (المتبوع) و (شركة التأمين) لاقتضاء التعويض. اختلاف مصدر الزام كل منهما به . مؤداه : التزامهما بالتضامن في تعويض الضرر . أثره : توقف رجوع الموفى على الآخر على ما بينهما من علاقة (طعن ٥٧/١٦٧ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٨) .

(٢) **الالتزام التضامني** : اتفاقه مع الالتزام للتضامني في جواز مطالبة الدائن لأي مدين بكل الدين . لاختلافه عنه في عدم جواز رجوع المدين الذي دفع الدين على مدين آخر إلا إذا سمحت بذلك العلاقة بينهما . (طعن ٣٨/٥٠٠٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٣) .

٧٢- تعدد المسئولون عن العمل الضار يجعلهم (متضامنين) في التزامهم بالتعويض (م ١٦٩ مدني) :

ومقتضى هذا التضامن : جواز مطالبة الدائن لأحدهم (بكل مبلغ التعويض كاملاً غير منقسم) ولهذا الأخير حق الرجوع بما دفع على باقي شركائه بقيمة نصيب كل منهم ومساهمته في إحداث هذا الضرر . **ويلاحظ** : أنه طبقاً للقانون تكون المسؤولية بينهم (بالتساوي) إذا عين القاضى نصيب كل منهم في التعويض (م ١٦٩ مدني ، ١/٢٨٥ مدني) .

(طعن ٥٩/٣٦٣٥ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠) (طعن ٦١/٣٢٢١ ق جلسة ١٩٩٦/١٢/١٤) .

وللدائن أن يوجه مطالبته بالدين إلى من يختاره منهم على أفراد أو إليهم مجتمعين (المادتين ١٦٩ ، ٢٨٥ مدني) .

(طعن ٦١/٣٢٢١ ق جلسة ١٩٩٦/١٢/١٤) .

ويشترط لقيام هذا التضامن :

(١) ارتكاب كل واحد من المسئولون (خطأ) .

(٢) أن يكون كل خطأ سبباً في إحداث الضرر .

(٣) اشتراك كل الممثلون (جميعاً) في إحداث (نفس الضرر الواحد) وباعتباره (فعل ضار غير مشروع) مصدره (القانون) فإن (محكمة النقض) تقضى به من (تلقاء نفسها) دون توقف على طلب من المضرور.
(طعن ٥٤/٤٧٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٧) لم ينشر.

٧٤- التعويض المورث والتعويض الشخصي :

الأصل أن التعويض المورث والتعويض الشخصي (حقان متغايران) ذلك أن الدعوى التي يرفعها ورثة المجنى عليه للمطالبة بالتعويض المورث عنه والذي نشأ حقه فيه بمجرد (الإصابة) ، تختلف في موضوعها وفي أساسها القانوني ، عن تلك التي يرفعها من جاق به (ضرر شخصي مباشر) من وفاة المجنى عليه ، **فالدعوى الأولى موضوعها :** (المطالبة بالتعويض الذي استحقه المورث المجنى عليه قبل وفاته وأصبح جزءاً من تركته) وأساسها القانوني هو (الميراث الشرعي) ، **أما الدعوى الثانية :** **فموضوعها :** (المطالبة بتعويض عن (ضرر شخصي مباشر) حاق بالمدعي وأساسها القانوني (الفعل الضار).

(طعن ٥٥/١٦٢٣ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٧) لم ينشر والدعوى التي يرفعها أحد الورثة مطالباً بنصيبه في التعويض المورث يتضمن بالتبعية حُث التعويض المبتحق للتركة باعتباره ممثلاً لباقي الورثة (طعن ٥٦/٣٦٤ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٢) (لم ينشر) . والقضاء بتحديد قيمة التعويض المورث يحوز (حجية) بالنسبة لباقي الورثة . (طعن ٥٩/٢٣٢٧ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٦) . والتعويض المورث عن وفاة المورث يعتبر طلباً مستقلاً عن طلب التعويض عن الأضرار الشخصية ومغايراً له ومن ثم فلا يجوز قبوله لأول مرة أمام محكمة الاستئناف طبقاً م ١/٢٣٥ مرافعات والتي تقضى بأنه لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وهو من (النظام العام) تحكم المحكمة من تلقاء نفسها (بعدم قبولها) (طعن ٥٩/١٢٢ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٩).

- وانتصاب (الورث) ممثلاً (لباقى الورثة) فيما يقضى به للتركة .
مطالبته بنصيبه فى التعويض الموروث لثروه : اعتبار طلب تقدير التعويض
المستحق للتركة وطروحا على المحكمة كمسألة أولية لازمة للفصل فى طلبه
- للقضاء بتحديد قيمة هذا التعويض اكتسابه حجية بالنسبة لباقي الورثة .
إهداء هذه الحجية (مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه).

(طعن ٢٣٢٧/٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٦).

- والدعوى المدنية (التابعة) للدعوى الجنائية ، وأن كانت (لوفاء سببا
لانقضاء للدعوى الجنائية - إلا أن (الدعوى المدنية) تستمر قائمة أمام
المحكمة المدنية ويخلف المتهم فيها ورثته طالما لم يصدر فيها (حكم نهائى
بات) (المادتان ١٤ ، ٢/٢٥٩ إجراءات جنائية).

(طعن ٣١٢٧/٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٥/٨).

- والحكم النهائى الصادر (بالتعويض المؤقت) تضمنه مبدأ استحقاق
المضرور لكامل التعويض . الحكم النهائى الصادر بالتعويض المؤقت من
المحكمة الجنائية فى الدعوى المدنية (ثبوت حجيته) أمام المحكمة المدنية التى
يطلب إليها استكمال ذلك التعويض فيما قضى به من (مبدأ استحقاق
المضرور لكامل التعويض).

(طعن ٥٧/٢٦٢٠ ق جلسة ١٩٩٢/٢/١٣).

٢٥- التقادم المستقط للتعويض : (م ١٧٢ مدنى)

تسقط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع.

بـ (٣ سنوات) من يوم علم المضرور بحدوث الضرر ، وبالشخص
المسئول عنه ، وذلك فى دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع و
١٥ سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع (م ١/١٧٢ مدنى) . ويقصد
بالعلم هنا : (العلم اليقيني) وليس (العلم الظنى) . و (٣ سنوات) من تاريخ
صدور الحكم الاستئنافى (طعن ١٢١٣/٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٩).

وكمثال أن تتقرر المسؤولية بحكم جنائي نهائي.

(طعن ٥٣/٩٢٤ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٤).

ودعوى التعويض الناشئة عن (جريمة) لا تسقط بسقوط الدعوى الجنائية ، وذلك أن الدعوى المدنية تقوم على أساس (المسؤولية) وليس الخطأ (طعن ٥٤/١٨٦٩ ق جلسة / /) .

وصدر حكم جنائي (بالتعويض المؤقت) وصيرورته (باتا) قبل المسؤول عن الحق المدني يجعل حق المضرور في التعويض النهائي الكامل لا يسقط إلا بمرور (١٥ سنة) من وقت صدور الحكم البات بالتعويض المؤقت من المحكمة الجنائية نظرا لامتناع قوة الأمر المقضي إليه (م ٣٨٥/٢ مدني) . أو من تاريخ الحكم للنهائي بالتعويض من المحكمة المدنية.

(طعن ٦٩/١١٤٥ ق (هيئة عامة) جلسة ٢٠٠٢/٥/١٥) (طعن ٥٩٩/٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨) ويجعل مدة تقادم دعوى التعويض الكامل لشركة التأمين (١٥ سنة) بدلا من (٣ سنوات) **وشروطه** : اختصاص الشركة في التعويض المؤقت (طعن ٦٧/١٧٦٢ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٩) عكس (دعوى تكملة التعويض) الذي (يقطع) ذلك الحكم تقادمها ، ليبدأ تقادم جديد بذات المدة المقررة لتقادم الأولى وهي (٣ سنوات) عملا بالمادتين (١٧٢ ، ٣٨٥ مدني) .

(طعن ٤٥/١٠٦٦ ق جلسة ١٩٧٩/١/٣١).

والتقادم يبدأ من تاريخ تحقق الضرر الموجب له إذ من هذا للتاريخ يصبح التعويض (مستحق الأداء) عملا بنص (م ٣٨١ مدني) (طعن ٧٤٨/٥١ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٢١).

فإذا كانت الدعوى ناشئة عن (جريمة) وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء تلك المواعيد ، فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية (م ٢/١٧٢ مدني).

ويلاحظ : أن رفع دعوى بالتعويض على أساس (المسئولية التقصيرية) لا يلزمه سبق (الإنذار) كما يلاحظ : أن التقادم في دعوى التعويض يقف إذا حالت بين المضرور وبين إقامتها (ظروف نفسية وعصبية لازمتها حتى رفع الدعوى (طعن ٦٢/٢٤٤٢ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٦).

أما القضاء بالتعويض على أساس (المسئولية التقصيرية) فيلزمه سبق للتكليف بالوفاء - تعدد المسؤولين عن العمل الضار - أثره : التزامهم متضاملين بتعويض الضرر (م ١٦٩ مدني) (طعن ١٣٦١/٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٨) لم ينتشر.

٧٦- اختصاص القضاء العادي بدعاوى التعويض عن الأعمال المادية للإدارة والخطأ التقصيري :

(١) اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في طلبات التعويض عن القرارات الإدارية منطوق : (م ١٠ ق ١٩٧٢/٤٧ و م ١٥ ، ١٧ ق ٧٢/٤٦) ، أما المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التي تأتينا الجهة الإدارية دون أن تكون تنفيذاً مباشراً لقرارات إدارية فيختص بها (محاكم القضاء العادي) وحده بالنظر فيها باعتباره صاحب الولاية العامة في الفصل في كافة المنازعات (هذا) (المنازعات الإدارية وما استثنى بنص خاص).

(طعن ٥٩/١١٦٦ ق جلسة ١٩٩٣/٥/١٣).

(٢) المحاكم المدنية : لها سلطة أصلية في الاختصاص بنظر طلب رد الحال إلى ما كانت عليه قبل وقوع الفعل الضار أو طلب التعويض عنه وستوى أن يكون للفعل الضار (جريمة) لم لا ، أو كان التعويض المطلوب عينا أو نقداً.

(طعن ٦٢/٤٨٨ ق جلسة ١٩٩٦/١/٢٩).

٧٧- أحكام نقض متنوعة في المسئولية التقصيرية :

مسئولية المؤخر عن إجراء الترميمات الضرورية :

- اعتبار الحكم صيانة (ماسورة تصريف المياه) الخاصة (بشقة)

(تسلسل) (المحل المؤجر) من (التزميمات الضرورية) التي تقع على عاتق (المؤجر) . مساعلة المؤجر (مسئولية تقصيرية) عن هذه الصيانة - غير مخالفة للقانون.

(طعن ١٩٧٣٤ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٦).

وتذهب (م ٦٥١ مدني) إلى أن أعباء الترميم خلال الـ ١٠ سنوات التالية لإنشاء المبنى وتسليمه تكون على (المؤجر المالك) فإذا لم يلتزم بها ، كان للمستأجر بعد (إعذار المالك) لتصدر (تصريح من قاضي الأمور المستعجلة) بإجرائها ثم يرجع بما أنفق من مصروفات على (المالك) (خصوصاً من الإيجار) ، أو بموجب اتفاق بينه وبين المالك طبقاً (م ٦٠ ق ١٩٧٧/٤٩) (إيجار الأماكن) و (المواد أرقام ٢/٢٠٢ ، ٢/٢٠٩ ، ٢/٥٦٨ مدني).

ويلاحظ : أن الالتزام بالتزميمات ليس من (النظام العام) فيجوز الاتفاق على خلافها . فإذا خلا العقد من الاتفاق بشأنها ، فإن (القانون) لو (لعرّف) (المستأجر) إذا أحال إليه القانون ، هو الذي يحكمها.

مسئولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة :

- حريق العين المؤجرة بعد نوعاً من (التلف) مسؤولية للمستأجر عن أفعال مستخدميه ولو في غير لوقات العمل وفعل زلزاله ونزلائه. (م ٣٨٧ مدني قديم).

(طعن ٤٦/٥٤١ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦).

- وإذا كان التزام المستأجر بد العين بالحالة التي تسلمها بها وقف العقد ، فإن خالف هذا الالتزام ، التزام بأن يؤدي حساباً عن الفرق بين الحالتين مسؤولية : متاعها : محافظة الرجل المعتاد وهي (مسئولية مقترضة) (بالمادة ٢/٥٨٣ مدني) . وله نفيها ونفي قرينة الخطأ بإثبات أنه بذل في المحافظة على العين عناية الرجل المعتاد إلى جانب دفعها بإثبات السبب الأجنبي الذي حال دون بذل العناية المطلوبة.

ومن أحكام الفقه :

(١) مؤدى نص المادتين ٥٨٤ ، ٥٩١ مدنى — أن المشرع قد جعل معيار العناية التى فرضها على المستأجر فى استعمال العين للمؤجرة أو المحافظة عليها (معيارا ماديا) هو (عناية الرجل للمعتاد) . وأن المستأجر مسئول عما يصيب العين للمؤجرة من تلف ناشئ عن استعمالها استعمالا غير قانونى . وهذه المسئولية (مفترضة) لا ترتفع إلا إذا إثبت المستأجر أن التلف لم يكن بخطئه ، أو أنه قد نشأ بفعل أجنبى لا يد له فيه .

(طعن ٤٩/٨٣٠ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢٩) ، (طعن ٢٦/٤٨ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٩) .

(٢) تلف العين المؤجرة أو هلاكها أو حريقها : قرينة قانونية على ثبوت الخطأ فى جانب المستأجر (م ١/٥٨٣ مدنى) جواز نفيها بإثبات المستأجر للسبب الأجنبى أو خطأ أو عيب فى ذات المبنى .

(٣) نفى خطأ للمستأجر عن التلف أو الهلاك جوازه بإقامة الدليل على بذل عناية للرجل المعتاد (م ١/٢١١ مدنى) ، ونفى المسئولية عن الحريق وجوب أن يكون بإثبات السبب الأجنبى (م ١/٨٧٣ مدنى) .

(طعن ٦١٣ ، ٣٩/٦١٤ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١٢) ، (طعن ١٩٧ / ٣٤ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦) .

مسئولية المؤجر عن تشييل المصعد :

- قيام (شركة المصاعد) بالصيانة والإصلاح اللزمين لتشغيل المصعد مقابل (جعل مادى) تنقاضاه من (الطاعة مالكة المصعد) (شهرىا) . ليس من شأنه اخراج المصعد من (السلطة الفعلية للطاعة) . أثره : بقاؤه فى حراسنها وعدم انتقال الحراسة إلى (شركة المصاعد) . مؤداه : مسئولية الطاعة عن الضرر لاذى يحدثه المصعد (م ١٧٨ مدنى) . عدم انتفاء هذه المسئولية إلا بإثبات الطاعة أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد لها فيه .

(طعن ٦٢/٣٤٩٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٣) .

التعويض عن نزع الملكية :

١- الملكية لا تسقط بمجرد (الغصب) . بقاء العقار لصاحبه حتى يكتسبه غيره بأحد أسباب كسب الملكية . طلب التعويض بديلا عن طلب المال المفقود لا لزمه : عدم سقوطه إلا بمضي (١٥ سنة) من تاريخ استحقاقه (م ٣٧٤ مدني).

(الطعن ٢٤٤٥ ، ٥٩/٢٦٥٠ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٧).

٢- نزع الملكية (جبرا) دون اتباع الإجراءات القانونية (غصب) . أثره : وجوب تعويض المالك (كمضروب) من (عمل غير مشروع) له اقتضاء تعويض الضرر سواء ما كان (قائما) وقت الغصب ، أو تفاقم بعد ذلك حتى صدور الحكم.

(الطعن ٤٧٩٨ ، ٦١/٤٨٥٠ ق جلسة ١٩٩٣/٧/٢٨).

٣- استحقاق (التعويض) عن (الغصب) عند استحالة رد العقار المفقود . اقتصراره على (مالك العقار) (طعن ١٢/٤٥٤ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٠).

٤- مشتري العقار (بعقد عرفي غير مسجل) له حق استلام العقار من (الغير) الذي (غصبه وطرده منه) — وليس له حق مطالبته (بريع العقار) إلا في حالة تسلمه ووضع يده عليه (طعن ٦٩/٢٧٣٩ ق جلسة ٢٠٠١/٢/١١).

٥- الريع : هو (تعويض) (الصاحب العقار المقتضب) مقابل ما حرم من (ثمار) . عدم استقرار أسعار الثمار أثره : وجوب تقدير الريع على حساب (واقع الحال وقت التقدير).

(طعن ٦٢/٥٠٩٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢).

الباب السابع

أحكام المسؤولية التقصيرية :

أقسام المشرع (المسؤولية التقصيرية) على أساس (الخطأ الواجب الإثبات) فى المسؤولية عن الأعمال الشخصية (كخطأ الطبيب) ، وعلى أساس (الخطأ المفترض) بالنسبة للمسئولية عن فعل الغير وعن الأشياء ، أما (تحمل التبعة) فخصها بتشريعات معينة مثل :

(١) ق ١٩٤٢/٨٨ بشأن التعويض عن تلف المبانى والمصانع فى الحروب.

(٢) ق ١٩٤٤/٢٩ بتعويض أفراد طاقم السفن البحرية وقت الحروب.

(٣) ق ١٩٤٨/١٣٠ : بشأن تنظيم الإرشاد بميناء الإسكندرية.

٧٨- المسؤولية عن فعل الغير :-

وتشمل :

(١) مسئولية متولى الرقابة عن أعمال تابعة غير المشروعة.

(٢) مسئولية المتبوع عن أفعال تابعة.

٧٩- أولا : مسئولية متولى الرقابة عن أعمال تابعة غير المشروعة (م ١/١٧٢ مدنى) :

نطاقها : هو ما يحدثه الصغير (بالغير) وليس ما يحدثه بنفسه لو ما يقع عليه من الغير (الطعون ٥٣٣ ، ٦٨ ، ١٥٧ ، ٦٩ ق جلسة ١٩٩٩/٦/١٥).

وهى تقوم بالنسبة للشخص الذى (لم يبلغ سن ١٥ سنة).

اعتبار (المتبوع) فى حكم (الكفيل المتضامن) (كفالة) مصدرها (القانون) وليس العقد . (للمتبع) حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضرور.

(طعن ٤٥/٩٢٤ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٢).

ويستطيع المتبوع الرجوع على (تابعه) : (المتبوع هو الكفيل العيني ،
حال وفاته بالدين للدائن المضرور) :-

(١) إما بالدعوى الشخصية :- (طبقاً للمادتين ١٧٥ ، ٣٤٢ مدني)
ونقضى بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين (بقره
ما دفعه) وأساسها إما الإثراء بلا سبب أو الفضالة.
(طعن ٤٣/٨٧١ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٠).

(٢) أو بدعوى العلول : (طبقاً للمادتين ٣٢٦ ، ٧٩٩ مدني) وهو
الاصوب من السابق.

(طعن ٤٣/٨٧١ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٠) (طعن ٣٣/٦٤ ق جلسة
١٩٦٨/٢/٢٢).

وللمدين التابع توقي ذلك الرجوع : بالتمسك في مواجهة (الكفيل)
بالدفوع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن ، وأن يتمسك بها قبل
المتبوع بانقضاء حقه بالتقادم الثلاثي (طبقاً م ١٧٢ مدني) (طعن ٤٣/٨٧١
ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٠) وقضى بأن (ملكية السيارة لا تقيد وحدها بطريق
اللزوم قيام علاقة التبعية للموجبة لمسئولية مالكةا عما يحدث من إضرار
بخطأ أى شخص يتولى قيادتها (طعن ٥٧/١٥٠ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣) لم
ينشر.

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :-

١- مسئولية القائم على توجيه القاصر عن عمله غير المشروع اساسها
: (خطأ مقترض) هو الاخلال بواجب الرقابة . أنتقال هذه الرقابة على من
يشرف على تعليم القاصر أثناء وجوده في المدرسة . تمسك الطاعن بالخطأ
المفترض في جانب والد القاصر نون الخطأ الثابت عن الحادث الذي وقع
منه في المدرسة . نفى للحكم المسئولية عن الولد تأسيساً على أن إدارة
المدرسة هي المسئولة بمفردها عن الرقابة (لا خطأ).

(طعن ٣٦/٤٢٤ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٨)

٢- لا تتسقى مسئولية المكلف بالرقابة إلا إذا ثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد ولقعا ولو قام بهذا الواجب . نفى محكمة الموضوع فى حدود سلطتها الموضوعية كلا الأمرين بأسباب سائغة لا مخالفة فى ذلك للقانون.

(الطعان ٢٠٩ ، ٢٨/٢٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠).

٨٠. **ثانيا : مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة (م ١٧٤ منقذ) :**

١- مفاد نص (م ١٧٤ منقذ) أنه تتحقق مسئولية المتبوع عن التابع إذا ارتكب التابع فى حالة تأدية وظيفته أو بسببها خطأ أحدث ضررا ، ولما كان مصدر الحق فى التعويض هو (الفعل غير المشروع) لذى أثار المسئول ويترتب هذا الحق فى نمة المتبوع من وقت وقوع الضرر المترتب على ما ارتكبه هذا المسئول من خطأ . وتقوم مسئولية المتبوع فى هذه الحالة على سلطة وواجب الإشراف والتوجيه للتابع ورقابته . فإن العبرة فى تحديد المتبوع المسئول وهو وقت وقوع الخطأ الذى ترتب عليه الضرر الواجب لهذا التعويض عن خطأ التابع هو بوقت نشوء الحق فى التعويض ، ولا يغير من ذلك انتقال هذا التابع إلى رقابة وتوجيه متبوع آخر بعد ذلك.

(طعن ١٥١/٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) للبنة ٣٠ ص ٢٥٧ (طعن

جنائى ١٨٤٨/٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢).

٢- للمضرور الرجوع مباشرة على المتبوع بتعويض الضرر الناشئ عن أعمال تابعة غير المشروع دون حاجة لادخال التابع فى الدعوى ولا تلزم المحكمة فى هذه الحالة بتبني المتبوع إلى حقه فى ادخال تابعه (طعن ٢٩٩ ، ٣٠٩ ، ٣٤/ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨).

٣- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروع . مسئولية تبعية مقررة بحكم (القانون) لمصلحة المضرور . أساسها : فكرة الضمان القانونى — اعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها (القانون) وليس (العقد) . رجوع المتبوع على تابعه بما أوفاه من التعويض كله . قاعدة قننتها

(م ١٧٥ منسى) . لم يستحدث المشرع بها للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه فى حالة الوفاء (طعن ٣٣/٦٤ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) .

٤- رجوع المتبوع - وهو كفيل متضامن - على تابعه عند وفائه التعويض للدائن المضرور لا يكون (بالدعوى للشخصية) التى قررتها (م ٨٠٠ منسى) ، وإنما (بدعوى الحلول) المنصوص عليها (بمادة ٧٩٩ منسى) وهى تطبيق للمساعدة العامة فى الحلول القانونى - عدم جواز رجوع الكفيل على المدين بالدعوى الشخصية إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده وضمان المتبوع لأعمال تابعة لقرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده (طعن ٣٣/٦٤ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢) وشرط للرجوع على التابع أن يكون المتبوع قد أدى التعويض للمضرور .

(طعن ٣٤/٥٤٠ ق جلسة ١٩٦٩/١/٣٠)

٥- مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع الواقع منه حال تأدية وظيفته أو بسببها (م ١٧٤ منسى) قوامها : وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئوليته هو ، بحيث إذا انتفت مسئولية التابع ، فإن مسئولية المتبوع لا يكون لها من أساس تقوم عليه ، وإذا كانت مسئولية التابع لا تتحقق إلا بتوافر أركان المسئولية الثلاثة وهى الخطأ بركنيه المادى والمعنوى وهما فعل التعدى والتمييز ثم الضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر . وكان للثابت بالأوراق أن التابع وقت اقترافه حادث النقل لم يكن مميزا لاصابته بعرض عقلى يجعله غير مدرك لأقواله وأفعاله مما ينتفى به الخطأ فى جانبه (لتخلف الركن المعنوى للخطأ) وهو ما يستتبع انتفاء مسئولية التابع وبالتالي انتفاء مسئولية الوزارة المتبوعة فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وبنى قضائه بالإلزام للطاعن على أساس المسئولية المتبوع عن أعمال تابعة فإنه يكون قد خالف القانون (طعن ٢٨/١٧٨ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١٦) .

٦- علاقة التبعية : وجوب أن يكون للمتبوع (سلطة فعلية) طالبت منها أو قصرت فى إصدار الأوامر للتابع بأداء عمل معين لحساب المتبوع

(طعن ٤٦/٨٠٢ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٣١) جواز مباشرة تلك السلطة من تابع آخر نيابة عن المتبوع ولحسابه (٥٦/٧٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨).

٧- مسئولية المتبوع عن خطأ تابعه لا يمنع من تحققها تعذر تعيين التابع.

(طعن ٤٦/٧٤٠ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٦).

والعبارة فيها : بوقت وقوع الخطأ من التابع (طعن ٤٢/١٥١ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣).

٨- تكليف (الضابط بالقوات المسلحة) أحد مروضيه بإصلاح سيارته الخاصة أثناء وجوده (بمقر العمل) . قيادة الأخير للسيارة بالطريق واصطدامه بسيارة أخرى أثره : تحقق مسئولية وزير الحربية عن الضرر باعتباره متبوعا . عليه ذلك.

(طعن ٤٦/٨٠٢ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٣١).

٩- **المرشد :** أثناء قيامه بعملية إرشاد السفينة يعد (تابعاً للمجهز) لأنه يزاول نشاط في هذه الفترة لحساب (المجهز) ولو كان الإرشاد (اجبارياً) ليس في هذا خروجاً على أحكام مسئولية المتبوع (طبقاً م ٢/١٧٤ منق) مادام للمتبوع سلطة فعلية في الرقابة والتوجيه — وأن المجهز يمارس سلطة الرقابة والتوجيه على المرشد بواسطة ربابه.

(طعن / ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤).

الباب الثامن

٨١- المسؤولية عن الأشياء

وتشمل :

- (١) حارس للحيوان.
- (٢) حارس البناء.
- (٣) حارس الآلات الميكانيكية.
- (٤) حارس الأشياء التي تتطلب (حراسها) (عناية خاصة).

٨٢- أولا : مسؤولية حارس الحيوان : (م ١٧٦ مدني) :

أقام القاتون في (م ١٧٦ مدني) قرينة بسيطة قابلة لإثبات للعكس على أن مالك الحيوان هو حارسه ولكن الأصل أن المالك هو صاحب السيطرة الفعلية والرقابة والتوجيه.

ومن أحكام النقص :

١- حارس الحيوان طبقاً (م ١٧٦ مدني) هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه ويملك التصرف في أمره ، ولا تنتقل الحراسة من مالك الحيوان إلى (تابعه) (وهو المنوط به ترويضه وتربيته) . ذلك أنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الحيوان وقت تربيته ، إلا أنه يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويتلقى منه تعليماته في كل ما يتعلق بالحيوان ، فإنه يكون خاضعاً للمتبوع فتكون الحراسة لهذا الأخير . فالعبارة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس (الخطأ المفترض) (السيطرة الشخصية على (الحيوان) سيطرة فعلية لحساب نفسه).

(طعن ٣٣/١٨١ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢).

٢- متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بتقرير مسؤولية الطاعن (وزارة الحرية) عن الضرر الناشئ عن أحد (الأفراس) المملوكة لها ، قد أقام قضاءه على أن مورث المطعون عليها كان

عسكرياً بالوزارة المذكورة ومن لخص أعمال وظيفته القيام بالعمل الذى قام به وفقاً لما قرره المجلس العسكرى الذى شكل عقب وقوع الحادث ، وأنه وقت إصابته كان فى طريقه للخروج من (ساحة العرض) ، بعد أن تم استعراض (الخيل) وأن الحادث لم يقع بقوة قاهرة أو بسبب خطأ من جانب المصاب ، وأن مسئولية الطاعة وهى (مالكة الحيوان) لا تتوقف (وفقاً م ١٥٣ مدنى قديم) على خطأ معين يثبت فى ، حقها وإنما تقوم على مظهره لخطأ وحدها وهى بمثابة (قرينة قانونية) تستلزم مسائلتها ، فإن المحكمة تكون قد نفت فى حدود سلطتها الموضوعية وقوع الحادث بقوة قاهرة أو بسبب خطأ من جانب مورث المطعون عليها وهى إذ قضت بمسئولية الطاعة عن الضرر الذى أصاب المطعون عليها بوفاء مورثها تكون قد استندت فى هذا الشأن إلى أسباب مسوعة لحكمها . (طعن / ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٤).

٨٢. ثانياً : مسئولية حارس البناء : (م ١٧٧ مدنى) :

حارس البناء هو من له السيطرة الفعلية عليه والمكلف بتعبهده بالصيانة والترميم.

ومن أحكام النقض :-

١- (حارس البناء) هو (مالكة) وهو قرينة قابلة لإثبات العكس وتتحقق المسئولية بتوافر شرطين :-

(١) تهدم البناء كلياً أو جزئياً.

(٢) وأن هذا التهمد الحق ضرراً (بالغير).

ـ مسئولية حارس البناء قيامها على (خطأ مفترض) فى جانبه لا يقبل إثبات العكس . انتفاها بنفى علاقة السببية بين الخطأ المفترض ، والضرر . سبب ذلك : إثبات القوة للقاهرة ، أو خطأ الغير ، أو خطأ المضرور نفسه .

(طعن ٥٣/٢٣٤٨ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٠) ومسئولية حارس البناء عن تهدمه قبل (الغير) (تقصيرية) (م ١/١٧٧ مدنى) وقبل المستأجرين (تعاقدية) (طعن ٤٧/٢٦٨ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٧).

٢- المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم ، فإذا قصر في ذلك كان مسئولاً عن الذى يصيب الغير بهذا التقصير ، ولا يعفيه من المسؤولية أن يكون المستأجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة ، إذ على المالك لإخلاء مسؤوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستأجر بما التزم به فى هذا الشأن.

(ظعن ٥٨٦ / ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١٣) (ظعن ٢٩ / ٢٠٢ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢).

٣- إذا كانت أوجه الخطأ المستدة إلى المتهم الثانى (مهندس التنظيم) مقصورة على أنه أُرسل إلى المتهم الأولى بنبه عليها فيه بإزالة حائطين من حوائط البناء الموقوف المشمول بنظارتها ، لخطورة حالتهما ثم لم يحرك ساكناً بعد ذلك وقصر فى رفع تقرير إلى رئيسه عن المعاينة التى أجراها للنظر فيما يتبع من إجراءات ولم يسمع إلى استكشاف الخلل فى باقى أجزاء البناء من بعد مشاهدة الخلل فى الحائطين للتعرف على ما كان فى قوائم الجمالون الداخلى من تآكل وانحراف ، وكان هذا التقصير من جانب المتهم الثانى ليس هو العامل الذى أدى مباشرة إلى وقوع الحادث أو مساهم فى وقوعه وكان انهدام الحائط أمراً حاصلًا بغير هذا التقصير نتيجة حتمية للقدم البناء وإهمال المتهم الأولى فى إصلاحه وترميمه وعدم تحرزها فى منع إخطاره عن الماره . فإن تقصير المتهم الثانى لا تتحقق به رابطة السببية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية وبالتالي فإن الجريمة المنسوبة إلى المتهم المذكور تكون منتفية بعدم توفر ركن من أركانها . (ظعن جنائى ٦٠٤ / ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦).

٤) إذا كان الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه فى الحكم المطعون فيه قد اثبت بغير معقب أن صاحب البناء (المطعون ضده) عهد بتنفيذ (قرار التنظيم) إلى المتهم الثانى وهو (المقاول) الذى دين فى جريمة (القتل الخطأ) لأنه أهمل وحده فى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية السكان أثناء تنفيذ (قرار

الهدم) مما أدى إلى وقوع الحادث الذى نشأ عنه قتل (المجنى عليه) وهو ما لا تنازع للطاعنة فيه - فإن الحكم إذ خلص من ذلك إلى ثبوت المطعون ضده ، لعدم وقوع خطأ من جانبه وما يلزم عن ذلك من رفض الدعوى المدنية قبله (ولادانة المقاول وحده) يكون قد طابق صحيح للقانون ، وذلك بصرف النظر عما تدعيه الطاعنة من ثبوت الخطأ فى جانب المالك مادام لم يسهم فى وقوع الحادث وما دلم هو لم يشرف على تنفيذ المقاول لعملية الهدم بما يوفر خطأ فى جانبه ، لأن خطأ المالك فى ترليخه عن تنفيذ (قرار الهدم) يكون حينئذ فقطع الصلة بالضرر الذى وقع.

(طعن جنائى ١٢٧٨ / ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤).

مسئولية المقاول والمهندس المعمارى والمقاول من الباطن :

يجب لقيام مسؤولية المقاول وجود (عقد مقاوله) يتعهد فيه أمام صاحب العمل بإقامة مبان أو منشآت تابعة مقابل أجر دون أن يخضع فى عمله لإشراف أو إدارة رب العمل ، فإذا أذاه تحت إشراف ورقابة صاحب العمل عد (عاملا) وليس مقاولا وبالتالي تنتفى مسؤوليته (م ٦٥١ مدنى).

وينشاء عليه : إذا كلف المقاول (مقاولا من الباطن) لإنجاز العمل للمكلف به كله أو بعضه فإن (المسئول) تجاه رب العمل هو (المقاول الأسمى) المتعاقد مع صاحب العمل وليس المقاول من الباطن مادام لم يقبل هذا التنازل (م ٢/٦٦١ مدنى).

(الطعنان ٥٥٩١ ، ٥٦٠١/٦٦ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٧) (طعن ٤٨٤٣ / ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/١١) ومسئولية المقاول (عقدية) مناطها : عقد المقاوله.

أما مقاولى الأساسات والأعمال الصحية والدهانات وخلافه :

فتقتصر مسئوليتهم على ما قاموا به من أعمال.

ويلاحظ : أن المقاول يسأل ليا كانت الطريقة المتبعة فى تحديد أجرته سواء كانت جزافا أو على أساس الوحدة.

ويضمن المقاول (والمهندس المعماري) (متضامنين) ما يحدث خلال عشر سنوات من (تهدم كلي أو جزئي) فيما شيدته من مباني ولو كان التهدم ناشئاً عن عيب في الأرض ذاتها، أو كان رب العمل قد أورد أن تبقى هذه المنشآت مدة أقل من (عشر سنوات) (م ٦٥١ مدني) ويسأل المهندس إذا ارتبط برب العمل (ب عقد عمل) وقام بوضع الرسومات والتصميمات وأشرف على تنفيذها مقابل أجر.

ومن أحكام النقص في هذا الصدد :-

(١) المقاول الذي يعمل بإشراف رب العمل الذي جعل نفسه مكان المهندس المعماري . الأصل عدم مسامحته عن تهدم البناء أو عيوبه إذا كان (ناشئاً عن الخطأ في التصميم) . (اشتراكه في المسؤولية مع رب العمل متى كان (على علم بالخطأ في التصميم وأقره) لو (كان الخطأ من الوضوح بحيث لا يخفى أمره على (المقاول المجرب).

(طعن ٣٠/١٢٠ ق جلسة ١٩٦٥/١/٢١) انتفاء مسؤولية المقاول إذا نبه رب العمل إلى الخطأ في التصميم ومع ذلك أصر على تنفيذه ، (وعتبي كان رب العمل يفوق المقاول في الخبرة والبناء) في هذه الحالة يرجع إلى (خطأ رب العمل وحده) . (طعن ٣١/٤٤٠ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٨).

(٢) مسؤولية المقاول : (م ٦٥١ مدني) قيامها بحصول تهدم بالمبنى خلال (مدة الضمان) ولو كان ناشئاً عنه عيب في الأرض ذاتها التزام المقاول (للتزاما بنتيجته) هي بقاء البناء سليماً لمدة عشر سنوات من وقت تسلم المبنى (م ٦٥١ مدني) وسقوط دعوى الضمان بانقضاء ٣ سنوات من وقت حصول التهدم أو ظهور العيب . لا حاجة لإثبات خطأ في جانب المقاول (لأن الخطأ هنا خطأ مفترض) (للعن ٣٢٤٦ ، ٦٤/٤٥٩١ ق جلسة ١٩٩٥/٤/٢٠).

(طعن ٣٠/٢٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٠) لتقصير هذا الضمان على المسؤولية المدنية دون الجنائية أسسه (م ٨ ق ٨٣/٣٥ معدل بقانون ١٠٦/١٩٧٦) بتنظيم أعمال البناء (طعن جنائي ٦٧/١١١ ق جلسة ١٩٩٨/٣/٥).

(٣) (تسلم) رب العمل البناء (نهائياً) دون تحفظ لا يسقط ضمان المقاول والمهندس عن (العيوب الخفية) . العيوب الخفية التي لا يستطيع صاحب البناء كشفها عند التسليم ضمان المقاول والمهندس عنها عدم سقوطه (بالتسليم) . إسقاطه للضمان عن العيوب الظاهرة وقت التسليم ، أو المعروفة لرب العمل.

(طعن ٣٠/٣٢٥ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٥) (الطعن ٣٢٤٦ ، ٤٥٩١ / ٦٤ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٩٥).

(٤) الأصل في (عقد المقاولة) أنه (عقد لازم) . وجوب (تعويض) (المقاول) إذا تحلل رب العمل من العقد ولوقف تنفيذه قبل إتمامه ، جواز الاتفاق على غير ذلك.

(طعن ٣٣/٢٣٣ ق جلسة ١٦/٥/١٩٦٧).

(٥) الضرر الناجم عن هدم المنزل لعييب فيه : التعويض عنه شموله ما دفع إلى المقاول من أجر المقاولة ومصاريف الهدم — وما يفوت من كسب يتمثل في الحرمان من الانتفاع بالمبنى في المدة اللازمة للهدم وإعادة البناء — إنقاصه بقدر قيمة إنقاص المبنى.

(طعن ٣٠/٣٢٥ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٥).

(٦) ضمان (المهندس المعماري) (طبقاً م ٦٤٦ مدني) الذي يقوم بأعمال التصميم والمقايمة ومراقبة التنفيذ وهو نوع من الأعمال المادية للمقاولات يندرج في صورها ، وقواعد المسؤولية عن تهمد البناء وسلامته تشمل (المهندس المعماري والمقاول على السواء) ما لم يقتصر المهندس على (وضع التصميم) فلا يكون مسئولاً إلا عن (العيوب التي أتت منه) . وبالتالي فإن ضمان المهندس المعماري أساسه (عقد) يبرم بينه وبين رب العمل يستوجب (مسؤوليته من أحكام التصميم أو عيوب التنفيذ).

(طعن ٣٨/١٤٩ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٧٣) ارتفاع مسؤولية المهندس المعماري بإثبات قيامه والمقاول بالبناء وفق التصميم المعد لذلك والأصول

الفنية المرعية وحصول العيب نتيجة (خطأ الغير) ضمان مهندس التصميم وحده أساسه المادتان (٦٥١ ، ٦٥٢ مدنى) (طعن ٥٩/١٨٤٧ ق جلسة ١٩٩٣/١١/١٨).

(٧) المقرر فى القانون أن من يشترك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن (نتائج خطئه للشخصى) فصاحب البناء لا يعتبر مسئولاً مدنياً عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، وإذا عهد به كله أو بعضه إلى (مقاول مختص) يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فإن الأخير هو الذى يسأل عن نتائج خطئه.

(طعن ٥٠/١٦٤١ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢١).

(٨) مفاد نص (م ٢/٦٦١ مدنى) فى التزام (المقاول الأصلي). نحو رب العمل منشؤه (عقد المقاولة الأصلي) وليس (عقد المقاولة من الباطن) ولو الخطأ الناشئ صادر من المقاول من الباطن لإخلاله للشروط والمواصفات وهى (مسئولية عقدية) (مفترضة) أساسها أن كل خطأ يصدر من (المقاول من الباطن) يعد كأنه صادر من المقاول الأصلي ، فيسأل عنها قبل صاحب العمل .

(طعن ٦٧/٤٨٤٣ ق جلسة ١٩٩٩/١/١١) (الطعنان ٥٩١ ، ٥٦٠١ / ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٧).

تقديم دعوى التعويض عن مسؤولية المقاول والمهندس :

دعوى ضمان المهندس المعماري والمقاول : شموله التهم الكلى أو الجزئى أو العيوب التى تهدد متانة البناء وسلامته مدته : (عشر سنوات) تبدأ من (وقت تسليم المبنى) (م ٦٥١ مدنى).

سقوط الدعوى : بانقضاء (٣ سنوات) من وقت حصول التهم الكلى أو الجزئى أو ظهور العيب وانكشافه (المادتان ٦٥١ ، ٦٥٤ مدنى).

(طعن ٦١/٤٥٠٣ ق جلسة ١٩٩٨/١/١١) (طعن ٥٩/٢٣٦١ ق جلسة

(١٩٩٤/١/١٥) (الطعنان ٣٢٤٦ ، ٦٤/٤٥٩١ ق جلسة ١٩٩٥/٤/٢٠)
ويلاحظ : أن مسؤولية المقاول والمهندس المعماري (تضامنية) طبقاً (للمواد ١٦٩ ، ٦٥٦ منى).

المسئولية الجنائية عن أعمال البناء والهدم :

القاعدة العامة : إن كل من يشترك فى أعمال الهدم والبناء يسأل عن (نتائج خطئه الشخصى) . سواء كان لشركته فيها بصفته مالكا ، أم مهندسا ، أو مقاولا ، أو ملاحظ عمال ، أو عامل . فمتى كان للخطأ فى أعمال البناء والقمار من شخص (متدخل فيها أو بإشرافه عليها أو لسوء تصرفه كان مسئولا إذا كان ذلك الخطأ قد تسبب عنه القتل أو الإصابات ... فيعاقب (بالمواد ٢٣٨ ، ٢٤٤ عقوبات) بحسب الأحوال.

فستقوم مسؤولية (مالك العقار) : (إذا تدخل فى أعمال البناء ، أو اقترح تصميماً بكيفية معينة غير فنية ، أو أعمل فى إجراء الإصلاحات الضرورية بعد علمه بالخلل ، أو أساء اختيار المقاول) . ولا تنتفى مسؤولية المالك عن تأخره فى أعمال الصيانة والترميم بمقولة ترلخى جهة الإدارة فى إخلاء المنزل من سكانه بعد أن تبين لها خطورة سقوط المنزل لأنه بفرض قيام المسؤولية على جهة التنظيم بالبلدية فإن ذلك لا ينفى مسؤولية (مالك العقار) . كما أنه لا ينفى مسؤولية مالك العقار قيامه بالتنبيه على المستأجرين بالإخلاء . لأنه متى أقدم على إجراء الإصلاحات فإن عليه اتخاذ الاحتياطات اللازمة للسلامة حتى ولو لم يدعن المستأجر لطلب الإخلاء . فلا تنفى عنه ذلك (للخطأ) الموجب للمسئولية ، فيصح فى القانون أن يكون الخطأ (مشتركا) بين المتهم والمجنى عليه فلا ينفى خطأ أحدها مسؤولية الآخر ، ولا يشترط لمسئولية المالك أن يكون هناك رابطة قانونية بينه وبين المجنى عليه ، وتقوم مسؤولية المهندس أو المقاول عن خطئه فى إقامة البناء أو تدعيمه أو هدمه طبقاً لأصول فن للمعمار ويشترط لذلك توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر.

أما خطأ العمال : فيسأل عنها العامل المخطئ؛ وكذلك من يقوم بملاحظته سواء كان المالك أو المقاول أو الملاحظ المكلف بالمراقبة.
ويلاحظ : أن تقدير وقائع الاشتراك (مسألة موضوعية) تخضع لتقدير المحكمة.

٨٤- ثانياً : حارس الآلات الميكانيكية :

لا تعنى بسترقة ما فى هذا الشأن واضطربت أحكام محكمة النقض على أن هذه المسؤولية تقوم على أساس (خطأ مفترض) وقوعه من (الحارس) افتراضاً لا يقبل إثبات العكس.
ومن أحكام النقض :

١- مفاد (م ١٧٨ مدنى) أن المسؤولية عن الآلات الميكانيكية التى تتطلب حراستها عناية خاصة تقوم على أساس (خطأ مفترض) وقوعه من حارس الشئ افتراضاً لا يقبل إثبات العكس ، ولا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا ثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه ، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ لغيره).
(طعن ٤٥/١٠٧٢ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٢) (طعن ٤٥/٢٧١ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٩).

٢- مفاد (المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية - ١٠٢ إثبات) أن الحكم الجنائى تكون له حجيته فى الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً فى وقوع الفصل المكون للإساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفصل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فإنه يتمتع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكى لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائى السابق له ، ولما كان الثابت من الحكم الصادر فى قضيه الجنية رقم ١٩٧٠/٤٢٤٥ قصر للنيل أن الدعوى أقيمت ضد تابع الطاعنين لأنه تسبب بإهماله فى قتل ولد المطعون

عليها بأن تركه يستعمل المصعد رغم ما به من خلل وطالبت النزابة العامة معاقبته بالمادة ٢٣٨ عقوبات وقد حكمت محكمة الجناح ببراءته مما لشد إليه ، فلين مودى ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الحالية ، لأن قوائم الأولى (خطأ جنائي) واجب الإثبات منه إلى التابع ، في حين أن قوائم الثانية (مفترض) في حق الطاعنين باعتبارهم حراسا للمصعد ، فمسئوليتهم تتحقق ولو لم يقع منهم أى خطأ لأنها مسئولية ناشئة عن الشيء ذاته ، وليست ناشئة عن الجريمة.

(طعن ٤٤/١٤٩ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥).

٣- مفاد نص م ١٧٨ منى يدل على أن الحارس الذى يفترض للخطأ في جانبه هو ذلك الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصرا واستقلالاً ولما كان الثابت في الدعوى أن الشبكة الكهربائية دخلت مدينة حوش عيسى مملوكة لمجلس مدينة الطاعن ، وهو الذى يسيطر عليها سيطرة فعلية ويتولى استعمالها واستغلالها لحساب نفسه ، وكان قيام المؤسسة المصرية العامة للكهرباء طبقاً للمادتين الأولى والثانية من القرار الجمهورى رقم ١٠٩٤/١٩٦٩ بتوريد الطاقة الكهربائية لمجلس المدينة وصيانتها وتشغيل الشبكة الكهربائية داخل هذا المجلس مقابل جعل مادي تتقاضاها منه شهرياً ليس من شأنه أن يخرج تلك الشبكة الكهربائية من السلطة الفعلية للمجلس فإن هذا المجلس يكون هو الحارس لها وبالتالي مسئولاً عن الضرر الذى تحدثه مسئوليته أساساً (خطأ مفترض) طبقاً لنص م ١٧٨ منى).

(طعن ٤٥/١٣٠ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢٣).

٤- مفاد نص م ١٧٨ منى يدل على أن الحراسة الموجبة للمسئولية تقوم على أساس (الخطأ المفترض) وتتحقق بسيطرة الشخص الطبيعى أو المعنوى على الشيء سيطرة فعلية في الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه.

(طعن ٤٤/٨٥٠ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤).

٥- حارس الأشياء الذي (يفترض الخطأ) في جانبه طبقاً (م ١٧٨ مدنى) هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوى الذى تكون له السلطة الفعلية على الشيء قصراً واستقلالاً ، ولا تنتقل الحراسة منه إلى تابعه المنوط به استعمال الشيء ، لأنه وأن كان للتابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله إلا أنه يعمل لحساب متبوعه ولمصلحته ويأتمر بأوامره ، ويتلقى تعليماته ، فإنه يكون خاضعاً للمتبوع مما يفقده (العنصر المعنوى للحراسة) ويجعل (المتبوع) وحده هو الحارس على الشيء ، كما لو كان هو الذى يستعمله ، ذلك أن العبرة فى قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس (الخطأ المفترض) هى (سيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه) فإذا كانت الوزارة الطاعنة هى المالكة للطائرة وقد اعتدتها لتدريب طلبة كلية الطيران وعهدت إلى مورث المطعمون ضدها وهو تابعها بمهمة تدريبهم واختيارهم وأنه فى يوم الحادث حلق بها مصاحباً أحد الطلبة لاختباره ، فسقطت به ولقى مصرعه ، فإن الحراسة على الطائرة تكون وقت وقوع الحادث معقودة للطاعنة ، باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها ولم تنتقل إلى مورث المطعمون ضدها ، وبالتالي تكون الطاعنة مسئولة عن الضرر الذى لحق به مسئولية مبنية على (خطأ مفترض) (طبقاً م ١٧٨ مدنى) ولا تنفى عنها هذه المسئولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا ينلها فيه).

(طعن ٤٤/١٤٩ ق جلسة ٢٥/٤/١٩٧٨).

٦- مفاد نص (م ١٧٨ مدنى) يدل على أن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس (الخطأ المفترض) إنما تتحقق (بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه) . ولما كان الثابت فى الدعوى أن الشركة الطاعنة عهدت إلى مقاول بسد فتحات فى أبواب بمباني مملوكة لها ، وفى يوم الحادث كان مورث المطعمون عليها الأول عن نفسه وبصفته وهو أحد العمال التابعين للمقاول يقوم بعمله وأثناء مروره ، صُعقة سلك كهربائى سدد على حائط فى المبنى ، فإن الحراسة على هذا الملك تكون وقت الحادث معقودة (للشركة) باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على البناء والسلك

الكهربائي الموجود فيه - ولم تنتقل هذه الحراسة إلى المقلول لأن عملية البناء التي أسندت إليه لا شأن لها (بالأسلاك الكهربائية) الموجودة في المبنى أصلاً ، وبالتالي تكون الشركة مسؤولة عن الضرر الذي لحق بمورث المطعون عليه الأول مسؤولة أساساً (خطأ مفترض) طبقاً (لنص م ١٧٨ مدني) ولا تنقضي عنها هذه المسؤولية إلا إذا أثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد لها فيه).

(طعن ٥٣٨ / ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١).

٧- يشترط في (الغير) الذي ترتفع بخطئه (مسؤولية الحارس) ألا يكون ممن يسأل الحارس قانوناً عما يحدثونه من (ضرر) (بمعلم غير المشروع) . وإذا كان الحكم قد نفى مسؤولية الشركة (المطعون عليها الأولى) عن الضرر الذي أحدثته سيارتها . استناداً إلى أنه كان نتيجة خطأ الغير (وهو الصبي الذي أدار المحرك) مع أن هذا الصبي تابع للشركة ووقع الخطأ منه في حال تأدية وظيفتها وبسببها فتسأل عن الضرر الذي أحدثه بعمله غير المشروع (طبقاً م ١٧٤ مدني) فإن الحكم في دعامته التي أقام عليها قضاءه بانسقاء مسؤولية المطعون عليها الأولى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (طعن ١٠٧٢/٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٢).

٨٥- رابعا : مسؤولية حارس الأشياء (م ١٧٨ مدني) :

إذا جرى نص (م ١٧٨ مدني) على أن (كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها (عناية خاصة) أو (حراسة آلات ميكانيكية) ، يكون مسؤولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان (بسبب اجنبى لا يد له فيه) . فقد دلت على أن الحراسة الموجبة للمسؤولية على أساس (الخطأ المفترض) طبقاً لهذا النص : إنما تتحقق بسيطرة الشخص الطبيعي أو للمعنوى على الشيء (سيطرة فعلية) في الاستعمال والتوجيه والرقابة لمسئول نفسه.

(طعن ٤٤/٨٥٠ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤) (طعن ٢٩/١٧ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢).

فيدفع الحارس مسئوليته بنفى علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر الذى وقع بإثباته أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه كقوة قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المضرور أو خطأ الغير.

(طعن ١٨٦٩/٥٤ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦) (طعن ٤٣/٥٣٨ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١) (طعن ٢٩/١٧ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢).

(وافترض) مسئولية الحارس على الشيء : قاصر على (المسئولية المدنية وحدها) ، فينصرف للفرض فيها إلى (علاقة السببية) دون (الخطأ) — يؤكد ذلك ما نصت عليه (م ١٧٨ مدنى) من قابلة افتراضها لإثبات العكس متى ثبت وجود السبب الأجنبي الذى تنتفى به السببية وهو ما يكون مطروحا على (المحكمة الجنائية) عند محاكمة من كان الشيء بيده وقت الحادث بما يفرض على المضرور التبرص إلى حين صدور الحكم الجنائى البات وبصدوره يتأكد علم المضرور بالضرر وبشخص المسئول عنه ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلم يسند علم المطعون ضدهم المضرورين بذلك إلى تاريخ وقوع الحادث ، بل عول على تاريخ الحكم الجنائى البات الحاصل فى ١٩٨٥/٩/٥ ففى إثبات هذا العلم وانتهى إلى أن دعواهم وقد أقاموها بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٧ تكون قد رفعت قبل سقوط الحق فى دفعها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

(ضمن ٥٨/٢٧٢٩ ق جلسة ١٩٩٨/٦/١١).

وعن أحكام النقض :

١- الحراسة الموجبة للمسئولين طبقا (م ١٧٨ مدنى) انما تتحقق (بسيطرة الشخص المادى على الشيء وسيطرته عليه فعليا فى الاستعمال والتوجيه والرقابة ، ومعنويا لحساب نفسه) . وإذا كان الثابت فى الدعوى أن مورث الطاعنين — العامل لدى شركة النيل العامة لاتوبيس شرق الدلتا المطعون عليها الأولى — كان يقوم باصلاح السيارة المملوكة للمطعون عليها الأولى داخل الجراج الخاص بها.

فسقطت السيارة فوقه ولقي مصرعه فإن الحراسة على السيارة وقت الحادث تكون معقوده للمطعون عليها الأولى باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليها لوم تنتقل إلى مورث الطاعنين - وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن للشركة المطعون عليها الأولى قد تخلت عن سيطرتها الفعلية على السيارة إلى مورث الطاعنين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(طعن ١٠٧٢/٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٢) (طعن ٥٧/١١٢٦ ق جلسة ١٩٩٠/١/١٨).

٢- مفاد م ١٧٨ مندى أن مسؤولية حارس الشيء تقوم على أساس خطأ (مفترض) وقوعه منه لفترضاً لا يقبل إثبات العكس ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرأ عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته . وإنما ترتفع هذه المسؤولية إذا إثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه فإن يكون للفعل خارج عن الشيء فلا يكون متصلاً بداخلية أو تكوينه فإذا كان الضرر راجعاً إلى عيب فى الشيء فإنه لا يعتبر ناشئاً عن سبب اجنبى ولو كان هذا العيب خفياً . وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ الغير (طعن ٤٨/١٧٢٢ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١١).

٣- إذا كان الحكم قد نفى مسؤولية الشركة المطعون عليها الأولى عن الضرر الذى أحدثته سيارتها . استناداً إلى أنه كان نتيجة خطأ الغير وهو الصبى الذى أدرك المحرك مع أن هذا الصبى تابع للشركة ووقع الخطأ منه فى حال تأدية وظيفته وبسببها . فتسأل عن الضرر الذى أحدثه بعمله غير المشروع (وفقاً م ١٧٤ مندى) فإن الحكم فى دعائه التى أقام عليها قضاءه بانتفاء مسؤولية المطعون عليها الأولى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(طعن ١٠٧٢/٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٢).

٤- القضاء ببراءة (التابع) (لانتفاء الخطأ الشخصى فى جانبه) ، لا يمنع المحكمة المدنية من إلزام المتبوع بالتعويض على أساس المسؤولية

الشيئية - - عليه ذلك - (طعن ٦٠/٢٨٠١ ق. جلسة ١٩٩٤/١٢/٤).

٥- المسؤولية الشيئية : قيامها على أساس (خطأ مقترض) وقوعه من حارس الشيء . ففيها لا يكون إلا بإثبات الحارس أن الضرر الذي وقع من الشيء الذي في حراسته كان بسبب قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير (مثال بشأن وفاة مجند أثناء هبوطه بمظلة من طائرة تدريب).

(طعن ٥٩/١١٤٥ ق. جلسة ١٩٩٤/٢/٢٧).

متفرقات من أحكام النقض :

١- حق الشخص في إيلاخ الجهات المختصة عما يقع من جرائم المسائلة عنها مناطها : ثبوت كذب البلاغ وتوافر سوء القصد ، أو صدور التبليغ عن تسرع ورعونة وعدم احتياط . للحكم بالتعويض عن البلاغ الكاذب : وجوب أن يعنى ببيان الدليل على العلم اليقيني بكذب البلاغ . وأن يستظهر قصد الكيد والإضرار بمن أبلغ عنه (طعن ٤٨/١٢٣١ ق. جلسة ١٩٧٩/٤/٣١).

(طعن ٥٨/٢٤٩٨ ق. جلسة ١٩٩٢/٢/٢٠) (طعن ٥٧/١٧٧٥ ق. جلسة ١٩٩٢/٦/٢٥).

٢- حق رجل البوليس في تفريق المتجمهرين صيانة للأمن ، وعدم تجاوز تصرفاتهم الحد اللازم لتحقيق هذا الغرض . مسؤوليته إذا أصاب شخص غير متظاهر أثناء تفريق المظاهرات (طعن ٥٥/١٦٧٥ ق. جلسة ١٨/١٩٩٣/٣).

٣- مسؤولية مجلس الشعب عن تعويض الضرر الناتج عن إخلاله بقواعد اسقاط عضوية أحد أعضائه (م ٩٤ من دستور سنة ١٩٦٤ ، م ٤٢ ق ١٥٨ لسنة ٦٣ فى شأن مجلس الأمة ولاتحة المجلس ، وهى مسؤولية مصدرها (القانون) طبقا للقواعد العامة بغير حاجة إلى نص خاص (طعن ٥٨/٣١٨٩ ق. جلسة ١٩٩٧/٦/١٧).

٤- مؤلف الشطر الموسيقى للأغاني الملحنة : استقلاله باستعمال حقوق المؤلف الأدبية والمالية دون مؤلف كلماتها والمطرب (م ٢٩ ق ٣٥٤/ ١٩٥٤) استقلال المطرب بحق تأدية الغناء ، وليس للتغير استقلال هذا الحق بغير أنه مخالفة ذلك موجب (التعويضه) (طبقا م ١٦٧ مننى) (طعن ٢٢٧٣/ ٥٩ ق جلسة ١٠/١٩٩٦).

٥- يكفى القيام التعويض فى (المسئولية التقصيرية) مجرد أهمل ما يوجبه الحيلة والحذر (طعن ١٠٥٨/ ٥٠ ق جلسة ٢/١٧/ ١٩٨٦).

٦- القضاء بالتعويض على أساس (المسئولية التقصيرية) يلزمه (سبق التكليف بالوفاء) تعدد المسئولين عن العمل للضرر أثره : التزامهم متضامنين بتعويض للضرر (م ١٦٩ مننى) (طعن ٥٣/١٣٦١ ق جلسة ١/١٩٨٧).

٧- إقامة الولى الطبيعى على المطعون ضده الأول ، دعوى تعويض ضد الطاعنة والمطعون ضدهما الثانى والثالث و (تركه الخصومة) قبل الطاعنة ، وقضاء الحكم بإثبات الترك . معاودة المطعون ضده الأول لاختصاصها بعد بلوغه سن الرشد. بدعوى جديدة بعد مرور أكثر من (٣ سنوات) على صيرورة الحكم الجنائى (بات) أثره يسقط حقه قبلها (بالتقادم) .

(طعن ٦٨/٣٢٠٥ ق جلسة ١/١٢/ ١٩٩٩).

الباب التاسع

٨٦. دعوى التعويض أمام القضاء الإداري

دعاوى وطلبات التعويض أمام محاكم مجلس الدولة ، قد تكون متعلقة بخطأ للجهة الإدارية في تنفيذ للتراماتها في عقد إداري ، أو في صدور قرار أو عمل إداري خاطئ منها أو نتيجة خطأ مادي وقع من أحد موظفيها أو عمالها وتختص محكمة القضاء الإداري بصفة عامة بنظر دعاوى وطلبات التعويض عن القرارات الإدارية عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والتأديبية . ومحكمة القضاء الإداري هي صاحبة الاختصاص الأصلي بنظر دعاوى التعويض عن الأعمال المادية للإدارة بوصفها من المنازعات الإدارية.

إن طلب التعويض قد يؤدي إلى رفعه أمام محاكم مجلس الدولة مرتبطاً بطلب وقف تنفيذ القرار وإلغائه ، أو مرتبطاً بطلب الإلغاء فقط ، أو يقدم (على استتلال) في صورة دعوى خاصة به ، وفي هذه الحالة الأخيرة إذا أقيمت الدعوى بعد ١٠/١/٢٠٠٠ تراعى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ والخاص (بفض المنازعات بين الأفراد والجهات الإدارية) حيث يجب تقديم طلب إلى لجان فض المنازعات قبل إقامة دعوى بطلب التعويض عن القرار أو العمل الإداري ، وكذلك في حالة إقامة دعوى الإلغاء المرتبط بها الطلب بعد هذا التاريخ ، أما في حالة الدعوى المتدولة أمام محاكم مجلس الدولة بطلب إلغاء القرارات الإدارية قبل التاريخ الأخير فيمكن إضافة طلب التعويض إليها ، كطلب عارض وفقاً لأحكام قانون المرافعات.

ولا تختص محاكم مجلس الدولة بنظر دعاوى تعويض عن الأضرار التي سببها القانون المحكوم بعدم دستوريته ، ولم تحدد المحكمة الإدارية العليا أي محكمة أخرى مختصة بذلك (الطعن رقم ٣٤١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢٦) . وهو ما يوجب وجود تدخل تشريعي يحدد المحكمة المختصة بتقدير التعويض في هذه الحالة.

وفى دعاوى التعويض عن أعمال السلطة القضائية تقضى محاكم مجلس الدولة (برفض الدعاوى أو بعدم الاختصاص بنظرها استنادا إلى وجود طريق دعوى المخاصمة المنصوص عليه فى قانون المرافعات ، ونسرى أن تكامل منظومة سيادة القانون يوجب تنظيم طريق للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التى سببها القانون للمحكوم بعد دستوريته من ناحية ، والأحكام القضائية التى ثبتت بصفة نهائية بطلانها من ناحية أخرى ويكون التعويض على أساس (مرفقى) وليس شخصا ويبقى مجال دعوى المخاصمة (للخطأ الشخصى الجسيم).

وقد استقرت المحكمة الإدارية العليا على وجوب تحقق أركان المسؤولية الإدارية وهى الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما . ولا يأخذ القضاء الإدارى فى مصر (بالمسؤولية على أساس المخاطر) أى المسؤولية دون خطأ ، فمع زيادة المخاطر المهنية والوسائل الخطيرة وحوادث الأشغال العامة وعمل المرافق العامة الطبية ، فى هذه الحالة تتقرر مسؤولية المرفق (دون حاجة لإثبات الخطأ) ، لأنه من المتعذر على المضرور فى هذه الحالات إثبات الضرر ، ومن العدالة تعويضه عما أصابه من ضرر نتيجة سير المرفق العام (كالتعويض عن إصابة المجندين أثناء وبسبب الخدمة المقرر فى القانون ١٩٧٥/٩٠ بشأن التعاقد والتأمين للقوات المسلحة) ويمكن الجمع بين هذا التعويض ، وللتعويض على أساس (المسؤولية التقصيرية) إذا ثبتت ذلك فى حق الجهة الإدارية . غير أنه لا يجوز أن يتجاوز مبلغ التعويض ما أصاب المدعى من ضرر ، (المحكمة الإدارية العليا الطعن رقم ٤٥٠٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/٢٠).

وبخصوص الخطأ لا يجوز للجهة الإدارية أن تنتزع فى سبيل الاتصال من مسؤوليتها عن خطئها اظهار (الباعث) على هذا الخطأ ، أو وجود خطأ فى فهم القانون فهذا ليس (عذرا دافعا) (للمسؤولية الإدارية) (الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣ ق فى جلسة ١٩٥٨/٧/٢ والطعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٨) . إلا أن نزول للجهة الادارية فى قرارها على رأى

الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع ولم تأخذ المحكمة الإدارية العليا
بذات رأى الجمعية المذكورة (ينفى الخطأ) عن الجهة الإدارية . (الطعن رقم
١٠٠٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥).

ومن المقرر أن امتناع الجهة الإدارية عن تنفيذ الأحكام القضائية يعد
(قراراً سلبياً مخالفاً للقانون) يستحق نوبو الشأن (التعويض) عنه . (الطعن
رقم ١٧٦٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٢٢) . والضرر قد يكون (مادياً)
يتمثل فى الإخلال بحق ثابت للضرر يكفله القانون أو الإخلال بمصلحة
مالية ، والضرر (الأبى) هو كل ضرر يودى الإنسان فى شرفه واعتباره
وعاطفته وإحساسه ومشاعره . وليس فى القانون ما يمنع أن يدخل فى
التعويض (الكسب الفائت) ، وهو ما كان للضرر يأمل للحصول عليه من
كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبولة ، ويجوز للمحكمة أن تقضى (بتعويض
إجمالى) عن مجمل الأضرار على أن (يفضى) التعويض جميع الأضرار التى
تحمّلها للضرر . (المحكمة الإدارية العليا) (الطعن رقم ٥٧٦ و
لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٩٥/٢/١٢) . والعبرة فى تقدير التعويض (المستحق
بيوم صدور الحكم وليس بيوم وقوع الضرر . ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار
عند تقدير الضرر المادى ما تكبده للضرر من نفقات عند إقامته للدعوى
التي أقامها للحصول على حقه فيجب تعويضه عما تكبده من جهد ونفقات فى
سبيل الوصول إلى حقه . (الطعن رقم ٤٣٧٨ ، ٤٤١٢ لسنة ٣٥ ق جلسة
١٩٩٢/٥/٣١) . ولا يلزم أن يكون المدعى قد تناول بالتفصيل تحديد
عناصر الضرر متى كانت هذه العناصر واضحة للمحكمة وظاهرة فى
الأوراق (الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٩٩/٦/٢٠) . وفى حالة
تعدد أسباب الضرر ووجود خطأ للضرر فى إحداث الضرر قررت
المحكمة الإدارية العليا (أن الضرر يتحمل المسؤولية إذا كان هناك ما
يدعو لذلك بأن أسهم بخطئه فى تهيئة الظروف المناسبة لإصدار القرار غير
المشروع و (تعفى) للجهة الإدارية من المسؤولية إذا استغرق خطأ للضرر
خطأ الجهة الإدارية (الطعن رقم ٢٧٢ ، ٤٣١ لسنة ٣٤ ق جلسة
١٩٩٦/١/٣٠).

ومن المستقر عليه أن (القضاء بالتعويض) ليس من مستلزمات (القضاء بالإلغاء) وكقاعدة عامة لا يجوز التعويض عن وجود (عيب في شكل القرار ولصدوره من غير مختص بإصداره) حيث يجوز للجهة الإدارية (تصحيح) هذا العيب (وإعادة إصدار القرار مرة أخرى).

ولستقر قرار المحكمة الإدارية العليا الحديث على اختصاص -- (محكمة القضاء الإداري) بنظر دعاوى التعويض عن الأعمال المادية للإدارة باعتبار ذلك من (المنازعات الإدارية التي تختص محاكم مجلس الدولة بالقضاء فيها) طبقاً لقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وقضت بتعويض أحد الأفراد عن أضرار يدعيها بسبب (إهمال) ينسبه لجهة الإدارة بشأن مرفق الطرق أو الكهرباء والصرف الصحي بالعاصمة (الطنين رقم ١١٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٥) وانتهت إلى اختصاص (محاكم مجلس الدولة) بنظر دعوى المدعى تعويضه عن أضرار يدعيها بسبب (خطأ) مستشفى إحدى الهيئات الحكومية . (الطنين رقم ٣٤٧٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٦).

وأكد أن طلب المدعى تعويضه عن أضرار يدعيها بسبب اضطهاده والإساءة لسمعته وشخصيته من (جهة الإدارة) هي من (دعاوى التعويض) عن (أعمال الإدارة المادية) تختص بها محاكم مجلس الدولة . (الطنين رقم ٣٣٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٩٥/٨/٢٦) وكذلك اختصاص القضاء الإداري بنظر دعوى التعويض عن (ترلخي) للجهة الإدارية في تسليم المدعى قطعة الأرض المتنازع عليها (الطنين رقم ١٢٩٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٥/٧/٢٨).

وتجدر الإشارة إلى أنه مازال قضاء التقاضي مطرداً على اختصاص (القضاء العادي) بدعوى التعويض عن الأعمال المادية للإدارة . (الطنين رقم ١١٦٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/٥/١٣) . وتأخذ محكمة التقاضي في الاعتبار اتساع اختصاص محاكم مجلس الدولة وفقاً للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ حيث أصبح مختصاً بسائر المنازعات الإدارية.

وأخيراً لا يجوز لجهة الإدارية للرجوع على أحد من تابعيها في ماله الخاص لاقتضاء ما تحملته من أضرار عن أخطائهم إلا إذا إلتزم هذا الخطأ (بطابع شخصي) ويعتبر الخطأ (شخصياً) إذا كشف الفعل عن نزولت مرتكبه وعدم تبصره وتغيبه لمنفعته الشخصية أو قصد الإضرار بالغير أو كان الخطأ المرتكب (جسيماً) والمحكمة هي (الفصل) في تحديد الوصف الصحيح لخطأ العامل.

ومن أحكام المحكمة الإدارية العليا :

١- مسئولية الإدارة عن قراراتها تقوم على وجود (خطأ) من جانبها بأن يكون القرار غير مشروع أى يشوبه عيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها بقانون مجلس الدولة ، وأن يلحق بصاحب الشأن (ضرر مباشر) من هذا الخطأ ، وقيام علاقة السببية بين الخطأ والضرر - فإذا تخلف ركن أو أكثر منها (انتهت المسئولية المدنية).

والضرر أما أن يكون مادياً أو أدبياً . والضرر المادى هو الاخلال بمصلحة مالية لمضرور - أما الضرر الأدبى فهو الذى يصيب مصلحة غير مالية للمضرور ، على أن يكون هذا الضرر مترتباً مباشرة عن الخطأ ومحققاً - والتعويض بدور وجوداً أو عندما مع الضرر ويقدر بمقدوره بما يحقق (جبره) دون أن يجاوزه حتى لا يثرى (المضرور) على حساب (المسئول) بدون سبب - والتعويض عن الضرر قد يكون عينياً أو بمقابل والأخير قد يكون نقدياً أو غير نقدي - والتعويض غير النقدي يجد سنده فى القاعدة القانونية المقررة فى القانون المدنى والتي تجيز للقاضى الأمر بإعادة الحال إلى ما كان عليه - أو الحكم بأداء معين متصل بالعمل غير المشروع - وهذا التعويض غير النقدي يجد مجاله فى (الضرر الأدبى) بشرط أن يكون (كافياً) لجبر هذا الضرر.

(طعن ٤٣/١٠٣٩ قضائية محكمة إدارية عليا جلسة ٢٠٠٢/٣/٣١).

الباب العاشر

٨٧. تطبيقات قضائية

متنوعة في المسؤولية المدنية والتعويض عنها

٨٨ - أولاً . مسؤولية الناقل الجوي عن ضحايا حوادث الطائرات :

هى أثر مترتب على الاخلال بواجب قانونى بالتفويض العيني أو للتفويض بمقابل (التعويض).

وأركانها هى : الخطأ ، والضرر ، وعلاقة السببية بينهما.

والاستقرار قضائياً : (التزام الناقل بضمان سلامة المسافرين ، وهى مسؤولية عقدية) فى (عقد نقل الاشخاص) . إلى جانب قواعد العدالة باعتبارها مصدراً للقانون وقد صدر قانون الطيران المبنى رقم ١٩٨١/٢٨ منظمًا لتلك المسؤولية واخضعها لاتفاقية وارسو والاتفاقيات المعدلة والمكملة لها على النقل الجوي (داخلى - أو دولى) (م ١٢٣ منه).

وقد انضمت (مصر) إلى (اتفاقية وارسو) ببعض قواعد النقل الجوي المؤقتة فى ٢٩/١٠/١٢ وذلك فى (١٩٥٥/٩/٦) وأصبحت نافذة اعتباراً من (١٩٥٥/١٢/٥) وانضمت كذلك إلى بروتوكول لاهائ فى ١٩٥٦/٩/١٧ والموقعة فى ١٩٥٥/٩/٢٨ واصبحت جزءاً من القانون المصرى فى ١٩٦٣/٨/١ ، كما انضمت إلى اتفاقية جواا لإجار الخاصة بالناقل الفعلى المؤقتة فى ١٩٦١/٩/١٨ وذلك فى ١٩٦٤/٥/٤ واصبحت جزءاً من القانون المصرى فى اغسطس ١٩٦٤ ، أما بروتوكول (جوانيملا لاسينى) الموقع فى ١٩٧١/٣/٨ الخاص بزيادة الحد الاقصى للتعويض إلى مائة ألف دولار أمريكى عن كل راكب توفى أو أصيب فلم تتضمن مصر إليه ، كما لم تتضمن إلى أى من بروتوكولات مونتريال الأربعة المؤقتة فى ١٩٧٥/٩/٢٥ .

واستندت (اتفاقية وارسو) سواء فى عقد نقل الاشخاص أو عقد نقل البضائع إلى (مبدأ) (المسؤولية بقوة القانون) فاعتبرت ثبوت الحادث والضرر

الذى ترتب عليه أمرا يستحق (التعويض) ، وتقرر الاتفاقية فى (م ١٧ منها) ذلك سواء وقع الضرر على متن الطائرة أو فى أثناء أى عملية من عمليات صعود الركاب أو نزولهم (كصالة الوداع أو الاستقبال) (حتى لحظة تسليم الحقائب والخروج إلى أماكن الجمهور) وإضافة م ٤ من بروتوكول جواتيمالا للمادة ١٧ سالفة الذكر فقرة مؤداها (ومع ذلك فلا يعتبر الناقل مسئولاً ويعفى من المسؤولية فى أحوال :

(١) إذا كانت الوفاة أو الضرر البدنى قد نتج عن حالة الراكب الصحية لو كان تلف أو هلاك الحقائب يرجع إلى طبيعتها أو إلى عيب ذاتى بها.

(٢) خطأ المصاب نفسه.

ويلاحظ أنه : وإن كان بروتوكول جواتيمالا قد وضع حدا أقصى للتعويض (وهو مائة ألف دولار أمريكى للحالة الواحدة ، إلا أن م ٣/٨ وم ١٤ من البروتوكول أجازا زيادة التعويض عن الحد الأقصى فى حالتين هما:-

(١) مصروفات دعوى التعويض وتعاب المحاماة فلا تؤخذ المصاريف القضائية فى الاعتبار عند تطبيق الحد الأقصى.

(٢) جواز المطالبة بتعويض تكفىلى لصالح المضرور حال الوفاة أو الإصابة البدنية للراكب.

وحددت اتفاقية وارسو : (المحكمة المختصة بنظر دعوى التعويض):

فينعقد الاختصاص للمحكمة للكائن بدانترتها موطن الناقل ، أو المحكمة الطائس بدانترتها المركز الرئيسى لنشاط الناقل أو المحكمة الكائن بدانترتها مركز الفرع التابع للناقل مبرم عقد النقل ، أو المحكمة الكائن بدانترتها جهة الوصول (م ١/٣٠ من الاتفاقية) . وهذا الاختصاص من (النظام العام) لا يجوز الاتفاق على خلافه.

ويقصد بالفرع التابع للناقل : المنشأة التى يملكها الناقل فلا يدخل فيها شركات السياحة.

وبالنسبة للقانون واجب التطبيق :

تخضع إجراءات الدعوى لقانون القاضى الذى اقيمت أمامه الدعوى (م ٢/٣٠ من الاتفاقية) أما اتفاق مونتريال الموقع فى ١٣/٥/٦٦ فيسرى على ١٥٠ شركة طيران من بينها شركة مصر للطيران من خلال المنظمة الدولية للنقل الجوى ومركزها الرئيسى مدينة (مونتريال بكندا) ولتى حددت حد أقصى للتعويض مقداره ٧٥٠٠٠ دولار أمريكى (طبقا م ٢٩ من اتفاقية وارسو).

تقديم دعوى التعويض :

وتسقط للدعوى المرفوعة على الناقل إذا لم ترفع خلال ٢ سنة من تاريخ وصول الطائرة أو من اليوم الذى كان يتعين وصول الطائرة فيه ، أو من تاريخ وقف النقل.

ويلاحظ أن : للمسئولية (مفترضة) تقوم بمجرد حدوث ضرر للراكب أو البضاعة ، والالتزام هنا (للتزام ببذل عناية) ، ويستطيع الناقل دفع المسئولية بإثبات أن موظفيه اتخذوا كافة التدابير اللازمة لتفادى الضرر أو كان يستحيل عليهم اتخاذ هذه التدابير أو إذا اثبت خطأ المصاب ، أو خطأ صاحب البضاعة وعلاقة السببية بأنه هو الذى سبب الضرر وقد جعلت اتفاقية مونتريال سنة ١٩٦٦ المسئولية طبقا م ٢ منها (موضوعية) أساسها فكرة (تحمل المخاطر والتعبئة) فتقوم مسئولية شركة الطيران بقوة القانون بمجرد وقوع ضرر للمسافر أو للبضاعة فلا تستطيع دفع المسئولية إلا بإثبات خطأ للمضروور نفسه.

ويطبق المقرر فى اتفاقية مونتريال : إذا وقعت نقطة القيام أو الوصول أو العبور فى مطار من مطارات الولايات المتحدة الأمريكية وكمثال : فلو قامت طائرة من القاهرة إلى واشنطن أو لوس أنجلوس أو عائلة من لوس أنجلوس أو واشنطن أو نيويورك إلى القاهرة ولصاحبها حادث أدى إلى سقوطها ووفاء ركبائها وفقد امتعتهم ، تسأل عن ذلك الشركة طبقا لقواعد المسئولية الواردة باتفاقية مونتريال والموقع عليها من ١٢٥ شركة نقل جوى

من بينها (شركة مصر للطيران).

وقد حددت الاتفاقية مقدار التعويض عن الوفاة أو الإصابة :

بمبلغ ٧٥٠٠٠ دولار أمريكي عن الوفاة والأصابة ، وعشرين دولار عن كل كيلو من أوزان حقائب المسافرين.
وتلتزم بها شركة النقل الجوي بغض النظر عن وفاء شركة التأمين لها بما يستحق من مبالغ تأمين من عدمه.

وقد أصبح التأمين اجباريا بمصر طبقا ١/١٣٨ من قانون الطيران للمنسى رقم ١٩٨١/٢٨ حيث نصت على (يجب على كل مستثمر لطائرة تعمل في إقليم مصر أن يؤمن لتغطية مسؤوليته عن الأضرار التي تصيب الركاب والامتعة والبضائع التي تكون على متن الطائرة).

٨٨ التعويض عن فقد الحقيبة بالطائرة :

يسأل الناقل الجوي عن تعويض جميع الأضرار المادية والادارية الفعلية التي تنشأ عن هلاك أو تلف البضائع التي تكون في حراسة الناقل الجوي.

ووفقا لاتفاقية (فارسوفيا) سنة ١٩٥٥ والتي انضمت إليها (مصر) :

لا يسأل الناقل الجوي إلا عن (تعويض حكى) يتحدد بمقدار ٢,٥٠ فرنك ذهب (وهو وحده تقدير تشمل على ٦٥ مليجرام ذهب عيار ٩٠٠ في الالاف تكون قابلة للتحويل إلى العملة الوطنية عن كل كيلو جرام من وزن الطرد ، إلا إذا أعلن صاحبه عن القيمة الفعلية لمحتوياته ، ودفع الرسم الإضافي المقرر زيادة على أجره النقل فحينئذ يحصل صاحب الطرد عن (تعويض كامل) عما يلحقه من ضرر.

ومن أحكام النقص :

١- مؤدى ما نصت عليه م ٢٢٠ من اتفاقية فارسوفيا أن الأصل في تقدير التعويض الناشئ عن مسؤولية الناقل الجوي في نقل الامتعة المسجلة أنه (تقدير حكى) يتحدد على أساس وزن الرسالة بصرف النظر عن

محتوياتها بمقدار ٢٥٠ فرنكا عن كل كيلو جرام من هذا الوزن إلا إذا قرر المرسل الأهمية التي يعلقها على محتوياتها بأن يوضح نوع الامتعة أو البضائع وقيمتها الحقيقية ، ويؤدى الرسوم الإضافية المقررة إذا لزم الأمر مما مفاده أن التعويض الذى يلتزم به الناقل (تعويض شامل) يغطى كل أنواع الضرر الحاصل للبضاعة أو الامتعة أثناء عملية النقل بجميع عناصره بما فيها (الاضرار الادبية).

(طعن ١٠٦٤/٥٧ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٥).

٢- للشيكات السياحية لها قيمتها المالية منذ سحبها ووقت العثور عليها وأن الطائرة تعد (مكانا عاما) أثناء ارتياد الجمهور لها ، وطالما أن الشيكات قد فقدت من صاحبها فى الطائرة التى كان يستقلها وخرجت من حيازته ولم تعد له سيطرة عليها فإن تبعاً لذلك يحق لمن عثر عليها أن يحصل على المكافأة المقررة فى هذه الحالة طبقاً لأحكام النكريكو الصادرة فى ١٨/٥/١٨٩٨) وهى ١/١٠ من قيمة الأشياء التى عثر عليها.

(طعن ٤٧٩/٥٣ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠).

٨٩-س) هل يجوز تفتيش ركاب الطائرة ؟ وهل يعد ذلك باطلا ؟

ج) تنص م ٤١ من دستور جمهور مصر الدائمة سنة ١٩٧١ : أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا (حالة التلبس) ، لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد ، أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع - ويصدر هذا (الأمر) من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون . ولأنه وأن كان الاصل المقرر فى القانون أن تفتيش الأشخاص بصفة عامة هو عمل من أعمال التحقيق لا تملكه إلا سلطات التحقيق وحدها.

ومن ثم فلا يجوز إلا (بأذن سابق من النيابة العامة) وإلا وقع (باطلاً) حتى ولو أسفر عن (ارتكاب جريمة) يعاقب عليها القانون باعتبار أن كل ما

بنى على باطل فهو باطل — فالتفتيش هو واجبات تملئها الظروف بناء على تعليمات مصادر بخصوص ذلك لا تملكه إلا سلطات التحقيق وبإذن مسبق منها ، وهو (إجراء إدارى تحفظى) يجب ألا يختلط مع التفتيش القضائى ، ولا يلزم لإجرائه أدلة كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق — ولا يلزم صفة الضبط القضائى فيمن يقوم بإجرائه . وبناء عليه : فإذا أسفر التفتيش عن (دليل) يكشف عن (جريمة) معاقب عليها بمقتضى (القانون العام).

فأنه يصح (الاستنباه بهذا الدليل) باعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع فى ذاته — ولم يرتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة.

(طعن نقضى جنائى ٥٧/٤٢٦٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢).

وأن (قبول الطاعن ركوب الطائرة المتجهة من القاهرة إلى جده بغيد (رضاءه مقدما) بالنظام الذى وضعته الموانئ الجوية لركاب الطائرات صونا لها ولركابها من (حوادث الارهاب والاختطاف) . فإذا كان من مقتضى هذا النظام تفتيش الأشخاص والامتعة عند ركوب الطائرة ، فإن لفتياد أمين الشرطة المكلف بتفتيش الركاب للطاعن بعد أن احس بوجود انتفاخ حول وسطه إلى الضابط الذى لا يمارى الطاعن فى أنه يعمل بإدارة العمليات بميناء القاهرة للجوى ، ثم تفتيشه وضبط طربتين من الحشيش حول وسطه وأخر بين داخل حذائه يكون (صحيجا) على أساس (الرضاء به مقدما) من صاحب الشأن رضاءاً صحيحا.

(طعن نقض صافى ٥٦/٦٢٤٢ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٤).

وبناء على ما سبق :

فإنه إذا قام رجل للشرطة بتفتيش الراكب وتفتيش الحقيبة الخاصة به ، وأسفر هذا التفتيش عن حيازته لأى شئ مما يحظره القانون (كالمواد المخدرة ، أو النقود المزيفة ، أو الأسلحة أو الذخائر) مثلاً فإنه فى هذه الحالة تتوافر بشأنه كافة الأركان القانونية للجريمة التى ارتكبها — وما يستتبع ذلك من محاكمته جنائياً . ولا يجوز له التحلل من جريمته برغم (بطلان التفتيش)

لكونه أنه تم في نطاق الشريعة للقانونية (فلا يلحقه بطلان).

٩٠- ثانياً: مسؤولية الناقل عن هلاك أو تلف الأمتعة المسافرين بطريق البحر :

(المواد ٢٦٧-٢٦٩ ق التجارة للبحرى رقم ٨/١٩٩٠).

فرق قانون التجارة البحرى بين نوعين من التمتع هما :-

١) الامتعة المسجلة : التى يسلمها المسافرين إلى الناقل أو من ينوب عنه ، لحفظها لديه طول مدة السفر ، وتسليمها إلى المسافرين عند مغادرة السفينة ، ويسلّم الناقل بأن يسلم للمسافر (إصلاً) بهذه الامتعة وتسجيلها فى دفتر خاص . وتعد من الامتعة المسجلة (الميارات) وغيرها من المركبات التى يسلمها المسافرين إلى الناقل لنقلها معه على السفينة (م ٢/٢٦٧ ق ٨/١٩٩٠) . ولا يجوز أن تزيد قيمة التعويض الذى يحكم به على الناقل فى حالة هلاك الامتعة المسجلة أو تلفها على خمسة آلاف جنيه لكل مسافر إلا إذا كان الضرر متعلقاً بسيارة أو غيرها من المركبات . فيجوز أن تتعدى قيمة التعويض هذا الحد بشرط ألا تزيد على خمسين ألف جنيه لكل سيارة أو مركبة وما قد يوجد بها من امتعة.

(م ١/٢٦٨ ق ٨/١٩٩٠ بالتجارة البحرية).

٢) الامتعة غير المسجلة : التى يحتفظ بها المسافرين ولا يكون للناقل مسئولاً عن هلاكها أو تلفها إلا إذا أثبت المسافر أن الضرر يرجع إلى خطأ الناقل أو خطأ من ينوب عنه أو تابعيه (م ٢٦٩ تجارة بحرية) ولا يجوز أن يزيد التعويض الذى يحكم به على الناقل فى حالة هلاك الامتعة غير المسجلة أو تلفها على (لغى جنيه) لكل مسافر . ولا يسرى هذا الحد على الأشياء التى يودعها المسافرين لدى الربان أو عند الشخص المكلف بحفظ (الودائع) فى السفينة متى أخطره بما يعلقه على المحافظة عليها من أهمية خاصة (م ٢/٢٦٩ تجارة بحرية) كالنقود والجواهر والوثائق . ولا يجوز (للربان) أن يحجز امتعة المسافرين (غير المسجلة) .

وفاء لأجرة النقل (م ٢٧٠ تجارة بحرية).

تقديم دعوى التعويض من هلاك الامتعة للمسافرين بطريق البحر :

بمضى (سنتين) من اليوم التالى ليوم مغادرة المسافرين السفينة أو اليوم التالى لليوم الذى كان يجب أن يغادرها فيه (م ٢٧١ تجارة بحرية) فإذا كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة وكانت للدعوى الجنائية لم يسقط بفوات الميعاد فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط للدعوى الجنائية (م ١٧٢/٢ مدنى).

المحكمة المختصة : هى المحكمة التى يقع فى دائرتها ميناء القيام أو ميناء الوصول أو الميناء الذى حجز فيه على السفينة وهى من النظام العام (م ٢٧٢ تجارة بحرية).

وللمسافر (حق امتياز) على السفينة واجرة النقل (الضمان التعويض) المستحق له عن الاصابات البدنية التى تحدث له أو عن هلاك الامتعة أو تلفها (م ٢٩٩/٥ ق التجارى البحرى).

٩١- مسؤولية مالك المنشآت عن حوادثها :

ارتكاب (الجريمة) ينشأ عنها :

(١) (دعوى جنائية) لاقتضاء حق الدولة فى العقاب.

(٢) و(دعوى مدنية) إذا ترتب عليها (ضرر) للغير.

وهذه الأخيرة يحكمها نص (م ١٧٨ مدنى) وموادها : مسؤولية كل شخص عن تعويض الضرر الذى يصيب الغير بسبب تولية حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية . ويقصد بتلك **الحراسة :** الحراسة التى تعطى للشخص على الشيء سلطة الاستعمال والتوجيه والرقابة لحساب نفسه ، ولا يلزم لممارسة تلك السلطة أو السيطرة، ممارسة المالك لها بالفعل.

وقولم هذه المسؤولية (خطأ مفترض) فى حق المالك باعتباره حارسا على الآلة الميكانيكية ويتحقق للمسؤولية ولو لم يقع منه أى (خطأ) فيجوز لمن اضرار من جنحة اصابة او قتل خطأ على الشاطئ بفعل لنش بحرى رفع

دعوى تعويض على مالكها باعتباره حارسا عليها وصاحب سلطة الاستعمال والتوجيه والرقابة . (م ١٧٨ مدنى).

وهى تختلف بذلك عن الدعوى الجنائية عن جنحة الإصابة أو القتل الخطأ فأساس هذه الأخيرة (خطأ جنائى) وإجب الإثبات.

٩٢. ثالثا : حوادث القطارات :

٩٢- أ. س: هل يستحق متسلك القطار تعويضا إذا مات ؟

لا يستحق تعويضا فى أى من المسئوليات الثلاث : (عقدية ، شئثيه ، تقصيرية).

بالنسبة للعقدية : غير متحقق لأن تقوم على تقديم تذكرة للسفر التى هى بمثابة (عقد) ، وهو هنا متملق هاريا من مداد ثمن التذكرة.

وبالنسبة للشئثية : فإن م ١٧٨ مدنى تذهب هنا إلى أن خطأ الحلووس للأشياء (خطأ مفترض) ولا سبيل لدفع المسئولية إلا بإثبات السبب الاجنبى (القوة القاهرة) أو خطأ الغير ، أو خطأ المصاب أو المتوفى ، وأن فى اتخاذ الراكب مكانا غير المكان المعد للجلوس بعد خطأ من للركب نفسه فالمسئولية الشئثية لهيئة السكك الحديدية هنا غير متحققه.

وبالنسبة للمسئولية التقصيرية : فإن م ١٦٣ مدنى تشترط توافر ٣ أركان خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما فإذا انقطعت رابطة السببية بين الخطأ والضرر انتفت المسئولية (فخطأ المضرور) هنا وهو (خطأ عمدى) (استغرق) (خطأ المسئول) فقطع رابطة السببية فتنتفى المسئولية ولا يستحق ورثته تعويض إذا مات.

٩٤- س: ما هو مسئولية هيئة السكك الحديدية عن حادث تصادم أو إنقلاب

قطار راح ضحيتها العديد من الركاب ؟

يمكن أن تتأرجح المسئولية إلى أحد ثلاث أسباب :

١) **المسئولية التقصيرية :** طبقا م ١٦٣ مدنى بأنه إذا كان الحادث نتيجة خطأ من السائق نتج عنه الحادث والضرر فتمسأل الهيئة عن التعويض

طبقاً م ١٧٤ مدنى والتي تقرر مسئولية المتبوع (الهيئة) عن الضرر الذى يحدثه تابعة (سائق للقطار) بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها.

٢) أو مسئولية حارس الأشياء : طبقاً م ١٧٨ مدنى وإسنادها الخطأ المفترض ، ومن أحكام النقض (المسئولية الشئنية المقررة بمادة ١٧٨ مدنى تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ وهذه المسئولية ترتفع عن الحارس إذا ثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجتناب لاد له فيه (كقوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ للمضرور أو خطأ للغير) (طعن ١١٩٨ / ٥٣ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٣).

٣) المسئولية العقدية : (تذكر السفر تقوم مقام العقد) فالناقل عليه التزام هو ضمان سلامة الراكب وهو (اللتزام بتحقيق نتيجة) فإذا أصيب بضرر أثناء عقد النقل فيكفيه إثبات ذلك لقيام المسئولية على الناقل وأنه لم يحم بالترامه (طعن ٥٥/١١٨٧ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٤) وترتفع المسئولية إذا ثبت للناقل أن الحادث لاذى لصاب للراكب بضرر قد نشأ عن قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ للغير ، ويشترط فى خطأ للغير ، الذى يعفى الناقل من المسئولية اعفاء كاملاً هو جعل الوفاء مستحيلاً ، وإلا يكون فى مقدور الناقل توقعه أو تقاذه أو دفعه ، وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذى سبب الضرر للراكب (طعن ٤٥/٧٨٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٧) السنة ٣٠ ص ٧٤٢ (طعن ٣١/٢٧٢ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٧).

(طعن ٤٦/٣٣١ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨) السنة ٣١ ص ١٥٥١.

(طعن ٣٢/٣٩٣ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٣) السنة ١٧ رقم ٢٧٣ صفحة ١٨٨٩ ومثالها (عبث أحد المتسلقين بجزء الهواء) فى حادث كفر الدوار.

والذى تسبب فى خروج للقطار من القضبان وقتله للعديد من المواطنين.

٩٥- ج : س : ما مدى مسئولية هيئة السكك الحديدية عن العبث بالجزره مما أدى إلى وقوع الحادث ؟

فعل الغير (ضرر احتمالي متوقع) لا يعد من قبيل لقوة القاهرة التي تعفى الهيئة من المسؤولية ولوجود عقوبة للمتسقين بالقطار وكان على الهيئة اتخاذ التدابير الكفيلة بمنع المستقلين من تسلق القطار والعبث بقاطرته مهما كلفها ذلك من أموال.

(طعن ٣١/٣٠٠ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) السنة ١٧ ص ١٩٩ وأن خطأ الغير الذي يعفى من المسؤولية قبل الراكب المضروب شرطه إلا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون وحده هو سبب الضرر).
(طعن ٤٥/٧٨٤ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٧) السنة ٣٠ ص ٧٤٢.

٩٦- د : س : ما مسئولية هيئة السكك الحديدية عن حوادث الزلزالات (المجازات) :

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :

(١) إذا صح أن مصلحة السكك الحديدية غير مكلفة - في الأصل - بإقامة حراس على المجازات (الزلزالات) لدفع الخطر من قطاراتها عن يعبرون خطوط السكك الحديدية ، إلا أنها متى أقامت بالفعل (حراسا) لإقفالها ، كلما كان هناك خطر من اجتيازها وأصبح ذلك معهودا للناس ، فقد حق لهم أن يعدلوا على أوجبه على نفسها من ذلك ، وأن يعتبروا ترك المجاز مفتوحا (أيذانا) (الكافة) بالمرور ، فإذا ما ترك (الحارس) عمله وأبقى المجاز مفتوحا حيث كان ينبغي أن يبقاه فعمله (يعد أهمالا) بالمعنى الوارد في (المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ عقوبات).

(طعن جنائي ٢٦٤٣ / ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٤) .

٢- فرضت م ١٢٢ من لائحة السكك الحديدية على (عمال المناورة)

واجبين هما :

(أ) تحذير مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالعربات وما حولها.

(ب) أن يطلبوا من المشتغلين بالشحن والتفريغ عدم البقاء بالعربات المزمع تحريكها لعملية المناورة وعدم الاقتراب منها.

وإذا كانت طبيعة التحديد تقتضى أن يكون قبل البدء بالمناورة بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالعربات وحولها بالقرب من القطار ، فإن طلب عدم الاقتراب من العربات المزمع تحريكها (بعملية المناورة) يقتضى قبل وأبان عملية المناورة لاحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير . كما أوجبت م ٢٤ من اللائحة المذكورة (تحذير الجمهور) مكان اجتياز خط السكك الحديد عندما يخشى حدوث خطر بسبب ذلك.

وما قضت به (م ١٥٢ مدنى قديم) وتكون المصلحة مسئولة عما ينشأ عنه من الضرر للغير ولا محل للتحدى بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه أو للتحدى بنص لائحة السكك الحديد على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديد بالمجازات السطحية والمزلقات ، عمومية كانت أم خصوصية — أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات أو القاطرات أو عربات السكك الحديد . وذلك متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم لا تقيد أن سائق السيارة التى كان بها للمجنى عليهم قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر ، هذا الدفاع قد يكون له شأن فى حال عدم وجود حراس للمجاز معينون لحراسته).

(ملعن ١٧/١١٦١ ق جلسة ١٠/١١/١٩٤٧).

٣- القول بأن مصلحة السكك الحديد (ملزمة) بإقامة حراس على جميع مزلقاتها ليلا ونهارا لا تقاد حرار التصادم بالقطارات — إنما يعد تدخلا فى شئونها الإدارية المحضه — فإذا رأيت أن تحرس بعض المزلقات ليلا ونهارا نظرا لأهمية موقعها ولكثرة مرور القطارات منها وأن تقيم على

السبعين الآخر حراساً مدة النهار فقط ، ليس هناك من سلطة غيرها تجبرها على اتباع نظام آخر فى الحراسة وهى يرى بمقدار حركة المرور على كل مزلقان فإذا رأت الاكتفاء بحراسة للمزلاقات نهاراً وبعد انصراف الحارس اجتازت المزلقان (سيارة) و (مشمها القطار) عند مروره (فلا مسئولية) (قبل المصلحة) فى هذا الحادث الذى تسبب فى وقوعه صاحب الميارة برعونه وعدم احتياطه ، لأنه لخطأ فى اجتياز المزلقان (قبل) التحقق من خلو الطريق ، فلا حق له فى مطالبة المصلحة بثمن السيارة ، وعليه أن يتحمل نتيجة هذه المجازفة).

(محكمة استئناف مصر جلسة ١٩٣٢/٤/٥).

٩٧. رابعا : المسئولية عن حوادث السيارات ؟

إذا قضى ببراءة السائق من تهمة القتل أو الإصابة الخطأ ، هل يجوز للمجنى عليه (المضروب) طلب التعويض من مالك السيارة؟

مفاد المواد ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات : إن الحكم الجنائى تكون له (حجيته) فى الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك من الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . فإذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور ، فإنه يتمتع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن (تعتبرها وتلتزمها) فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له ، فإذا قضت محكمة الجنب ببراءة السائق استنادا إلى تلف فرامل السيارة ، فإن ذلك لا يمنع المضروب من إقامة دعوى التعويض استنادا إلى م ١٧٨ مدنى على أساس مسئولية حارس لشيء عما يسببه من ضرر للغير ، ذلك أن الحكم الجنائى القاضى بالبراءة لم يفصل فى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية لان قولم الأول خطأ جنائى واجب الإثبات ، أما قولم الثانية (فقطا) (مفترض) فى حق هيئة النقل العام مالكة السيارة ، ويتحقق المسئولية ولو لم

يقع خطأ منها لأنها مسؤولة ناشئة عن الشيء ذاته وليس ناشئة عن الجريمة فتتلف للفرامل المفاجئ أمر خارج عن إرادة السائق المتهم ويعد سببا اجنبيا للحدث لا يحول دون مطالبة هيئة النقل العام بالتعويض. أمام المحكمة المدنية باعتبارها حارسة للسيارة وهذا (للخطأ المفترض) غير قابل لإثبات العكس ولو لم يقع من الشركة المالكة خطأ.

وترتفع المسؤولية بإثبات الحارس أن وقوع الضرر راجعا إلى عيب في الشيء مثل تلف للفرامل المفاجئ فلا يعد شيئا ناشئا عن سبب اجنبي ولو كان هذا العيب خفيا فيستحق التعويض.

(طعن ٥٣/١٩٦٩ ق جلسة / /) .

ومن أحكام النقض :

(١) قضاء المحكمة الجنائية ببراءة قائد السيارة من تهمة القتل الخطأ لانتهاء الخطأ من جانبه لا يحول دون مطالبة المتضرر (شركة للتأمين) بالتعويض استنادا إلى مسؤولية المؤمن له عن الحادث باعتباره حارسا للأشياء.

(طعن ٦٠/٣٣٧٠ ق جلسة / /) .

(٢) رفع الدعوى الجنائية (مانع قانوني) يتعذر معه على المضرور مطالبة المؤمن بحقه . ويترتب على ذلك وقف سريان التقادم (م ٣٨٢ مدني) ويعود سريان التقادم اعتبارا من تاريخ صدور حكم نهائي بإدانة الجاني أو تاريخ سقوط الدعوى الجنائية بعد رفعها . لا يغير من ذلك صدور ق ٨٥/١٩٧٦ .

(طعن ٥٣/٦١٧ ق جلسة / /) .

(٣) الأصل أن (خطأ المضرور) لا يرفع مسؤولية المسئول ، وإنما يخففها أن كان هناك ثمة (خطأ مشترك) بمعناه الصحيح ، ولا يعفى المسئول (استثناء) من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن (خطأ المضرور) هو (العامل الأول) في إحداث الضرر الذي إصابه ، وأنه بلغ من

الجسامة درجة بحيث يستغرق (خطأ المسئول).

(طعن ٢٦/٣٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥).

وبخصوص مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة :

فقضت محكمة النقض :

أن ملكية السيارة لا تقيد وحدها وبطريق اللزوم قيام (علاقة التبعية) الموجبة لمسئولية مالكا عما يحدثه من إضرار (بخطأ أى شخص) يتولى قيادتها.

(طعن ٥٧/١٥٠ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣) غير منشور.

متفرقات من أحكام النقض :

١- لا يجدى المتهم فى جريمة (القتل الخطأ) محاولته لشارك متهم آخر ، فى الخطأ الذى اتبنى عليه وقوع الحادث إذ (الخطأ المشترك) بغرض قيامه لا يخلى الطاعن من المسئولية (طعن جنائى ٢٤/٧٥٩ ق جلسة ٦/٢١/١٩٥٤).

٢- من المقرر - وفق قواعد المرور - أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة - ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ومفروض عليه تزويدها (بمرآة عاكسة متحركة) لتمكنه من كشف الطريق خلفه - وأن (الخطأ المشترك) فى مجال المسئولية الجنائية - بغرض قيامه فى جانب المجنى عليه أو الغير - لا يمنع من مسئولية المتهم - مادام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة - لما كان ذلك ، فإن الرجوع بالسيارة إلى الخلف يوجب على القائد الاحتراز والتبصر والاستيثاق من خلو الطريق مستعينا بالمرآة العاكسة ، ومن ثم فلا يرفع عنه هذا (الالتزم) والولجب (استعانته بأخر).

(طعن جنائى ٤٩/١٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧).

٣ - متى كان من الثابت فى الأوراق أن لشركة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بانتفاء رابطة السببية بين فعل السيارة المؤمن عليها لديها

— والضرر المطالب بجبره لوقوع الخطأ فى جانب المجنى عليه — مورث
المطعمون ضدهم السبعة الأوائل — وتساندت فى ذلك إلى ما شهد به (شاهد
الواقعة) فى المحضر رقم ١٤١٧/١٩٨٨ جنح قسم لمبابة من أن المورث
المذكور عبر الطريق فجأة من مكان غير مخصص لعبور المشاة متجاوزا
سيارة أوتوبيس كانت لحظة وقوع الحادث فى الجانب الايمن من السيارة
سائلة الذكر — وبأن خطأه هو الذى أدى مباشرة إلى وقوع النتيجة الضارة
— وكان البين من التحكيم المطعمون فيه أنه لم يكن بحث هذا الدفاع الجوهرى
— لم يتم بتحصيله أو يرد عليه بما يفنده ، فإنه يكون معيبا بقصور. يبطله
ويوجب نقضه.

(طعن جنائى ٧٠/٣٥٢٥ ق جلسة ٢٠٠١/٦/٥). لم ينشر.

٤) سقوط الأمطار وأثرها على الطريق الترابى فى الظروف
والملايسات التى أدت إلى وقوع الحادث من الأمور المألوفة التى يمكن
توقعها ، ولا يستحيل على قائد السيارة المتهم للتحرز منها . وأن الادعاء بأن
الحادث وقع نتيجة خطأ الغير ، أو سبب اجنبى هو (ادعاء فى غير محله)
ويسأل قائد السيارة بالتعويض ولو كان سقوط الامطار بغزاره (طعن ٧٨٤/
٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٧) (طعن ٤٦/٣٣١ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨).

٥) القضاء ببراءة سائق السيارة المؤمن عليها لدى الطاعن لقيام (سبب
اجنبى).

أثره :

لنقطاع علاقة السببية بين فعله والنتيجة الضارة وانتفاء قرينه (الخطأ
المفترض) فى جانب حارس الشئ (م ١٧٨ مدنى) . أثره : امتناع أعمال
القاضى المدنى لهذه القرينة : عله ذلك أن السبب الاجنبى من النظام العام
يعفى من المسؤولية الجنائية والمدنية المؤسسة على الخطأ المفترض لازمه
وقف الدعوى المدنية لحين صدور (حكم بات نهائى) فى الدعوى الجنائية.

(طعن ٦٩/٣٤١٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٧).

٩٨. المسؤولية عن وجود ركاب في غير الأماكن المخصصة للحمولة بمركبات النقل :

— الأماكن المخصصة للحمولة بمركبات النقل — حظر وجود ركاب أو أشخاص بها إلا بترخيص من قسم المرور (م ٩٤ من قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ٧٤ باللائحة التنفيذية لقانون المرور قبل إلغائها بالقرار ٥٣٣٠ لسنة ٩٤) مؤداه : مركبة النقل المحمول عليها — لا يؤدي بذاته إلى صلاحيتها كمركبة لنقل الأشخاص.

أشهره : التصريح بالركوب على أى جزء خارجي منها أو بالمكان المخصص للحمولة (خطأ) يستوجب المسؤولية **شرطه** : توافر باقى أركان المسؤولية التقصيرية.

(طعن ٦٤/٤٧٧ ق جلسة ٢٥/٣/٢٠٠٣).

٩٩. خامسا : من يلتزم (بالتعويض) عن ضروري الزلازل ؟

بالنسبة لمالك العقار :

طبقا (م ١٧٧ مدنى) المسؤولية هنا (مفترضة) باعتباره حارما للبناء عن الاضرار التى تنجم عن تهمد البناء كليا أو جزئيا — فلا يكلف للضرور بإثباتها.

ويقصد بالحارس :

من تولى السيطرة الفعلية على البناء ويقوم على إدارته وبمقدوره صيانتته ولو لم يكن مالكا له كوكيل المالك أو الدائن المرتهن للعقار أو مأمور الاتحاد — وبصرف النظر عن مشروعية سلطته.

ولكن للحارس دفع المسؤولية بإقامة الدليل عن أن التهمد ليس راجعا إلى الأهمال في صيانة أو ترميم العقار وإنما يسند الضرر إلى (الهزات الأرضية) نتيجة (زلازل) وهو من ضروب القوة القاهرة أو الحادث الفجائى حيث يجتمع فيه شرطان :

(١) استحالة دفعه.

(٢) عدم إمكان توقعه.

فيتحقق هنا (السبب الأجنبي) الذي لا يد للمدين فيه.

لكنه يلتزم بالتعويض (طبقاً م ١٦٥ منى).

وبالنسبة لبناء الأيل المستوط :

فقد لقرت م ٢/١٧٧ منى حكماً لجازت فيه لمن كان مهتداً بضرر قد يصيبه من هذا البناء ، مطالبة المالك باتخاذ ما يلزم من التدابير الضرورية لدرء الخطر ، فإذا رفض المالك ، جاز الحصول على (إذن المحكمة) باتخاذ تلك التدابير على حساب صاحب البناء.

وقد أوجبت م ٨٥٩ منى لخاصة بملكية الطبقات : على صاحب السفلى والمجالات التجارية والمكاتب الإدارية القيام بأعمال الترميمات الضرورية لمنع سقوط العلو ، فإذا امتنع عن القيام بها فللقاضى الأمر ببيع السفلى ، وللقاضى الأمور المستعجلة الأمر بإجراء الترميمات للعاجلة أعمالاً للوظيفة الاجتماعية للملكية.

وقد نصت (م ٨٦٠ منى) أنه فى حالة تهدم البناء يجبر المالك على إعادة سفلى البناء تمكيناً لصاحب العلو من إعادة بناء العلو ، فإن امتنع فللقاضى الأمر ببيع السفلى إلا إذا طلب صاحب العلو أن يعيد هو بناء السفلى على نفقة صاحبه ، وفى هذه الحالة لصاحب العلو حق منع صاحب السفلى من السكنى والانتفاع حتى يؤدي ما فى ذمته.

مسئولية الدولة أزاء مضرورى الزلازل :

تعويض مضرورى للزلازل (نقداً) ، أو (عيناً) بإيجاد مساكن بديلة حفاظاً على التكافل الاجتماعى بين أبناء الوطن وهى (غير ملزمة قانوناً) بالتعويض مادام لم يصدر منها (خطأ ما).

فإذا ثبت خطأ الإدارة أو خطأ موظفيها :

فإننا أمام حالتين :

١) الأخطاء المباشرة :

كتقاعصها عن إنشاء (محطات الإنذار المبكر) لرصد الزلازل والتي لها دورها في جفر المواطنين على الاحتماء بالأماكن المؤمنة.

أيضا سوء تنظيم المرفق العام كنرك مهندس للتنظيم المدارس الأكلة للمقوط التي تداعت من الزلازل دون إجراء ، كإزالتها بالطريق الإدارى.

٢) الأخطاء غير المباشرة :

وكمثال نكسول المدرس وامتناعه عن الأشراف على تلاميذه لحظة وقوع الزلازل مما أشاع الذعر والفوضى بين الطلاب وأدى إلى وفاة بعضهم نتيجة اندفاعهم الفوضى للخروج من المدرسة طلبا للنجاة مما يشكل خطأ فى جانبه تسأل الإدارة بطريق التبعية عن خطأ تابعها (طبقا م ١٧٤ مدنى).

وللإدارة أن ترجع على موظفيها مرتكبى الخطأ (مهندس التنظيم — والمدرس) فى الحدود التي يكونوا فيها مسئولين عن (الضرر الواقع) (طبقا م ١٧٥ مدنى).

كما لها أن ترجع على المهندس المعمارى الإثنائى والمقاول (متضامنين) لدى وقوع تهديم كلى أو جزئى فيما شيدوه من مبان أو أقاموه من منشآت خلال مدة (عشر سنوات) من تاريخ تسليمهم الأعمال حتى ولو كان التهديم ناشئا عن (عيب فى الأرض) طبقا (م ١٦٥ مدنى).

١٠٠- سادسا : هل يجوز التعويض عن اساءة استعمال حق التقاضى ؟

ج-١) حق الانتحاء إلى القضاء من الحقوق العامة التي تثبت للكافة ، إلا أنه لا يسوغ لمن يباشر هذا الحق ، الإحتراف به عما وضع له واستعماله استعمالا كيديا ابتغاء مضره الغير ، وإلا حقت (المساعلة بالتعويض) سواء اقترن هذا القصد فى هذا الخصوص بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم يقرن به تلك النية ، طالما أنه كان يستهدف بدعواه اللد فى الخصومة ابتغاء مضارة خصمه ، فإذا طلب شخص اشهار إفلاس تاجر ولم يكن يقصد من دعواه إلا الأضرار بالتاجر والكيد له دون وجه حق فإنه يكون (ملزما بالتعويض).

(طعن ٢٥/٢٦٣ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٥٩) (طعن ٣٤/٣١٠ ق جلسة ٢٨/١٢/٦٧) (طعن ٣٥/١٨١ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٦٩).
(٥٩/٩٣٠٦ ق جلسة ٤/٢٩/١٩٩٣) (طعن ٥٨/٢٧٩٧ ق جلسة ١٩/١١/١٩٩٢) (طعن ٦١/١٠١٩ ق جلسة ٤/٢٦/١٩٩٣).

٢) مؤدى المادتين الرابعة والخامسة (مدنى) أن من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسؤولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير واستعمال الحق يكون غير مشروع إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير وهو مالا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة في استعمال الحق ، وحقا (التقاضى والدفاع) من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكا أو زودا عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت انحرافه عن الحق للمباح إلى اللدند فى الخصومة وللعنت مع وضوح الحق انتفاء الإضرار بالخصم فإذا تبين أن المدعى كان مبطلا فى دعواه وأن لم يقصد الا مضارة خصمه والنكايه به فإنه لا يكون قد باثر حقا مضرر فى القانون بل يعد عمله (خطأ) يسأل عن تعويض الضرر المترتب عليه.

(طعن ٤٣٨/٤٣ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٧٧) (طعن ٥١/١٣٩ ق جلسة / /) (طعن / / ق جلسة ٢٦/٦/١٩٧٢).

٣) ويلاحظ أن م ١٨٨ مرافعات تنص على أنه يجوز للمحكمة أن تحكم بالتعويضات مقابل النفقات الناشئة عن دعوى أو دفاع قصد بهما الكيد، وطلب التعويض عن إساءة استعمال حق التقاضى يجوز طرحه على المحكمة التى تنظر الدعوى الأصلية وذلك فى صورة (طلب عارض) حيث تنص م ١٢٥ مرافعات بأن للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة طلب الحكم له بالتعويضات عن ضرر لحقه من الدعوى الأصلية أو أى إجراء فيها .

ويجوز للمضرور رفع دعوى مبتدأة بطلب التعويض عن إساءة خصمه لحق التقاضى أو حق الدفاع ويجوز للمستأنف عليه مطالبة المستأنف بالتعويض (طبقا م ٢٣٥ مرافعات) إذا كان الاستئناف قصد به مجرد (الكيد).

وإذا تضمنت الدعوى طلب الحكم للدائن (بالفوائد) - إلا أنه تسبب (بسوء نية) وهو بطلب بحقه فى (إطالة أمد النزاع) ، فالقاضى طبقا (م ٢٢٩ مدنى) (خفض الفوائد) سواء قانونية أو اتفاقية ، لو لا يقضى بها إطلاقا .

٤) وحيث أن هذا ألفى مردود بما ورد فى أسباب الحكم الابتدائى التى أخذ بها الحكم المطعون فيه من أن الحارس على التركة كان (سئ النية) فى ادعائه إذ دعمه (بأوراق مزورة) فقد محا عبارة فيلم (بنت الاكابر) من العقد المحرز بين المرحوم / أنور وجدى والمخرج حلمى رفته لتحل محلها عبارة فيلم (الأرملة للظروب) محل للنزاع دون علم هذا الأخير ، كما زور الأيصال المحرز على (المخرج حلمى رفته) بقبض مبلغ ألف جنيه عن فيلم آخر غير الفيلم موضوع النزاع وقدم هذا الأيصال لمحكمة للنظر بأمر حجز أموال المطعون ضده الأول والتشهير بسمعته وشل نشاطه فى تحصيل إيرادات الفيلم - ولما كان حق الالتجاء إلى القضاء مقيد بوجود مصلحة جنية ومشروعة فإذا ما تبين أن للمدعى كان مبطلا فى دعواه ولم يقصد بها إلا مضارته خصمه وللتكاية به ، فإنه لا يكون قد باشر حقا مقرر له فى القانون ، بل يكون عمله (خطأ) يجوز الحكم عليه (بالتعويض) لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وقد ثبت لديه أن الطاعن قد رفع دعواه بسوء نية مستهدفا للنيل من خصمه قضى بإلزامه بالتعويض فإن ذلك للحكم لا يكون مخالفا للقانون.

(طعن ٣٠/١٧٤ ق جلسة ١٨/٢/١٩٦٥) (السنة ١٦ ج ١ ص ١٨٧).

٥) إساءة استعمال الحق حالاته : (م ٥ مدنى) تحقق المسؤولية بتوافر نية الاضرار (إيجابا أو سلبا) . الموازنة بين المصلحة الميتغة وبين الضرر الواقع معيارها مادى : لا عبرة بالظروف للشخصية للمتنتع أو المضرور يسرا أو عسرا (طعن ٥١/١٤٧١ ق جلسة ٦/٦/١٩٨٥) (طعن ٥٩/٢٨٤٥ ق جلسة ١١/٢٣/١٩٩٥).

٦) استعمال الحق لا يكون (غير مشروع) إلا إذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير . وهو ما لا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من استعمال الحق ، وكان حقا التقاضى والدفاع من (الحقوق المباحة) ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكا بحق يدعيه أو دفعا لادعاء يقام عليه إلا إذا ثبت أنحرافه عن (الحق المباح) إلى الدد فى الخصومة واللعنت مع وضوح الحق ابتغاء الاضرار بخصمه.

(طعن ٥٤/٢٣٤٤ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٤).

متى يصبح حق الدفاع (جريمة) تلزم بالتعويض ؟

(الاصل أن حق الدفاع (مشروع) طبقا (م) ٦٩ دستور مصر الدائم لسنة ١٩٧١) ولكنه (مقيد) بالقدر اللازم لاقتضاء الحقوق التى يدعيها الخصم أو النود عنها ، فإذا ما انحرف فى استعمال هذا الحق أو تجاوزه بأن نسب إلى خصمه أمور شائنة ماسة باعتباره وكرامته من عبارات سب أو قذف تعد جريمة كان ذلك (خطأ) منه يوجب مسئوليته عما يلحق الخصم من (ضرر) (بالتعويض) ولو كانت هذه الأمور (صحيحة) مادام الدفاع فى الدعوى لا يقتضى نسبتها إليه . ويجب مساملة للخصم عنها مذنبا (بالتعويض).

(طعن ٥٨/٢١٧ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥).

١٠١- سابعا : س: مسئولية القاضى عن إصداره حكم خاطئ ترتب عليه ضرر للمتناقضى ؟ هل يسأل ؟ وما معيار الخطأ الموجب للمسئولية ؟ وهل يجوز الحكم عليه بالتعويض ؟

ج(الاصل : عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرف أثناء عمله لأنه خلال قيامه بمباشرة العمل المسند إليه ، إنما يستعمل حقا مخول له قانونا وسلطته فى ذلك (تقديرية) لحكمه توخاها المشرع هى توفير الطمأنينة للقاضى فى عمله وإحاطته بسياج من الحماية يجعله فى مأمن من كيد العابثين الذين يحاولون النيل من كرامته وهيبته برفع دعاوى كيدية ضده لا لشيء إلا لمجرد التشهير به استنادا إلى أن القانون قد منح المسبيل أمام

المتقاضين للطعن في الأحكام لتدرك ما يكون للقاضي قد وقع فيه من (خطأ) أثناء مباشرته لعمله.

إلا أنه حفاظاً على حقوق المتقاضين فقد قرر مسؤولية القاضي إذا انحرف عن واجبات وظيفته وأساء لستعمالها فقرر في (م ٤٩٤ مرافعات) جواز مخاصمة القاضي متى وقع منه أثناء مباشرة عمله (خطأ) (مهنى جسيم) وبخصوص معيار ذلك الخطأ وضوابطه قضت محكمة النقض في (الطعن ٥٨/٤٦٤ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨) و(الطعن ٥٨/٦٢٢ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٠) لم ينشر (للخطأ المهنى الجسيم يقصد به الخطأ الذي يرتكبه القاضي لوقوعه في غلط فاضح ما كان ليساق إليه لو اهتم بواجباته الاهتمام العادى أو لاهماله في عمله اهمالاً مفرطاً يستوى أن يتعلق ذلك بالمبادئ القانونية، أو بوقائع القضية الثابتة في ملف الدعوى، وأن تقدير جسامته الخطأ يعتبر من (مسائل الواقع) التي تدخل في التقدير المطلق لمحكمة الموضوع التي تعرض عليه دعوى المخاصمة) ويخرج من دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضي لفهم الواقع في الدعوى وكل رأى أو تطبيق قانونى يخلص إليه بعد امعان النظر والاجتهاد واستنباط الحلول القانونية المطروحة عليه ولو خالف في ذلك أحكام القضاء وآراء الفقهاء.

وإذا تبين للمحكمة التي تنظر دعوى المخاصمة أن القاضي المخاصم قد وقع في (خطأ مهنى جسيم) أثناء مباشرته عمله فإنها تقضى بصحة المخاصمة وتحكم على القاضي (بالتعويضات) المترتبة على هذا الخطأ وما ترتب على من (ضرر للمتقاضى) إلى جانب المصروفات التي تكبدها في دعواه إلى جانب (بطلان) تصرف القاضي الذي جاء مشوباً بهذا الخطأ المهنى الجسيم.

لما إذا رفضت المحكمة دعوى المخاصمة فإنها تحكم على رافع دعوى المخاصمة (بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه) و (مصادرة الكفالة) التي اودعها عند التقرير برفع دعوى للمخاصمة ومقدارها ٢٠٠ جنيه مع التعويض أن كان له مقتضى أو محل أو وجه (طبقاً م ٤٩٩ مرافعات).

١٠٢س) هل يعد (خطأ مهني جسيم) فهم القاضى للقانون على نحو معين أو استنتاجه أمرا ولو كان استنتاجه غير سليم أو خطؤه في استخلاص الوقائع أو في تفسير القانون ؟

ج) قضت المحكمة الإدارية العليا الدائرة الثانية بجلسته ١٩٩٤/٢/١٩ :

(دعوى المخاصمة هي دعوى من نوع خاص أفرد لها المشرع في قانون المرافعات احكاما خاصة وإجراءات معينة تسرى جميعها على (أعضاء) وممثلين محاكم مجلس الدولة نظرا لعدم تضمين قانون مجلس الدولة احكاما تنظم دعوى مخاصمة أعضاء مجلس الدولة على نهج ما جاء في قانون المرافعات.

ولأنه وأن كانت دعوى مخاصمة للقضاء ذات طبيعة خاصة وإجراءات معينة إلا أن هذا لا يخلع عنها صفة للدعوى ولا يطلها من ملططات رافعها ولا يفرض المضى بها حتى الفصل فيها ولا يمنع من ترك الخصومة فيها أو التنازل عنها.

وقد استقر للفقهاء والقضاء على تفسير (الخطأ المهني الجسيم) بأنه هو الخطأ الذى ينطوى على أقصى ما يمكن تصوره من الإهمال فى أداء الواجب فهو وأعلى درجات الخطأ ، ويكون ارتكابه نتيجة خطأ فادح ما كان ليساق إليه القاضى لو اهتم بواجباته الاهتمام العادى او بسبب اهماله اعمالا مفرطا يعبر عن (خطأ فاحش) مثل الجهل للفاضل بالمبادئ الاساسية للقانون فلا يعد خطأ مهني جسيم فهم القاضى للقانون على نحو معين ولو خالف فيه اجماع الشراح ، ولا تقديره لواقعة معينة ، أو إساءة استنتاجه أو الخطأ فى استخلاص الوقائع أو تفسير القانون أو قصور الاسباب ، فيخرج من دائرة الخطأ : كل رأى أو تطبيق قانونى يخلص إليه القاضى بعد إمعان النظر والاجتهاد فى استنباط الحلول للمسألة القانونية المطروحة ولو خالف فى ذلك احكام القضاء أو آراء الفقهاء .

وقد نصت (م ٤٩٤ مرافعات) على جواز مخاصمة القاضى فى

أحوال:

١- إذا وقع من القاضى (غش أو تدليس أو خطأ مهنى جسيم).

٢- إذا امتنع للقاضى عن الفصل فى قضية صالحة للحكم.

٣- فى الأحوال التى يقضى فيها القانون بمسئولية القاضى والحكم عليه بالتعويضات وهذه الأحوال وردت على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها أو التوسع فيها.

فالفش : هو انحراف القاضى فى عمله عما يقتضيه القانون بسوء نية لاعتبارات خاصة.

والفيلس : هو انحراف القاضى بقبول منفعة مالية لنفسه أو لغيره لا يستحقها.

والخطأ المهنى الجسيم : هو الانحراف عن الحياد ، بمعنى أنه الخطأ المهنى الذى يرتكبه القاضى لوقوعه فى (غلط فاضح) ما كان ليساق إليه أو اهتم بواجباته الاهتمام العادى أو اهماله فى عمله اهمالا مفرضا ، يستوى أن يكون فى فهم وقائع القضية المثبتة فى ملف الدعوى أو عدم الدراية بالمبادئ القانونية المستقرة.

ويقصد بإنكار العدالة : هو رفض القاضى صراحة أو ضمنا الفصل فى دعوى صالحة للفصل فيها ، والذى بهم هنا هو (ثبوت ولقعة الامتناع).

مع ملاحظة : عدم الخلط بين إنكار العدالة (بمعنى الامتناع عن الفصل فى الدعوى) ، وبين الامتناع عن نظر الدعوى.

وتنص (م ٤٩٤ مرفعات) على جواز مخاصمة القاضى فى الأحوال الأخرى التى يقضى فيها القانون بمسئولية القاضى **وكمثال :** إذا أبطل الحكم لعدم إيداع القاضى مسودته فإنه يكون متسببا فى (الحكم بالبطلان) وبالتالي يلزم (بالتعويضات) ودعوى المخاصمة هى دعوى (بطان تصرف القاضى) ترفع بتقرير فى قلم كتاب محكمة الاستئناف التابع لها القاضى يوقعه طالب للمخاصمة أو وكيله بتوكيل خاص.

ومن أحكام النقض :

١) عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله
الاستثناء : مسئولية إذا (تحرف) عن واجبات وظيفته أو إساء استعمالها —
أحوال مساعلة القضاة — ورودها على سبيل الحصر فى أحوال مخاصمة
القضاة (م ٤٩٤ مرافعات) الغش والخطأ المهنى الجسيم : ما هية كل منهما ؟
تقدير جسامه الخطأ من سلطة محكمة للموضوع.

(طعن ٥٨/٧٦٤ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨).

٢) الخطأ المهنى الجسيم هو الخطأ الذى يرتكبه القاضى لوقوعه فى
(غلط فاضح) ما كان ليساق إليه أو اهتم بواجباته الاهتمام العادى أو لإهماله
فى عمله (إهمالا مفرطا) يمتوى فى ذلك أن يتعلق بالمبادئ القانونية أو
بوقائع النزاع الثابتة فى الملف الدعى أما الغش فهو تحريف القاضى فى
عمله عما يقتضيه القانون قاصدا هذا الانحراف لما يثار لأحد الخصوم
الدعى أو نكايه فى خصم ، أو تحقيقا لمصلحة خاصة للقاضى.

(طعن ٤٦/٩٢٠ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١٤).

٣) الخطأ المهنى الجسيم هو الخطأ الفاحش الذى يبلغ من جسامته أن
يدل بذاته على (نية الغش) لولا أن الحدود تدرأ بالشبهات فهو (خطأ) لا يعلوه
فى سلم الخطأ درجة ولا ينقصه ليصبح (غشا) سوى أن يقرن (بسوء النية).
(استئناف المنصوره جلسة ١٩٧٨/٢/٢) مجله قضايا الحكومة لسنة
١٩٧٨ العدد ٢ ص ١٩٧.

٤) مؤدى م ٣/٤٩٤ مرافعات : باشتراطها جواز المخاصمة أن يكون
القانون قد نص على مسئولية القاضى عن المخالفة وعن التعويض عنها ،
ولا يصح القياس فى هذه الحاة على حكم (م ١٧٥ مرافعات) التى تنص على
مسئولية القاضى عن التعويض فى حالة عدم إيداع (مسودة الحكم) ملف
للدعى فور صدوره ، مما يترتب عليه (بطلان الحكم) لأن تقرير مسئولية
القاضى عن أعماله بدعى المخاصمة استثناء وردت فى القانون فى حالات

معينة على سبيل الحصر فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها.

(طعن ٥٦/٤١٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٩١).

١٠٣- ثامنا : هل يستحق المعتقل تعويضا عن الاعتقال والتعذيب ؟

والجواب أن (لمر الاعتقال) (قرار إداري) والنزاع الناشئ عنه يمثل (منازعة إدارية).

وتتنوع محاكم أمن الدولة للمشكلة طبقا ق ١٩٨٠/١٠٥ إلى ٣ أنواع :

١- محاكم أمن دولة عليا :

تختص بنظر الجنايات المنصوص عليها في قانون للوحدة الوطنية رقم ٧٢/٣٤ ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧/٢ بشأن حرية الوطن والمواطن وق ٧/٤ بشأن الأحزاب السياسية والجرائم الناشئة عنها والمرسوم بقانون ١٩٥/١٦٣ بشأن التسعير الجبري وأحكامها نهائية لا يجوز الطعن عليها إلا بالنقض والتماس إعادة النظر (م ٨ ق ١٩٨٠/١٠٥).

٢- محاكم أمن دولة جزئية :

وتختص بمنازعات قانون ٧٧/٤٩ وأحكامها قابلة للطعن أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنح المستأنفة.

٣- محاكم أمن دولة خاصة :

ومن أحكام المحكمة الإدارية العليا : وأحكام النقض :

١) وقد قضت المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة : أن القضايا التي يستهم فيها الأفراد بجريمة من جرائم القانون العام ، لا يجوز إحالتها إلى محاكم أمن دولة خاصة ، أو محاكم أمن دولة طوارئ.

٢) وقضت في (الطعن ٢٧/٢٤٢٢ ق الدائرة الرابعة) : (أن القانون يسمح باعتقال الأشخاص الخطرين على الأمن والنظام العام فقط ، ويجب أن تكون هناك وقائع جدية منتجة للدلالة على أن الشخص خطر على الأمن والنظام حتى يكون اعتقاله جائزا قانونا ، وتكييف هذه (الوقائع) ليس حقا

لجهة الإدارة وفقاً لما تراه ، وإنما هي مسألة قانونية يخضع فيها (جهة الإدارة (الرقابة القضاء) الذى يتحقق من (مشروعية قرار الاعتقال) و(بانقضاء ركن المسبب) يكون (قرار الاعتقال) (مخالفا للقانون) ويكون (خطأ) من (الجهة الإدارية) يترتب عليه حق للشخص المعتقل فى التعويض عن الأضرار المادية والأدبية للاعتقال).

٣) قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعن بطلب تعويضه عما لحقه من ضرر نتيجة تعذيبه خلال فترة اعتقاله تأسيساً على طول المدة بين الادعاء بحصول التعذيب وبين المطالبة بالتعويض عنه ، وتضارب الأقوال للشاهد الأول من شاهدى الطاعن وأن الشاهد الثانى لم يقل أنه شاهد تعذيبه حين أن طول المدة المشار إليها لا يفيد عدم حصول التعذيب ، كما ورد بأقوال شاهدى الطاعن مشاهدتهما فى فترة اعتقالهما معه بعض وقائع تعذيبه (فساد فى الاستدلال).

(طعن ٦٧/٦٧٤٩ ق جلسة ٢٣/٢/٢٠٠٠).

٤) عدم اشتراط الإثبات الكتابية لإثبات سبق الاعتقال . الإصابة ليومت شرطاً لإثبات وقوع التعذيب . إثبات الإصابة لا يشترط فيه (الكتابة).

(طعن ٦٣/٢٢٢٠ ق جلسة ١٥/١١/٢٠٠٠).

٥) الدعاوى الناشئة عن (التعذيب) الذى ترتبته السلطة ضد الأفراد عدم سقوطها بالتقادم . مسئولية الدولة عنها دون قصرها على (مرتكبى التعذيب والجهات التى يتبعونها) عله ذلك : م ٥٧ من الدستور والمادتان ٢ ، ٤ من اتفاقية مناهضة التعذيب المصدق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٦/١٥٤.

(طعن ٥٨/٢٨٨ ق جلسة ٢٨/٧/١٩٩٢).

٦) التعويض عن (تعذيب وقع بالسجون) . المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية التى تأتيتها (جهة الإدارة) . اختصاص (القضاء العادى) بها . طلب (التعويض) عن تعذيب وقع بالسجون تختص به (المحاكم العادية).

(طعن ٥٩/٨٧ ق جلسة ١٩٩٣/٥/١٢).

٧) (رئيس الجمهورية) صاحب (الصفة) في تمثيل الدولة في دعاوى التعويض عن وقائع التعذيب والاعتداء على الحقوق والحريات العامة . وأن تمثيل (الوزير المختص) لا يسلب رئيس الجمهورية صفة تمثيل الدولة عليه ذلك المواد ٧٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ من دستور جمهورية مصر للدائم سنة ١٩٧١ .
(طعن ٥٨/٢٨٨ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٢٨).

١٠٤- تاسعا : هل يجوز تعويض المحبوس احتياطيا إذا (حفظ التحقيق) أو (قضى ببراءة المتهم) ؟

والجواب : أن من يحبس احتياطيا ثم لا يقدم للمحاكمة لما سبق ، أو يقدم للمحاكمة ويصدر حكم نهائي ببراءته — يكون قد تحمل اضرارا مادية وأدبية من جراء هذا الحبس.

وقد جاء بتوصيات الحلقة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعى بدمشق أكتوبر ١٩٧٢ والمؤتمر الثامن منه بالرباط ديسمبر ١٩٧٧ (القرار مبدأ التعويض عن الحبس الاحتياطى إذا صدر قرار بالوجه لإقامة الدعوى أو ثبت براءة المتهم (بحكم بات) بشرط ترتيب (ضرر جسيم للمتهم) من جراء ذلك ومسئولية الدولة عن تعويض ذلك المحبوس احتياطيا). ولا يوجد نص قانونى (فى مصر) يعطى الحق فى التعويض عن الضرر الناجم عن الحبس الاحتياطى ، إلا أن دستور مصر الدائن سنة ١٩٧١ أورد فى م ٥٧ منه : أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة لمواطنين وظيفها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون (جريمة) لا تسقط الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عنها (بالنقادم) وتكفل الدولة (تعويضا عادلا) لمن وقع عليه الاعتداء.

ونرى أنه يجب أن يمتد نطاق هذا النص ليشمل ما يقع من موظفى السلطة القضائية بتعديل الدستور وتعديل قانون الإجراءات الجنائية تبعا لذلك.

١٠٥- عاشرًا : مسؤولية الصحفي عن النشر والنقد ؟

١- إذا كان (مسند أباحه) حق النشر والنقد هو (استعمال الحق وما يقتضيه من وجوب توافر الشروط العامة لهذا الاستعمال ومنها صحة الواقعة أو الاعتقاد بصحتها وطابعها الاجتماعي كشرط لتحقيق المصلحة الاجتماعية التي تقوم عليها تلك الإباحة ، ذلك لأن للمجتمع لا يستفيد من نشر خبر غير صحيح ، أو نقد يقوم على تزييف الحقائق وتضويعها ، أو يتناول واقعة تمس الحياة الخاصة لشخص معين ولا تهم المجتمع في شيء ، كذلك يشترط لإباحة هذين الحقيقتين : موضوعية العرض واستعمال العبارة الملائمة ، وتعني أن يقتصر الصحفي أو الناقد على نشر الخبر أو توجيه النقد بأسلوب موضوعي فلا يلجأ إلى أسلوب التهكم والسخرية ، أو يستعمل عبارات توحى لقارئه بمذلول مختلف أو غير ملائمة ، أو أقصى من القدر المحدود الذي يقتضيه عرض الواقعة أو التعليق . فإنه وأن كان للناقد أن يشتد في نقد أعمال خصومه ويقسو عليهم إلا أن ذلك مشروط بعدم تجاوز حق النقد المباح فإن تعداه إلى حد الطعن والتشهير والتجرح فقد حقت عليه كلمة للقانون.

ومعيار ملائمة العبارة ضابطة هو ثبوت ضرورتها لتعبير الناقد عن رأيه بحيث يتبين أنه لو كان قد استعمل عبارات أقل عفا فإن فكرته لم تكن لتحتل بالوضوح والهدف والتأثير المرجو والمنشود . ولقاضي الموضوع سلطة تقديرية مطلقة في تقدير التناسب بين العبارات من حيث شدتها والواقعة موضوع النقد بهدف تحقيق الصالح العام للمجتمع وليس التشهير أو الانتقام.

(طعن ١٥١٢/٥٩ ق ج ٨/٢/١٩٩٥).

٢- أن حرية الصحفي في نشر ما يحصل عليه من انباء ومعلومات : ليست بالفعل للمباح على إطلاقه ، وإنما هي (محدودة) بالضوابط المنظمة لها مناهضها المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة ، واحترام الحياة الخاصة للمواطنين وعدم الاعتداء على شرفهم ومسمعتهم.

ذلك أن حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادى ولا يمكن أن تتجاوزها الا بتشريع خاص وبالتالي فإنه يلتزم بأن يكون النشر لمعلومات صحيحة وفى إطار المقومات الاساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة ، واحترام الحياة الخاصة للمواطنين وعدم الاعتداء على شرفهم وسمعتهم ذلك أن حرية الصحفي لا تتعد على حرية الفرد وأن عليه التزام بأن يكون النشر لمعلومات صحيحة وفى إطار مقومات المجتمع وعدم الاعتداء على شرف وسمعة المواطنين ، لأن المساس بالشرف والسمعة متى ثبتت عناصره هو ضرب من ضروب (الخطأ) الموجب للمسئولية يكفى فيه : أن يكون المعتدى قد انحرف عن السلوك المألوف للشخص (المعتاد) (بعدم التأكد من صحة الخبر).

(طعن ٥٨/٥٢٧ ق جلسة ٥٨/١١/٢٩ ١٩٩٤).

٣- إقامة الحكم قضائه برفض الدعى على ما ذهب إليه ... أن ما سلكته صحيفة الأهرام القاهرية بنشر الخبر موضوع الدعاى أو غيره طالما تضمن النشر للخبر الإشارة إلى المصدر الذى تلقى فيه المراسل للخبر فلا يثريب على الصحيفة طالما أن هذا المصدر مشهود له عالمياً بأن يتحرى الصحة والصدق ويتناقل عنه أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة فإن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون - وقد حجب هذا (الخطأ) عن استظهار مدى توافر التسرع وعدم التحقق من صحة الخبر المتعلق باتهام الطاعن بالتآمر مع دولة لجنبية على سلامة وأمن وطنه وأثر ذلك على (قيام ركن الخطأ) (الموجب (الحكم بالتعويض) أو انتفاؤه مما يعيبه بالقصور فى التمييز.

(طعن ١٨٤٤ / ٥٢ ق جلسة ١٧/٦/ ١٩٩٠).

وللناقد نقد أعمال خصوصية بشرط :

(١) عدم تعدية حق النقد للمباح.

(٢) عدم خروجه إلى التشهير والتجريح وإلا التزم (بالتعويض).

(طعن ٦٩/٢٩٧٢ ق جلسة ١/٣/ ٢٠٠٠).

وإباحة حق النشر والنقد شرعياً :

(١) صحة الواقعة موضوع للنشر أو الاعتقاد بصحتها.

(٢) واقتضار الناقد على نشر الخبر أو عرضه للنقد باملوب موضوعي مع استعمال العبارة الملائمة وقيام حسن النية ، بأن يكون الهدف (تحقيق مصلحة المجتمع) وليس التشهير أو التجريح أو الانتقام — أو استعمال أسلوب التهكم والسخرية ، أو استعمال عبارة توحى للقارئ مدلول مختلف أو غير ملائم أو لقسى من القدر المحدود الذى يقتضيه عرض الواقعة أو التعليق عليها — مجاوزة ما سبق أثره : مسئولية الناقد بالتعويض.

(طعن ١٥١٢/٥٩ ق جلسة ١٩٩٥/٢/٨).

كما أن : (المساس (بالشرف والسمعة) متى ثبتت عناصره (خطأ) موجب للمسئولية (عدم التأكد من صحة الخبر) انحراف عن السلوك المألوف للشخص المعتاد . كفايته لتحقيق هذا الخطأ.

(طعن ٥٨/٥٢٧ ق جلسة ١٩٩٤/١/٢٩).

ومن تطبيقات محكمة النقض فى هذا الصدد :-

١- خطأ الناشر الموجب للمسئولية المدنية : عدم اشتراط (سوء النية) لديه لتحقيقه . يستوى أن تكون العبارة المنشورة منقولة عن الغير أو من إنشاء (الناشر) . مؤداه : نشر للجريدة التى يمثلها المطعون ضدها أن الرقابة الإدارية أحالت الطاعن إلى النيابة العامة لاستغلاله سلطة نفوذه . أثناء التحقيق وقبل أن يقول القضاء كلمته (بحكم نهائى) . اتهام له من الجريدة بمس بسمعته قبل تحديد موقفه بصفة نهائية . اعتباره (خطأ) موجباً للمسئولية المدنية . رفض الحكم المطعون فيه دعوى الطاعن بالتعويض مؤسداً قضاءه على أن ما نشرته الجريدة لم يتعد نقل تقرير الرقابة الإدارية إلى النيابة العامة . مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه (طعن ١٨٨٣/٦٢ ق جلسة ١٩٩٨/٧/٩) . ذلك أن (حصانة النشر) قاصرة على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام الصادرة بجلاسة علنية وعدم امتدادها إلى التحقيق الابتدائى أو

التحقيقات الأولية أو الإدارية . مخالفة ذلك أثره : تحمل الناشر مسؤولية نشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يتخذ فيها من ضبط أو حبس أو تفتيش أو اتهام أو إحالة إلى المحاكمة.

(طعن ١٨٣٣/٦٢ ق جلسة ١٩٩٨/٧/٩).

٢- دعوى الطاعنين بالتعويض (الإساءة المجلة) المطعون ضدها حق النشر والنقد الفصل فيها مقتضاه : وجوب بحث وتمحيص المقال المنشور وما إذا كانت عباراته التزمت الضوابط المنظمة لحق النشر والنقد وأن قوة العبارة اقتضتها ضرورة تجليه وإظهار قصد الناقد وأن رآئها (المصلحة العامة) وليس الطعن والتجريح . القضاء برفضها تأسيسا على أن لتطرف الدينني (وباء يجب استتصاه) ولا ضير في نشر الصور الإباحية لشيوعها والفهما وأن مسلك الطاعنين في محاربتها تتدخل مرذول في شئون الآخرين وأن المجلة تغيت (المصلحة العامة) . عدم وقوف الحكم على عناصر الدعوى وانتغالها بهذه الآراء التي لا صلة لها بموضوعها.

مؤداه : قيامه على غير أسباب تحمله (قصور وفساد في الاستدلال) . ذلك أن النقد المباح : هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو لطم من كرامته . وأن تناول قضايا النشر باعتبارها من الأحداث العامة ليس بالفعل المباح على إطلاقه.

فبالضوابط المنظمة له مناطها : المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحقوق العامة وفيها احترام حرية الحياة الخاصة للمواطنين وعدم الاعتداء على شرفهم وسمعتهم وانتهاك محارم القانون . فالناقد أن يشتد في نقد أعمال خصومه بشرط عدم تعديه حق النقد المباح وأن خروجه عن ذلك إلى الطعن والتشهير والتجريح مؤداه وأثره : تحقق مسؤوليته وأنه لا يجوز عرض الصور والإعلانات وغيرها المنافية للأداب العامة (المانتان ١٧٨ ، ١٧٨ مكرر ١ عقوبات) وأن انحراف المجلة المطعون ضدها عن حق النشر والسند وانطواء ما نشرته من طعن في سمعة الطاعنين وتجريحها وزارية

بالقسم الدينية والناهضين لحمايتها آثره : وجوب تعويض الطاعنين عما أصابهم من ضرر أدبي من جراء ذلك.

(طعن ٢٩/٢٩٧٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١).

وقبل أن ننهي حديثنا عن الصحافة ولأهمية هذا الموضوع نعرض لـ
٣ نقاط هامة :

الأولى : بخصوص نشر ما يسبق المحاكمة من إجراءات الاستدلال والتحقيق ؟

فالقاعدة : هي السرية المطلقة ، فلا يسمح للجمهور (بمشاھنتها) (م ١٧٥ إجراءات جنائية) وبالتالي فليس للصحف أو أى وسيلة إعلام نشر أو إذاعة ما يتم من إجراءات كالقبض والحبس وتوجيه الاتهام ، ويبرر تلك السرية : أن الجريمة لم تكتشف بعد ملائمتها ويمعى التحقيق إلى التقيب عن كل (الأدلة) التى تكين للمتهم أو تبرئه . وأن السرية تتجلى أهميتها فى ناحيتين :

الأولى : هى عدم تمكين الجناة من إخفاء الأدلة أو تشويهها والثانية تكفل أن يظل المحقق بعيدا عن تحياز وسائل الإعلام ضد المتهم أو تعاطفها معه إظهارا للحقيقة وتحقيقا للعدالة ويستوجب اصل البراءة الذى قدره الدستور فى م ٦٧ منه هذه السرية صونا لكرامة الإنسان فقد يتمكن من هدم كل ما قام ضده من أدلة وإظهار براعته دون مساس بشرفه واعتباره الذى يلوئه للنشر ولا يطهره حفظ القضية أو القضاء ببراعته ولو تم نشره ولم يكتف (قانون الإجراءات الجنائية) بتقرير هذه (السرية) وإنما أسبغ عليها حماية جنائية مزدوجة وذلك بمعاقة كل من يقشى (أسرار التحقيق) ممن يتصلون به كأعضاء النيابة والصحفيون وأعضاء الضبط القضائى والمحامين عن الخصوم بعقوبة جريمة إفشاء السر المهني (م ٧٥ إجراءات جنائية) ولقمانتين ١٨٩ ، ١٩٠ عقوبات التى تعاقب كل من نشر علنا بيانا عن قضية تتم إجراءاتها سرا ، وهو ما ينطبق على الخصوم حاضري التحقيق ، فضلا عن المؤتمنين على السر المهني ، وليس لمن ارتكب أى من الجريمتين

المناقشتين أن يحتج باعتقاده صحة ما استلذه للمتهم لأن صحة الواقعة ذاتها (لا تنفي المسؤولية الجنائية) ولا أن يتمسك بأنه لم يولد بالنشر تخدير الناس من مثل هذا المتهم ، فذلك باعث على الجريمة لا ينفي قيامها.

والنقطة الثانية هي : مسؤولية رئيس الحزب ما ينشر في جريدته ؟

ذهبت محكمة النقض في (الطعن الجنائي ٥٩/٢٧٣٥٤ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٥) : إلى أن (مسئولية رئيس الحزب عما ينشر بجريدته مقصوره على المسؤولية المدنية ، لأن المقرر في التشريعات الجنائية أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل في وقوعه طبقا لأوامر الشارع ونواحيه ، ولا مجال للمسؤولية المفترضة أو للمسؤولية التضامنية في العقاب إلا استثناء وفي الحدود التي نص عليها القانون ، ويجب التحرز في تفسير القولين الجزائيين وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأسييم وأن المشرع لم يشر في م ٢/١٥ ق ١٩٧٧/٤٠ في شأن الأحزاب السياسية مضايقة بقانون ١٩٧٩/٣٣ لم يشر إلى نوع هذه المسؤولية كما لم يشر في م ١٩٥ عقوبات التي ترتب مسؤولية رئيس التحرير الجنائية إلى مسؤولية رئيس الحزب مما يجب معه التحرز في التفسير وعدم تحميل عبارة فوق ما تحتمل وتفسيره لمصلحة المتهم فتكون المسؤولية قاصرة على المسؤولية المدنية فقط).

والنقطة الثالثة : حق الرد والتصحيح في الصحف :

فقد جاء في ٩٦ / ١٩٩٦ بالصحافة معالجا هذا الموضوع فخصص له ست مواد من المادة ٢٤-٢٦ . ونصت م ٣٧ منه على أنه إذا لم يتم نشر التصحيح خلال ٣ أيام تالية لتسلم التصحيح ، جاز لنزوى الشأن أخطار المجلس الأعلى للصحافة كتاب موصى عليه يعلم الوصول لاتخاذ ما يراه في شأن نشر التصحيح - وشدد المشرع العقوبة على رئيس التحرير الذي يمتنع عن نشر التصحيح الجيب مدة لا تقل عن ٣ شهور وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ٤ آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين.

والمحكمة عند الحكم بالعقوبة أو بالتعويض المدني ، تأمر بشر الحكم
في صحيفة يومية واحدة على نفقة الصحيفة المدفوعة فضلا عن نشره بذلك
الصحيفة التي نشر بها المقال أو الخبر موضوع الدعوى . ونصت م ٢٩ من
نفس القانون على اقتضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لرئيس التحرير أو المحرر
المسؤول عن جريمة الامتناع عن النشر إذا قلمت الصحيفة بنشر التصحيح
(قيل) تحريك الدعوى الجنائية ضدّهما .

الإلزام بالاحتياط : أن التطبيق الصلي للمادة ٢٧ ق ١٩٩٦/٩٦ والخاصة
بإخطار المجلس الأعلى للصحافة لاتخاذ ما يراه في نشر التصحيح ثابت
صعوبة قول ذلك المجلس بدوره كاملا في هذا الصدد لاعتقاده إلى آلية فعالة
للتعويض.

١٠٦- (س) حتى عشر: مسؤولية الفئق عن ودائع وأموال الفزلاء وعن الفزول:
(ج) هو (التزام بتحقيق نتيجة) وألزامها (الخطأ المقرض) فإذا حدث أن
تعرضت تلك الأموال والودائع للسرقة أو الضياع أو التلف قامت على الفور
مسؤولية الفئق عنها – دون حاجة إلى إثبات أي خطأ في جانبه (المواد
٧٢٨ مدني) لما مسؤولية الفئق عن الفزول والتزامه عنه فهو (التزام ببذل
عناية).

ومن أحكام النقض :

١) الالتزام المتعاقدي لتساعه ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما
ينقسمه (أي يشمل هو من مستزمته) ، طبيعة التزام صاحب الفئق قبل
الفزول شموله فضلا عن (تقديم المكان) ، (تخاذ الحيطة) ، و (اصطناع
الحذر مما قد يهدد سلامة الفزول من المخطر ويحفظ عليه أمنه وراحته)
(طعن ١٤٦٦/٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٣).

٢) لا غبار على الحكم إذ كيف للزام صاحب الفئق أنه (التزام ببذل
عناية) وأنها قصرت في بذل العناية اللازمة بالفزول في الفئق واتخاذ
الاحتياطات الكافية المتعارف عليها وأهمها (مراقبة المترددين على الفئق)

الأمر الذى سهل للجاني النيل من النزول ويسألون عن فعلهم (م ٧٢٧ مدنى) ، مما كان مدعاة لانتفاء الحاجة إلى تكليف المطعون ضدّهم بإثبات (الخطأ العقدى) من جانب صاحب الفندق ، كما انتفت الحاجة إلى تكليف الطاعن (بنفسه) لسؤال عناصر الدعوى وما قدم فيها من أدلة . كفاية إثبات الدائن (ورثة النزول) (قيام العقد) دون حاجة لإثبات الخطأ - وللمدين نفى مسؤوليته بإثبات أنه بذل عناية الشخص العادى فى تنفيذ التزامه.

(طعن ١٤٦٦/٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٣).

٣) موت المضرور (فى الحال) نتيجة الاعتداء عليه (ضرر مادى) ، انتقال الحق فى التعويض عنه إلى (ورثته) . (طعن ١٤٦٦/٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٣).

وحقيقة الأمر : أن (عقد الايواء) (عقد مختلط) ، فهو مزيج من (عقد الإيجار) : للمكان الذى ينزل فيه النزول ، و(عقد بيع) : بالنسبة للمأكولات والمشروبات التى يتناولها و (عقد وديعة) : بالنسبة للامتعة التى يحضرها ، فيعد هذا الأخير عقد من عقود (الأمانة) طبقاً م ٣٤١ عقوبات فيسأل حال ضياع الامتعة جنائياً عن (جثة تبديد مقولات).

مسئولية الفندق والنزول عن (الحريق) :

بالنسبة للفندق : فإنه أن كان الحريق ناشئ عن (إهمال صاحب الفندق أو أحد المترددين عليه) يسأل عن ذلك (الفندقى) :

وتنتفى مسؤولية الفندقى : بإثبات أن الحادث وقع من اجنبى تسأل خمسة ، أو استعمل مفاتيح مصطنعه ، أو دخل غرفة النزول بطريق الكسر أو التسلق أو ثقب الحائط.

بالنسبة للنزول : فإن عليه التزام بالمحافظة على العين ويمتد إلى زوجته وأولاده المقيمين معه وضيوفه وأصدقاءه وخدمة وعامله وكل من يتردد عليه وأى تصرف يصدر منهم ، ويسأل عن حريق العين المعدة للإيواء ، وتنتفى المسؤولية بإثبات أن الحريق نشأ عن سبب

أجنبى لا يد له فيه.

أما إذا احترق الفندق كله ، وتعددت النزلاء فيه ، ولم يعرف سببه ومصدره :

كان جميع نزلاء الفندق مسئولين عن الحريق (مسئولية جماعية) أو مسئولية كل منهم عن الجزء الذى يشغله ، ويسأل الفندقى إذا كان يشغل جزءاً من الفندق بنسبة الجزء الذى يشغله.

وتنتفى المسئولية الجماعية : بإثبات أن النار شبت فى جزء يشغله نزيل بالذات . أو أن الحريق وقع بسبب لجنبى لا يد لهم فيه كقوة قاهرة ، أو امتداد النار من منزل مجاور أو فعل من شخص من الغير ليس نزلياً بالفندق.

مسئولية الفندق عن سرقة أو فقد الأمتعة والعقائب :

يقع على الفندقى التزام بتوفير الأمن للنزيل ، وحفظ لامتعة ضد السرقة حتى ولو وقعت من (الغير) المترددين عليه أو العاملين فيه . وللنزيل إثبات حيازته للامتعة المدعى سرقتها (بجميع طرق الإثبات) وأنه لا أثر للإعلان المعلق من قبل الفندق بعدم مسئوليته عن فقد العقائب والأمتعة . كما يقع (باطلاً) كل اتفاق على الأعفاء من المسئولية ذلك لأن النزيل يقيم بالفندق بصفة مؤقتة فيه، وقد يضطر لترك لامتعة مدة قصيرة ، دون ملازمتها فتبقى فى حراسة الفندق الذى يتردد عليه كثير من الناس فتمتد حراسة الفندق على العاملين به والمترددين عليه . ولا يشترط تسليم الامتعة للفندق : بل يكفى وضعها فى غرفة للنزيل ، وقد يتم الإيداع قبل وصول النزيل للفندق عن طريق أخذ مندوب الفندق للعقائب لتوصيلها إلى غرفة النزيل بالفندق ، وقد يأتى النزيل بعد إقامته بالفندق بأشياء أخرى يضيفها لامتعته (م ٧٢٧ مدنى).

ويدخل القاضى فى اعتباره عند تقدير الأدلة : مركز النزيل ومكانته وثروته وحالة الفندق من ناحية ، وحالة الفندق من ناحية الضبط والنظام.

وتقع المسئولية بالنسبة لسرقة الأمتعة والعقائب على عاتق (الفندقى) (م ٧٢٧ مدنى) : ويجوز للفندقى نفى المسئولية بكافة الطرق باعتبار السرقة

واقعة مادية بوله إثبات أن الحادث وقع نتيجة خطأ للنزيل: نكرهه باب غرفته مفتوحاً ، أو غير مغلق بالمفتاح ، أو ترك أشياء ثمينة بالدولاب دون غلقه . وله إثبات وقوع الحادث نتيجة قوة قاهرة كزلازل أدى إلى هرولة الجميع إلى خارج مبنى الفندق أو حريق امتد من عمارة مجاورة لا يذله فيها .
ثبوت وتعق المسئولية على الفندق :

يلتزم الفندق بدفع تعويض لا يجاوز خمسون جنيهاً عن المفقود من النقود والأشياء الثمينة. إلا إذا أخذ على عاتقه حفظها مع علمه ومعرفته بقيمتها أو رفض تحملها أو كان قد تسبب في الضرر بخطأ جسيم منه أو من أحد اتباعه، فيجوز للرجوع على الفندق بكامل قيمتها لبا كانت (م ٧٢٧ مبنى).

تقديم حق النزيل في المطالبة بالتعويض :

يتقادم حق النزيل في المطالبة بالتعويض عن فقد أو سرقة لمتعته إذا لم يخطر الفندق بحدوث السرقة أو فقد فور علمه بذلك ولطأ في ذلك بدون سبب أو غدر مقبول كما يسقط حق النزيل في إقامة دعواه ضد الفندق بمرور (٦ شهور) من يوم مفادته (الفندق) (م ٧٢٨ مدني).

مسئولية النزيل عن دفع الحساب (المقابل) :

يقضى قرار وزير السياحة رقم ١٩٧٤/٣٤٣ بأنه يجوز للفندق مطالبة النزيل بأداء المستحق عليه يومياً ومقوماً ، أو تقديم (ضمان مالي) لا يجاوز (أجر ٣ يوم) ويسقط حق الفندق في المطالبة بأداء الأجرة بمرور (سنة) عليها (م ٣٧٨ مدني) فإذا مضت (السنة) دون تحصيلها افتترض تحصيلها واستيفاءها وهي (قرينة بسيطة غير قاطعة) قابلة لإثبات العكس . ويجوز توجيه اليمين الحاسمة إلى النزيل ، فإن أقسم أنه سدها (سقط الدين) . ولن رفض أداء اليمين ، ثبت للدين في ذمته فلا يسقط إلا بمرور (١٥ سنة).

والفندق يستصدر حكم ضده بمداد الدين إما (عينا) بأداء المبلغ أو فصخ العقد مع التعويض. ويستطيع الفندق إجبار المدين على وضع منقولات

كافية لسداد المقابل ويعفى النزول من (الضمان إذا عجل دفع المقابل) ، أو عقد اتفاق مع الفندق أو قدم كفيلًا . والفندق (حق امتياز) على المنقولات والأمتعة بالعين التي ينزل بها النزول وجق حبسها لاستيفاء المقابل وتوقيع حجز تحفظي عليها لحين اللّواء . إلى جانب توقيع عقوبة جنائية على النزول الذي لا يدفع المقابل بدون مبرر . ولا جريمة إذا أخطأ النزول في التقدير فأعتقد أن ما معه من النقود كاف ، ثم تبين أن المطلوب أكبر . كذلك لا جريمة حال حرقه نقود القريض ولم يفتن إلى ذلك إلا عند مطالبته بالمقابل . ولا جريمة حال المغامرة والسهر عن الدفع . ولا جريمة إذا كان هناك نزاع على (الحساب ومقداره).

١٠٧- ثلاني عشر : مسنولية الحكومة والنوادي عن حوادث الغرق بالشاطئ أو حمام السباحة

بالنسبة للحكومة : إذا أنشأت شاطئ فعليةا تزويده بالآتي :

١- (مشرف عام للشاطئ) لاتخاذ التدابير الوقائية وتحديد مناطق للخطر .

٢- (غطاس) أو أكثر حسب اتساع الشاطئ للاتقاذ مزود بالمعدات اللازمة .

٣- (نقطة إسعاف) مجهزة (بخبير إفاة) مجهزة بالمعدات كانبوبة أكسجين وأدوية متشعبة للقلب

٤- (لائحة تحذير) حال هياج البحر أو الأماكن العميقة أو ذات الأمواج الساحية للأشخاص .

بالنسبة للنوادي : يلزم :-

١) تعيين مشرفين وغطاسين .

٢) نقطة إسعاف مجهزة بسيارة لنقل للغرقى إلى أقرب مستشفى .

فإذا تخلفت تلك التدابير أو بعضها وأدى ذلك إلى غرق أحد المرتادين ، أعتدت (المسئولية) على عاتق (المحافظة) بالنسبة للشواطئ ، و (مجلس

الإدارة) بالنسبة للسوداي ، وقد تكون المسؤولية (جنائية) تخضع لتصرف (النسابة العامة) بعد تكييفها قانونا ، وقد تكون (مدنية) يرفع دعوى تعويض ضد المحافظ بصفته أو رئيس للنادي بصفته.

ومن أحكام النقض :

١) مسؤولية الحكومة :

ثبوت خطأ الإدارة (المحافظ إسكندرية) في عدم إيجاد أشخاص فنيين وأدوات وعقاقير لاسعاف من يشرف على الفرق من المستحمين يتحقق به معنى (الخطأ) الموجب المسؤولية باعتباره انحراف عن السلوك المألوف الذي يقتضى اتخاذ الاجتياطات اللازمة للمحافظة على سلامة المستحمين ووقايتهم من الغرق واسعافهم ، وأن عدم اسعاف المشرف على الفرق بعد اخراجه من المياه من شأنه أن يؤدي إلى وفاته ، استخلاص الحكم توافر علاقة سببيه بين الخطأ والوفاة التي الحقت بالضرر بورثته (لا قصور).

(طعن ٣٤/٤٨٣ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٨) السنة ١٩ مكتب فى ص

١٤٤٨

٢) مسؤولية النادي :

إذا كان استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض إلا أن ذلك مشروط بأن تورد الاسباب المانعة المؤدية إلى ما انتهت إليه وإذ يتضح أن محكمة الموضوع قد سلمت بغياب المنفذ عن النادي يوم وقوع الحادث، وأنه وقت نزول (الصبي) إلى الماء لم يكن (المشرف) موجودا بساحة الحمام، ولكنه نصرف إلى غرفة الماكينات ، وأن طبيعة عمل المشرف تقتضى وجوده دائما بالحمام تقع لمنع صغار المن من النزول إلى الماء متى كان المنفذ (غير موجود) — فإن ما أورده الحكم المطعون يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال.

(طعن ٤١/٤٧٤ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٩) السنة ٣١ ص ٣٥٦

(طعن ١٧٨١ / ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٥).

الأساس القانوني :

نص (م ١٦٣ مدني) الخاص (بالمسئولية التقصيرية).

تقديم دعوى التعويض المدنية :

بانقضاء ٣ سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرar بحوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، فإذا لم يتحقق ذلك كانت مدة السقوط ١٥ سنة والمقصود بالعلم هو العلم اليقيني . كمثل : أن تتقرر المسئولية بحكم جنائي نهائي ، أما العلم الظني فلا يبدأ به التقادم (طعن ٥٣/٩٢٤ ق) .

١٠٨- ثالث عشر : فسخ الخطبة :

يتعين للحكم بالتعويض بسبب العدول عن الخطبة أن تتوافر شروط المسئولية التقصيرية بأن يكون هذا العدول قد لازمته أفعال خاطئة في ذاتها ومستقلة عنه استقلالاً تاماً ومنسوبة إلى أحد الطرفين وأن ينتج عنه ضرر مادي أو أدبي للطرف الآخر .

(طعن ٢٥/٤٣٨ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٨) .

استطالة (أمد) (الخطبة) في الزواج — والاحجام عن اتمامه ثم العدول عن الخطبة ، كل ذلك أمور لا تفيد سوى العدول عن اتمام الخطبة ولا تعد أفعالاً مستقلة بذاتها عن هذا العدول ، ومجرد العدول عن الخطبة لا يعد سبباً موجباً للتعويض مهما استطالت مدة الخطبة إلا إذا اقترن هذا العدول بأفعال أخرى مستقلة عنه ألحقت ضرراً بأحد الخاطبين .

(طعن ٢٧/١٧٤ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٥) .

١٠٩- رابع عشر : المسئولية عن تبديد جهاز الزوجية :

(الأصل) أن جهاز الزوجية هو (ملك للزوجة) وإثباتاً لمليكتها له يقوم أهل العروس بتحرير ما يسمى (بقائمة الجهاز) ويشتمل على (بيان مفصل لمكونات) يوقع عليها (الزوج) بأنه تسلمها (على سبيل الوديعة) ، فإذا امتنع عن تسليمه ليأها أو تصرف فيه بالبيع أو الهبة أو غيره من التصرفات عد مرتكباً لجنحة خيانة إلا وأنه باعتبار أن (عقد الوديعة) من (عقود الأمانة)

طبقا (م ٣٤١ عقوبات) وعقوبتها الحبس وغرامة لا تجاوز مائة جنيه بشرط أن ينجم عن ذلك ضرر بصاحبته (الزوجة) حتى ولو رد قيمته نقدا.

ومن أحكام النقض :

١- جهاز الزوجة (من القيمات) وليس من المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض حتى مع اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك الأمر الذي يكون تصرف المتهم في جهاز الزوجة الذي سلم له بموجب (قائمة) منطويا على جريمة (خيانة أمانة). (لمن ٢٩/٩٥٣ ومجلسه ١٢/١٢/١٩٣٨).

ومجموعة أحكام النقض السنة ٢ ق برقم ٢٩٦ ص ١٤٣٤.

وتكون الحجة لأصل هذه القائمة وليس لصورتها وإذا جاوزت قيمة الجهاز خمسمائة جنيه فلا تثبت للوديعه إلا (بقائمة مكتوبة) طبقا للإثبات.

فإذا لم تقدم الزوجة (قائمة الجهاز المكتوبة) فإن الوديعه لا تثبت لدى الزوج ، ويتبقى بذلك الركن المادى لجريمة التبديد ، فلا يجوز هنا الالتجاء إلى شهادة الشهود لإثبات استلام الزوج للجهاز . ولا يجوز الاحتجاج هنا (بالمانع الأدبى) لأن العرف جرى بمصر على تحرير هذه القائمة ، كما أن الزوجية لا تكون قد بدلت بين الزوجين لأن ذلك يتم قبل الزفاف ، كما لا يجوز الاستناد إلى قرينة أن كل ما فى مسكن للزوجية من منقولات ملكا للزوجة لأن هذه القرينة تطبق فى (مواجهة الغير) .

كما لا يجوز للمحكمة إستجواب الزوج عن ولقعة استلامه لجهاز الزوجية طبقا (م ٢٧٤ إجراءات جنائية) ما لم يقبل الزوج ، والمحكمة أن تطلب منه بعض الايضاحات ، فإذا امتنع أو كانت أقواله مخالفة لأقواله فى محضر جمع الاستدلالات أو التحقيق ، جاز للمحكمة أن تأمر بتلاوه أقواله الأولى . وطلب الايضاحات لا يكون إلا إذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة (بعض الوقائع) ورأت المحكمة تقديم إيضاحات عنها.

٢- التزام الطاعن (بإقراره) بأن يؤدى للمطعون عليها قيمة مضوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية مؤداة استعاضتها

عن التنفيذ العيني (بالتعويض) . قضاء الحكم بهذا التعويض بمراعاة ارتفاع
سعر الذهب وقت التقاضي (قضاء بما طلبه الخصوم) أثره : لا بطلان .
(طعن ٥٣/٧٢١ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٨) .

٣- لما كان ما انصحت عنه الزوجة من اقتضاها كل حقوقها من
زوجها الطاعن وتصلحها معه يعني نزولها عن ادعائها بالحقوق المدنية ،
مما يصبح معه الحكم في الدعوى المدنية غير ذي موضوع .
(طعن ٤٤/٦١١ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٦) (طعن ٥٩/٨٩٩٣ ق جلسة
١٩٩٢/٦/٨) .

٤- الضرر الذي نخضع به المجاكم الجنائية بنظر دعوى المطالبة
بتعويضه بشأن جريمة تبديد منقولات الزوجية هو الضرر الناشئ عن العبث
بملكية المنقولات المسلمة إلى الزوج بمقتضى عقد من عقود الأمانة ، ولا
يصلح هذا الضرر أساسا لطلب التعويض والحكم به إلا إذا كان (محققا) .
(طعن جنائي ٥٩/١٤٧٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٣١) .

١١٠- خامس عشر : مسؤولية الموكل عن تصرفات وكيله ؟

١) (الوكيل ملزم) (بتنفيذ) (الوكالة) دون أن يجاوز حدودها المرسومة
ويجب لقرار ما يبائره خارجا عن هذه الحدود ، أن يكون المقر عالما بأن
التصرف الذي يقره - خارج عن هذه الوكالة ، وأنه قد أقره قاصدا إضافة
لثره إلى نفسه) .

(طعن ١٨/١٣٣ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٦) .

٢) متى كان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه بمسئولية المحامي عن
(تعويض) موكلته في الدفاع عنها في قضية شرعية قد ارتكب (خطأ) أدى
إلى (رفضت دعاواها) ، وكان الحكم المطعون فيه رغم تأييده الحكم الابتدائي
لأسبابه ، أضاف أن المحامي مقصراً أيضا لعدم حضوره عن موكلته في
(الاستئناف) المرفوع منها على الحكم الابتدائي رغم اتفاقه معها على
الحضور ، فإن الحكم لا يكون متناقضا في أسبابه تناقضا (يبيطله) ، ذلك أن

الحكم النطعون فيه يقرر مسؤولية المحامي سواء صح دفاعه بأنه لم يخطئ فيما أبداه من دفاع عن موكلته لدى المحكمة الشرعية أو لم يصح ، لأنه كان لزاما عليه في الحالة الأولى أن يباشر الاستئناف عن موكلته ليتوصل إلى إلغاء الحكم الابتدائي لمصلحتها بعد أن اتفق معها على ذلك.

... (طعن ٢٠/٢٥٥ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٢٣).

٣ المناط في التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من (تصرفات قانونية) خول الموكل للوكيل إجرائها أو من أموال تقع عليها هذه التصرفات يستحد بالرجوع إلى عبارة التوكيل ذاته وما جرت به نصوصه ، وإلى الملابسات التي صدر فيها التوكيل ، وظروف الدعوى ولا عبره في ذلك بما قد يتمسك به الموكل قبل الغير الذي تعامل مع الوكيل من أسباب تتعلق (بالشكل) الذي أفرغ فيه التوكيل أو بالجهة التي تم توثيقه أمامها إلا إذا كان العمل الذي صدر التوكيل من أجله يتطلب (شكلا معينا) فيتعين عندئذ أن يتخذ التوكيل هذا الشكل.

(طعن ٣٥/٤١٣ ق جلسة ١٩٧٠/١/٦) : السنة ٢١ ص ٧.

٢- الأصل عدم مسؤولية الموكل عن (الخطأ) الذي ارتكبه وكيله ز التزام (الوكيل) وحده بتعويض (الغير) الذي أضير (بخطئه) ، طالما (لم يقر) الموكل وكيله على هذا الخطأ (طعن ٣٢/٢١ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١٤).

(طعن ٦٩/٢٩٧٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/١).

كذلك لا يسأل الموكل عن التصرف الذي يجاوز حدود وكالة الوكيل إلا إذا أجاز الموكل التصرف قاصدا إضافة أثره إلى نفسه.

(طعن ٣٧/١٦٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٦).

١١٠ مكررا : مسؤولية الوكيل عن اختيار نائبه تجاه موكله (م ٢٠٨ ، ٧١٠ ملغى يفرق بين أمرين :

أ - حالة ما إذا رخص الموكل للوكيل في عقد الوكالة (بتوكيل الغير) :

هذه (العلاقة) تحكمها قواعد (الدعوى المباشرة) فلموكل رفع دعوى

مباشرة يطالب النائب بتنفيذ الوكالة أو يسلمه ما تحصل منها أو التعويض عما لحقه من ضرر ، و (النائب) أيضا رفع دعوى مباشرة ضد (الموكل) يطالبه فيها بالتزاماته نحو الوكيل الأصلي طبقاً للمادتين ٧٠٨ ، ٧١٠ مدني.

(طعن ٣٤/٣٨٨٧ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٩) ولا يسأل (الوكيل الأصلي) عن خطأ النائب إلا إذا ثبت خطؤه في اختياره كنقص في الخبرة إلا إذا حدد له شخص معين فيحفى من المسؤولية ما لم يقصر في إصدار التعليمات أو خطأ في إصدارها فيسأل.

ومن أحكام النقض :

الترخيص للوكيل في الإنابة دون تعيين شخص النائب اثره : أعفاء الوكيل من المسؤولية العقدية عن عمل النائب وعدم مسئوليته إلا عن خطئه الشخصي.

(طعن ٦٥/٢٥٠٤ ق جلسة ١٩٩٦/٥/٢٣).

بد حالة عدم ترخيص الموكل للوكيل في إنابة الغير :

يسأل (الوكيل الأصلي) في هذه الحالة عن (خطأ النائب) بصرف النظر عن خطئه في اختيار شخص النائب أو خطئه فيما أهدره إليه من تعليمات ، والمسئولية (تضامنيه) في مواجهة الموكل ، كما يسأل الوكيل عن المصاريف والاعتاب.

(طعن ٤٢/١٥٠ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢).

والتزم (الوكيل) بتنفيذ الوكالة لحساب (الموكل) وتقديم حساب مفصل بجميع أعمال الوكالة . (إنابته) (غيره) في تنفيذ الوكالة (دون ترخيص) من الموكل اثره : مسئوليته عن عمل النائب.

(طعن ٣٥/٢٥١ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩).

١١٠ مكرر ٢ : مسؤولية الوكيل عن الخطأ العادي (اليسير) :

تفريق بين حالتين :

(أ) إذا كانت الوكالة بأجر :

فلن على الوكيل (الالتزام ببذل عناية الرجل المعتاد) في تنفيذها والمعيار هنا (موضوعي) وإلا كان مسؤولا حتى ولو أثبت أن ما بذله من (عناية) يزيد على ما يبذله في شئون الخاصة . ويعفى من المسؤولية إذا إثبت أنه بذل عناية الرجل المعتاد.

(ب) إذا كانت تبرعا :

فالمعيار هنا (شخصي) فلا يكون مسؤولا إذا عن بذل عنايته في شئون نفسه حتى ولو كانت أقل من عناية الرجل المعتاد لأنه متفضل بتبرعه (طعن ٣٧/٢٤٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٨) فإذا كان موكلا في قبض دين وأهمل حتى سقط الدين بالتقادم فإنه يسأل إلا إذا كان (غير مأجور).

وإذا وكل في شراء سيارة وكان بها (عيوب) فيسأل عن (العيوب الظاهرة) دون (الخفية) ، وهذه الأخيرة لا يسأل عنها إذا بذل عنايته للشخصية سواء كانت بأجر أم تبرعا.

١١٠ مكرر ٣ : مسؤولية الوكيل عن الخطأ الجسيم :

١- تنص م ٢/٢١١ ، ٢/٢٢١ مدني على مسؤولية المدين عن الغش والخطأ الجسيم ، والوكيل مدين للموكل بتنفيذ الوكالة فيسأل سواء كان مأجورا أو متبرعا حتى ولو كان هناك اتفاق بالأعفاء من المسؤولية عنها ، ويسأل عن الضرر المتوقع وغير المتوقع ، ويسأل كذلك عن التعويض الكامل بدلا من التعويض العادل.

وباعتبار عقد الوكالة من (عقود الأمانة (طبقا م ٣٤١ عقوبات) فلو وكل شخص آخر غيره في بيع سيارته وحدث أن باعها لحسابه هو وليس لحساب الموكل عد الوكيل (مبددا وخائنا للأمانة).

والوكيل بالعمولة : يعد (خائناً للأمانة) إذا اختلس الأشياء المملوكة إليه نفسه ولم يسدد ثمنها عند مطالبته به . ويفترض لقيام جريمة جنحة خيانة الأمانة.

أن يكون المال الذي ينسب إلى الوكيل اختلاصه أو تبديده قد سلم إليه على سبيل (الحيازة للنقصة فإذا كان قد سلم إليه كمكافأة أو أجر يظهر جهوده ، أى كان تسليمه إليه (ناقلًا للحيازة الكاملة) ، هنا لا تقوم الجريمة باستيلائه عليه . وتقوم الجريمة إذا استولى الوكيل على (مزايا مالية) تسلمها بسناء على عقد الوكالة لحساب الموكل ، فلو تسلم الوكيل شيئاً وباعه بأكثر مما حدد له الموكل واستولى على هذا الفرق لنفسه ورد للموكل الثمن الذي حدد له عد مرتكباً (الجنحة خيانة الأمانة) . وأنه يجب على الوكيل رد هذه الزيادة ولو كانت غير مشروعة أما إذا امتنع الوكيل عن رد ما تسلمه بناء على (صنعتة) وكان له حق حبه فيه فإنه لا يعد مرتكباً (الجنحة خيانة الأمانة).

٣) ولا ينصرف أثر العلم المبني على (الفش) إلى (الموكل) . وأن الفش والخطأ الجسيم أحد أمثله تجاوز حدود الوكالة . فللموكل حق طلب إبطال التصرف في هذه الحالة (م ٧٠٣ منى).

(طنع ١١٢٥/٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢).

ومن أمثلة الخطأ الجسيم أو الفش :

- ١- تواطؤ الوكيل مع المشتري على خفض الثمن.
 - ٢- إهماله في تقاضى أجره الأرض الزراعية حتى يمكن المستأجر من نقل محصولاته.
 - ٣- إهماله في تحصيل الأجرة حتى سقطت بالتقادم.
 - ٤- إهماله إذا كان (محام) بتقويت ميعاد الطعن بالاستئناف (خطأ جسيم) يترتب مسئوليته.
- ومن أحكام النقض :**

- ١- لئن كان الأصل طبقاً (م ١٠٥ منى) أن ما يبرمه الوكيل في

حدود وكالته ينصرف إلى (الأصيل) إلا أن نيابة الوكيل عن الموكل تنفد عند حد (الغش) . فإذا تواطأ الوكيل مع (الغير) للأضرار بحق موكله فإن التصرف على هذا النحو لا ينصرف أثره إلى الموكل لأن الوكيل ملزماً قانوناً بأن ينفذ ما تعهد به بحسن نية ، فإذا أخل بهذا الواجب رد عليه قصره — باعتبار أن الغش يفسد كل شيء.

(طعن ٢٧٣/٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٧) (طعن ٤٥/٣٩٢ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٦) لم ينشر.

٢- الوكيل مسؤوليته عن (التقصير الجسيم) بفعله أو بمجرد إهماله ولو كان قد (اعتاده في شئون الخاصة) ، فهو ملزم باتخاذ كافة الاحتياطات التي تقتضيها رعاية مصالح الوكيل ، ولا يغفر له إلا (التقصير اليسير) ويسأل عن تعويض الضرر بدون حاجة لإثبات (م ٧٠٤ مدني) (طعن ٤٢/٤٤٧ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٣١).

٣- تخضع العلاقة بين ناظر الوقف والمستحقين لأحكام الوكالة ن وحكم م ٥٠ ق ١٩٤٦/٤٨ بأحكام الوقف والتي تعمل حكم م ٧٠٤ مدني وهي اللتان تحددان مسؤولية الوكيل بصفة عامة . ومفاد ذلك أن ناظر الوقف إذا قصر نحو أعيان الوقف أو خلافة كان (ضامناً دائماً) لم ينشأ عن (تقصير جسيم) ، أما ما ينشأ عن (تقصيره اليسير) فلا يضمنه إلا إذا كان له (أجر) على النظر.

(طعن ٣٧/٢٤٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٨) (طعن ٣٨/٩٧ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٣).

١١٠ مكر ٤ : مسؤولية الوكيل عن السبب الاجنبى :

ويقصد بالسبب الاجنبى : القوة القاهرة أو الحادث الفجائى أو فعل الغير أو فعل الموكل . وفى كل الأحوال لا يسأل مطلقاً (م ١٦٥ مدني) ما لم يتفق على غير ذلك ، بل أن له أن يرجع على الموكل بما أنفقه فى تنفيذها على الرغم من أن عدم تنفيذها حال دونه السبب الاجنبى . ومن أمثلتها :

(أ) إذا أودع المحامي المستندات ملف الدعوى وضاعت من (قلم الكتاب هذا لا يسأل الوكيل لأنه ضرر ناشئ من قبل الغير .

(ب) لو إعطاء الموكل للوكيل (بيانات خاطئة) ، مما أصاب الموكل بضرر ، فهو ضرر بفعل الموكل ، فلا يلوم الموكل إلا نفسه.

١١١- سادس عشر : مسؤولية الموكل عن عزل وكيله في وقت غير مناسب وبدون عذر مقبول :

- يستحق (الوكيل بأجر) (تعويض) طبقا (م ٧١٥ مدني) عن (الضرر) الذي لحقه من جراء عزله بشرطان :

(أ) إذا تم العزل في وقت غير مناسب.

(ب) إذا تم العزل بدون عذر مقبول.

١١١ مكرر ١ سابع عشر : مدى التزام الورثة بالتعويض في جريمة التهرب الجمركي :

جريمة التهرب الجمركي باعتبارها جريمة جنائية ، فإن التعويض (باعتباره عقوبة تكميلية) يطبق بشأنه القواعد العامة في قانون العقوبات ، فلا يجوز الحكم بها إلا من (المحكمة الجنائية) وحدها ، وهي تحكم به من تلقاء نفسها ، دون توقف على تدخل الخزنة العامة .

ولا يقضى بها إلا على مرتكبي الجريمة (فاعلين أصليين أو شركاء) ولا تمتد إلى الورثة أو المسؤولين عن الحقوق المدنية.

ويخصيص التزام الورثة بالتعويض توجد حالتان :

الأولى : إذا توفي المتهم أثناء نظر المحاكمة الجنائية :

فطبقا م ١٤ ق الإجراءات الجنائية ، تعد (الوفاة) سببا لانقضاء الدعوى الجنائية ، ولا تحكم بهذه التعويضات على ورثة المتهم أو مطالبتهم بها.

الثانية : إذا توفي المتهم بعد الحكم نهائيا بالتعويض :

الأصل أن العقوبة (شخصية) لا تنفذ إلا على شخص المحكوم عليه

وتسقط بوفاته ، واستثنى المشرع (العقوبة المالية) من هذا الاصل فى (م) ٥٣٥ إجراءات جنائية) ، فتتخذ فى تركته التى تؤول إلى ورثته ، وليس فى ماله الخاص ، وفى حدود هذه للتركة ، ولا يسقط حق للدولة فى المطالبة بها (بوفاة المتهم).

١١١ مكرر ٢ سابع عشر مكررا :

س (مدى مسئولية رجل البوليس عن تفريق المظاهرات وإصابة البعض منهم ؟

نص قرار السيد وزير الداخلية رقم ١٥٦/١٩٦٤ مجدد بالقرار ٢٨٦/١٩٧٢ فى المادة ١ منه فقرة ثالثا على الآتى :

أن يكون ذلك حال تعرض الأمن العام (للخطر) ويراعى الآتى :

١- يوجه رئيس قوة الشرطة إنذارا شتويا للمتجمهرين أو المتظاهرين بأمرهم فيه بالتفرق فى خلال مدة مناسبة مبينا لهم الطرق التى ينبغى عليهم سلوكها فى تفريقهم ويحذرهم بأنه سيضطر إلى إطلاق النار عليهم إذا لم يذعنوا لهذا الأمر.

ويراعى أن يكون الإنذار (بصوت مسموع) أو بوسيلة تكفل وصوله إلى أسماعهم وأن ييسر للمتجمهرين أو المتظاهرين وسائل تفرقهم خلال للمدة المحددة لذلك.

٢- إذ امتنع للمتجمهرين عن التفرق رغم إنذارهم ، وانقضاء المدة المحددة لهم فى الإنذار ، تطلق القوة للنار عليهم ، وينبغى أن يكون إطلاق النار منقطعا لإتاحة الفرصة للمتظاهرين للتفرق.

٣- يراعى عند إطلاق النار أن يستخدم أولا : البنادق ذات الرش صغير الحجم ، فإذا لم تجد فى فض التجمهر استخدمت الأسلحة النارية ذات الرصاص ، فالأسلحة السريعة للطلقات عند الاقتضاء.

٤- يجب أن يصدر الأمر بإطلاق النار (الضابط المسئول) فإذا لم يعين من قبل فيصدر هذا الأمر (أقدم المكلفين بالخدمة).

مادة ٢ : على أفراد هيئة الشرطة في جميع الأحوال التزام القواعد الآتية :

١- أن يكون استخدام الأسلحة النارية (بالقدر اللازم) لمنع المقاومة أو الهرب ، أو لتفريق المتظاهرين أو المتظاهرين ، وبشرط أن يكون إطلاق النار هو (الوسيلة الوحيدة) لذلك.

٢- يجب إلا يلجأ إلى استعمال الأسلحة النارية إلا بعد استنفاد الوسائل الأخرى (كالنصح واستخدام العصي أو الغازات المسيلة للدموع) بحسب الأحوال ولكما كان ذلك ممكناً.

٣- ينبغي عند إطلاق النار في (النضاء) مراعاة الحيطة التامة حتى لا يصاب أحد الإبرياء . ويجب أن يكون التصويب عند إطلاق النار على (الساقين) كلما كان ذلك مستطاعاً.

ويلاحظ بخصوص ذلك الآتي :

أن رجال الشرطة وهم في سبيل إدانتهم لوظائفهم لتفريق المظاهرات يتمتعون (بسبب إباحة) هو (استعمال الملطعة) طبقاً (م ٦٣ عقوبات)

ويشترط لانتاج هذا السبب اثره : بالالتزام بتعليمات مطاردة المتهم الفار (بالإنذار) ثم إطلاق النار في (الهواء) للتخويف والأرهاب ، فإذا دعت (الضرورة) بوجه العيار للناري (في غير مقتل) بغرض التعجيز عن الهرب دون القتل — لأن الإعدام لا يكون إلا بحكم قضائي بعد تحقيق المتهم دفاعه وأخذ رأى المفتي — أما لو قاوم المتهم رجال الشرطة وحاول الاعتداء عليهم أو حاول إلحاق أصابات خطيرة بهم (فبإحاطة قتله) ، ولأن (حق الدفاع الشرعي عن النفس) لا يبيح للمتهم مقاومة رجال الشرطة أثناء قيامه بعمله حتى ولو جاوز حدوده مادم قد (حسن نيته) ماعدا حالة (الخوف من نشوء حالة الموت أو حدوث جرح بالغ من عملهم وكان له سبب معقول) (م ٢٤٨ عقوبات) هنا يسأل رجال الشرطة عن جنابة جرح أفضى إلى الموت طبقاً (م ٢٣٦ عقوبات) إذا أسفرت مطاردته لمرتكب الجريمة عن (قتله بدون مقتضى) .

من أحكام النقص :

(أنه وإن كان لرجل البوليس فى سبيل تنفيذ ما نص عليه ق ١٠ / ١٩١٤ بشأن التجمهر وق ١٤ / ١٩٢٣ بتفريق المظاهرات والاجتماعات فى الطرق العمومية - أن يتخذوا من الوسائل ما يؤدى إلى تفريق المجتمعين ، ولا مسئولية عليهم ، إذ هم فى سبيل القيام بهذا الواجب أصابوا أحدا منهم إلا أنهم جاوزوا فى تصرفاته الحد اللازم لتحقيق هذه الأغراض ، فيكون هذا التجاوز اعتداء لا يحميه القانون - وتقدير ذلك هو من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها (قاضى الموضوع) .

(طعن جنائى ٥٥ / ١٦٧٥ ق جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٩٢).

١١١ مكرر : سابع عشر مكرر : متفرقات من أحكام النقص :

(١) دعوى المنافسة فى القانون التجارى والعلامة التجارية :

- اختلاف (دعوى المنافسة غير المشروعة) عن (دعوى تقليد العلامة التجارية) . كون الخطأ فى دعوى المنافسة كـو مجرد تقليد العلامة التجارية . عدم توافره إلا إذا كان التشابه بين للعلامتين مؤديا إلى تضليل الجمهور واحتمال إيقاعه فى اللبس .

(طعن ٣٢ / ١٧٨ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٦٦).

(٢) التعويض عن البلاغ الكاذب :

مسامحة المبلغ عن البلاغ الكاذب بوقوع جريمة شرطه :

(١) ثبوت كذب البلاغ.

(٢) توافر سوء القصد أو صدور التبليغ عن تسرع ورعونة (مثال بشأن إبلاغ عن سرقة عن رعونة وعدم احتياط.

(طعن ٥٨ / ٢٤٩٨ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٩٢).

الباب الخامس

١١٢) إجراءات رفع دعوى التعويض المدنية أمام المحاكم المدنية :

١) صحيفة الدعوى.

وأن يبين فيها الأساس الذي يستند إليه (عقيدة - نصيرية) وعناصر المسؤولية (خطأ ، ضرر ، علاقة سببية بينهما) وعناصر الضرر (ما فاتته من كسب وما لحقه من ضرر) ومبلغ التعويض المطلوب ، وسببها (وهو إخلال بمصلحة مشروعة للمضروب ، ووسيلتها (وهو الأسانيد الواقعية والقانونية التي تبرر سبب الدعوى)

٢) المستندات.

٣) صيغ الدعاوى المختلفة.

ترفع دعوى التعويض المدنية أمام المحاكم المدنية بحسب قيمة التعويض المطلوب عن الضرر الواقع فإذا كان أقل من عشرة آلاف جنيه ترفع أمام المحاكم الجزئية المدنية ، وإذا كان أكثر من عشرة آلاف جنيه ترفع أمام المحاكم الابتدائية الكلية.

وترفع بصحيفة يختصم فيها المضروب (المسئول عن الخطأ) الذي نتج عنه الضرر أو وليه إذا كان قاصرا الذي نتج عنه الضرر وإذا تعدد المضروبين فلا تضامن بينهم فكل منهم رفع دعوى مستقلة باسمه ، أو يقدر (القاضي) التعويض لكل منهم مستقلا عن الآخرين ويرفق معها مستندات.

المستندات :

ففي المسؤولية العقدية :

إذا كان الضرر ناتج عن (تأخير في التنفيذ) يرفق معه (إنذار بالتكليف بالوفاء) ويعطى فيه مهلة أقلها خمسة عشر يوما.

ويعفى من الإنذار في أحوال استحالة التنفيذ أو الامتناع عن التنفيذ .
كما يرفق أصل عقد العلاقة العقدية التي نتج عنها الإخلال بالالتزام ، كذلك

إذا كان هناك مستندات تقيد في تقدير قيمة الأضرار.

وفي المسؤولية التقصيرية :

لا يطالب المضرور بإرفاق مستند (الإعذار) وإنما يثبت للفعل الخاطئ الذي ترتب عليه المسؤولية بالآتي :

١- معاصر الشرطة :

وهي تقديرية بالنسبة للمحكمة لها أن تأخذ بها أو تطرحها أو تأخذ بجزء منه دون الآخر وتتضمن قوال الشهود والمعاينة (وهذه الأخيرة يثبت بها حالة الجرم وساعة حدوث الواقعة ووقت حدوثها إذا كان ليلا أو نهارا).

٢- التقرير الطبي :

وهي قرينة إلى جانب قرائن أخرى فهي ليست قيدا في الإثبات وإنما يتحقق أثرها باتصالها مع غيرها من أدلة واتفاقها معها.

ومن أحكام النقض :

١- استناد الحكم للكشف الظاهري دون إجراء الصفة التشريحية لا يعيب الحكم وقد قضت محكمة للنقض (لما كان الحكم قد عرض لأسباب وفاة المجنى عليها وخلص في مدوناته إلى أنها حدثت من الصدمة العصبية الناجمة عن الاصطدام بجسم صلب راضى نتيجة الحادث وكان ما حصله في هذا الشأن له أصله للثابت في تقرير طبيبه للوحدة الصحية بالقرية وفي محضر جلسة المحاكمة عند مناقشة الطبيبة وكان القانون لا يوجب أن يكون إثبات سبب الوفاة نتيجة الصفة التشريحية دون الكشف الظاهري حيث يغني فسي هذا المقام . فإن استناد الحكم إلى تقرير طبيبه للوحدة بناء على الكشف الظاهري وما قررته بالجلسة في إثبات سبب الوفاة دون إجراء الصفة التشريحية للمجنى عليها لا يعيب الحكم ولا يقدر في تكليله على أن الوفاة نتيجة الحادث ويكون نعي الطاعن في هذا الصدد (على غير أساس).

(طعن جنائي جلسة ٧٥/٦/٩).

٢- صورة رسمية من حكم جنائي بات :

(بتأيسد الحكم المستأنف أو مرور مستون يوما على صدور الحكم دون طعن من المحكوم عليه أمام النقض ويثبت ذلك بشهادة رسمية من قلم جدول محكمة النقض الجنائية بعدم حصول طعن نقض في الحكم الاستئنافي) .
ومن أحكام النقض :

١- الحكم الجنائي لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان (باتاً) لا يقبل الطعن فيه لاستنفاد طرق الطعن الجائزة فيه أو لفوات مواعيدها.

(طعن ٦٤/٤١٢ ق جلسة ١٩٩٥/٢/٢١).

٢- عدم استظهار الحكم المطعون فيه ما إذا كان الحكم الجنائي الذي ركن إليه في ثبوت الخطأ قد صدر (باتاً) باستنفاد طرق الطعن ، أو بفوات مواعيدها (قصور مبطل).

(طعن ٦٠/١٢١٢ ق جلسة ١٩٩٤/١١/١٧).

٣- شهادة بيانات من إدارة المرور :-

٣-١ شهادة الوفاة :

٣-٢ إعلام الورثة .

ويبدو هذا في دعاوى التعويض عن حوادث السيارات لمعرفة المستحق للتعويض من الورثة حيث قصر المشرع الحق في التعويض على الضرر الأبسي على أقارب المتوفى حتى الدرجة الثانية وهم الأب والأم والأبن والأبنة والأخ والأخت.

٣-٣ وثيقة التأمين الإجبارية على السيارة :

وهذا المبتد قاصر فقط على (حوادث السيارات) واشترط القانون أن تكون السيارة التي وقع منها الحادث (مؤمناً عليها لدى شركة التأمين) و(إن تكون وثيقة التأمين سارية المفعول في هذا الوقت).

وأن يثبت مسؤولية قائدها عن الضرر حتى تلتزم شركات التأمين بأداء التعويض المنقضى به . كما أن التأمين الإجبارى على للسيارة شرط لإصدار رخصتها.

(طعن جنائى ٥٤/١٦٢٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٥).

٨- الإقرار: حجة على المقر.

٩- شهادة الشهود.

١٠- أى دليل كتابى رسمى:

١١- القرائن.

١٢- اليمين الحاسمة.

١٣- الخبرة.

صبيح الدعاوى

١١٢. صيغة دعوى تعويض عن اساءة استعمال حق التقاضى :

أنه فى يوم الموافق / / ٢٠٠٤

بناء على طلب السيد / ومقيم

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامى

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت

حيث إقامة:

السيد / ومقيم.

مخاطبا مع

وأعلنته بالآتى

يمتلك الطالب محل خاص يزاول فيه تجارة
المحل لا يدخل ضمن تركة والد الطالب وشقيقه المعن إليه.

ومع ذلك شن المعن إليه ضد الطالب حملة شعواء من المنازعات
المتعددة محاولة منه لفرض حق على المحل الخاص بالطالب . فأقام
الدعوى لسنة مستعجل بطلب فرض الحراسة القضائية عن المحل قضى
فيها بالرفض ، ثم قام بالطعن على ذلك الحكم بالحكم الاستئنافى لسنة
مدنى مستأنف قضى فيها برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف إلا أنه
استمر فى التكيد والعناد فأقام للدعوى لسنة مدنى كلى بطلب للحكم بثبوت
ملكيتة لنصف المحل الخاص بالطالب فقضى فيها بالرفض وتأييد الحكم
الاستئنافى برقم لسنة ولم يكتف بما سبق فأستمر فى عناده وقام برفع
دعوى حراسة موضوعية برقم لسنة كلى واستأجر شهودا فقضى فيها
بالرفض فقام بالطعن على ذلك الحكم بالاستئناف رقم لسنة فقضى فيها
لصالح الطالب بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف ضده .
واستمر فى ممارسة هذا الأسلوب الكيدى فأقام دعواه رقم لسنة مدنى
كلى بطلب مبلغ جنيه برغم انها (ربع) يستحق عن سنولت

استغلال المحل مع أن الربط بالضربى عن المحل باسم الطالب وحده وكذا
السجل للتجارى - كما أن أجرة المحل تدفع للمالك من الطالب وحده وكذا
الضريبة ورخصة المحل باسم الطالب - وقد انتدبت المحكمة خبيراً فى
الدعوى لبحث كل هذه العناصر ولم يقدم تقريره عنها بعد.

ولما كان حق التقاضى مباح للجميع بشرط عدم إساءة استعماله
فاستعمال الحق طبقاً م ٥ مدنى يكون غير مشروع فى أحوال.

(أ) إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير.

(ب) إذا كانت المصالح التى يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا
تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها.

(ج) إذا كانت المصالح التى يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة.

ويشمل التعويض ما لحق للدائن من خسارة وما فاتته من كسب ومؤدى
نص م ٢٢١ مدنى تقدير التعويض مما يستقل به قاضى الموضوع ما لم
ينص القانون على وجوب اتباع معايير معينة فى هذا الخصوص - وأنه إذا
كان القانون لا يمنع من أن يحسب فى التعويض للكسب الفائت باعتباره من
عناصر التعويض ما كان للمضرور يأمل الحصول عليه من كسب إلا أن
ذلك مشروط أن يكون للأمل أسباب معقولة.

(طعن / ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٤).

كما يجوز للمحكمة نقدي تعويض أجمالى عن جميع الإضرار بشرط
بيانها لعناصر الضرر ومناقشة كل عنصر على حده (طعن ٥٤/٢٠٦٥ ق
جلسة ١٩٨٦/١١/١٣) لما كان ذلك وكان قد نال الطالب اضراراً مادية
وأدبية من جراء هذا التعسف فى استعمال حق التقاضى على النحو السالف
عرضه يخول له معه مطالبة المعلن إليه بالتعويض ذلك الضرر بكافة أنواعه
ومختلف عناصره - بقدر التعويض الجابر له يمتلغ جنيته إذا أقام
هذه الدعوى مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى.

بناء عليه

أننا المحضر سالف الذكر اعلنت المظن غليه بصورة من هذا وكلفته
بالحضور أمام محكمة الابتدائية الدائرة مدنى كلى بجلستها
المنعقدة علنا صباح يوم الموافق م ٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحا
وما بعدها لسماع الحكم فيدفع تعويض جابر للاضرار المالية والأنيبة
قصدته جنسيه مع إلزامه بالمصاريف ومقابل اتماع المحاماة بحكم
مشمول بالنفاذ والمعجل بالاذالة .

١١٤- صيغة دعوى تعويض عن عمل غير مشروع (م ١٦٣ منى)

لأنه فى يوم الموافق / ٢٠٠٤/

بناء على طلب السيد / ومقيم

ومحلته المختار مكتب الأستاذ / المحامى

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت حيث

إقامة

السيد / مصرى مسلم ومقيم

السيد / رئيس مجلس إدارة شركة للتأمين (وهذا فى حالة حوادث السيارات فقط .

وأعلنتها بالآتى

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤/ تسبب المعلن إليه الأول بخطئه أو إهماله
أو رعونته أو بسوء نية فى (تسرد الواقعة)
وقد سبب تصرفه هذا للطالب أضراراً مادية وأدبية هى : (تذكر
الاضرار) .

وحيث أن المعلن إليه مازم قبل الطالب بتعويضه عما سببه له من
إضرار عملاً (بمادة ١٦٣ منى).

وحيث أن هذا التعويض بعناصره من كسب فائت وخسارة لاحقه لا
يمكن تقدير بأقل من مبلغ جنيه.

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد اعلنت المعلن إليه بصورة من هذا وكلفته
الحضور أمام محكمة الابتدائية للدائرة م.ك

ومقرها بجلستها المنعقدة علناً صباح

يوم الموافق / / الساعة ٩ صباحاً

وما بعدها لسماعه الحكم بإلزامه بأن يدفع للطلاب مبلغ جنسيه والفوائد القانونية من تاريخ رفع الدعوى حتى تاريخ المداد مع إلزامه بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة.

ولأجل العلم

ملحوظة :

- ١) بالنسبة لحوادث السيارات تلتزم شركة التأمين بالتعويض عن اضرار حوادث السيارات في حال وجود (بوليصة تأمين).
- ٢) يسقط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بـ ٣ سنوات من يوم علم المضرور بالضرر والممتثل عنه.

١١٥ - صيغة دعوى تعويض ناشئ عن أشياء (المواد ١٧٦ ، ١٧٧ مدنى) :

أنه فى يوم الموافق / / ٢٠٠٤

بناء على طلب السيد / ومقيم

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامى

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت حيث

إقامة

السيد / ومقيم

مخاطبا مع

واعلنته بالآتى

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ أصيب الطالب فى شخصه أو ممتلكاته
بأضرار هى

وذلك بسبب (ينكر الحالة تعدى حيوان مثلا (الذى تحت حراسة فلان)
أو تهدم بناء مثلا والكائن بشارع
، أو جزء منه
والمملوك للمعلن إليه).

وحيث أن المعلن إليه ملزم قبل الطالب بتعويضه عما سببه له من
أضرار مادية وأدبية (له أو لممتلكاته) أعمالا لنص م ١٧٦ مدنى (أو ١٧٧
مدنى حسب الأحوال) وحيث أن هذا التعويض لا يمكن تقديره بأقل من
مبلغ جنيه.

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته
صورة من هذا الإعلان وكلفته بالحضور أمام محكمة الابتدائية
الدائرة م.ك ومقرها والمنعقدة
بجلسة / / ٢٠٠٤ صباح يوم الموافق

/ / ٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعه الحكم بإلزامه أن يدفع
للطالب مبلغ جنيته والفوائد القانونية من تاريخ رفع الدعوى حتى
تاريخ السداد مع إلزامه بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه بحكم مشمول
بالنفاذ والمعجل بلا كفالة.
ولأجل العظم

١١٦- صيغة دعوى تعويض عن اضرار بلا سبب (المواد ١٨٠، ١٧٩ مدني)

أنه في يوم الموافق / - / ٢٠٠٤
بناء على طلب السيد /
ومحله المختار مكتب الأستاذ /
المحامى
أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت
حيث إقامة
المسيد /
ومقيم
مخاطبا مع

واعلنته بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ قام الطالب بـ

الأمر الذى ترتب عليه (اضرار بلا سبب) للمعلن إليه عبارة
عن يقابله (افتقار الطالب) عبارة
وحيث أنه طبقا م ١٧٩ مدني يحق للطالب رفع هذه الدعوى ضد
المعلن إليه وبطالبه بمبلغ جنيته قيمة ما اُثرى به بلا سبب.

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته
صورة من هذا الإعلان وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية
ومقرها
المتعددة علنا صباح يوم الموافق / / ٢٠٠٤ الساعة ٩
صباحا وما بعدها لسماع الحكم بإلزامه بأن يدفع للطالب مبلغ جنيته
والقوائد القانونية من تاريخ رفع الدعوى حتى تاريخ السداد مع إلزامه

بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالإنفاذ والمعجل بلا كفالة.

ولاجل العلم

ملحوظة :

تسقط هذه الدعوى بـ ٣ سنوات من يوم علم المضرور بحقه في التعويض عن الخسارة التي لحقته.

١١٧. صيغة دعوى تعويض عن عمل الغير (المواد ١٧٢ ، ١٧٤) :

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠٤

بناء على طلب السيد / ومقيم

ومحلته المختار مكتب الأستاذ / المحامي

أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت حيث

إقامة

السيد / ومقيم

مخاطبا مع

واعلنته بالآتي

الموضوع

يتلوه / / ٢٠٠٤ تسبب السيد / لقصره

في

أو ينكر وحيث أن هذا السيد / يعمل طرف المعلن
إليه بصفته وقد وقع (خطأه) (حال تأدية وظيفته أو بسببها).

وحيث أن المعلن إليه مسئول مدنيا عن التصرف الواقع من
السيد / ويحق للطالب طبقا م ١٧٣ مدني (أو م ١٧٤ مدني
حسب الأموال) مطالبة المعلن إليه بصفته بالتعويض عما لحقه من تأبعه من
ضرر.

وحيث أن هذا التعويض لا يمكن تقديره بأقل من مبلغ جنيه

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه بصفته
وملته صورة من هذا الإعلان وكلفته بالحضور أمام محكمة الابتدائية
د/ مدني كلى ومقرها بجلستها المنعقدة
عنا صباح يوم الموافق / / ٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحا

وما بعدها لسماعه الحكم بإلزامه أن يدفع للطالب مبلغ
والفوائد القانونية من تاريخ رفع هذه الدعوى حتى تاريخ السداد مع إلزامه
بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة بحكم مشمول بالتنفيذ المعجل بالا كفالة.
ولأجل العلم

١١٨- صيغة دعوى مطالبة بتعويض عن جنحة قتل خطأ :

أته في يوم الموافق / / ٢٠٠٤
بناء على طلب المبيد / ومقيمه
ومحلها المختار مكتب الأستاذ / المحامي
أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت حيث
إقامة
المسيد / ومقيم
مخاطبا مع

وأعلنته بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ أثناء قيادة المعلن إليه لسيارته
رقم ملكي () بشارع ناحية قسم
محافظة حرم المرحوم / وهو
(زوج الطالبة) صنمة عنيقة القت به أرضا ثم مر عليه بسيارته إلى أن تمكن
من إيقافها على بعد مترا تقريبا من مكان المصادمة الأمر الذي
أدى إلى مصرعه على الفور ، وكان ذلك نتيجة رعونة وقيادة السيارة
بسرعة كبيرة ودون تنبيه إلى غلق الطريق أمامه المساحا لعبور المشاة.

وتحرر عن هذه الواقعة محضراً بقسم شرطة
قيد برقم لسنة وتقيد بالنيابة جنحة رقم
لسنة وأحيل المعلن إليه إلى المحاكمة ولأعت الطالبة بالحق
المدني قبل المعلن إليه بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

وبتاريخ / / ٢٠٠٤ أصدرت محكمة جنح حكمها في
الجنحة المذكورة قضت فيه بـ وإلزمه بأن يؤدي
للطالبة مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت إلى جانب المصروفات

ومقابل اتعاب الحمامة.

فاستأنف المعلن إليه الحكم تحت رقم لسنة قضت
محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف بجلسة / / ٢٠٠٤.

وقد أصبح هذا الحكم النهائي (باتاً) لانقضاء ميعاد الطعن فيه دون
مطعن من المعلن إليه.

لما كان ذلك ... وكان الحكم الجنائي النهائي قد أصبح (باتاً) فتكون له
الحجية الكاملة أمام القضاء المدني وكانت (م ١/١٦٣ مدني) تنص على كل
(فعل خطأ) سبب ضرراً للغير يلزم مرتكبه بالتعويض.

وكان قد ترتب على خطأ المعلن إليه ضرراً مادياً وأدبياً للطالبة
للأسباب التي سوف نبديها في حينها وتتمثل في فقد عائل للطالبة ، وحرمانها
منه وقد كان يعولها فعلاً حتى وقت وفاته على نحو مستمر ودائم ومحقق.

لذلك

لنا المحضن سالف الذكر قد انتقلت حيث أقامة المعلن إليه وسلمته
صورة من هذه الصحيفة وكلفته بالحضور أمام محكمة

الابتدائية
للدائرة: م/ك ومقرها

للمنعقدة علنا صباح يوم الموافق / / ٢٠٠٤ الساعة ٩

صباحاً وما بعدها لسماعه الحكم بأن يؤدي للطالبة مبلغ

تعويضاً جابزاً للأضرار المادية والأدبية مع إلزامه بالمصروفات ومقابل
اتعاب الحمامة بحكم مشمول بالنفاذ للمعجل بلا كفالة.

ولأجل العلم

١١٩- صيغة دعوى تعويض عن جراحة خطأ من طبيب يعمل بالمستشفى العام :

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠٤

بناء على طلب السيد / ومقيم

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي

أنا . محضر محكمة الجزئية قد انتقلت حيث

إقامة

(١) السيد الدكتور/ وزير الصحة بصيفته في مواجهة هيئة قضايا الدولة
ومقرها ٢ ش محمود عزمي قسم عطارين إسكندرية.

(٢) السيد الدكتور / ومقيم

مخاطبا مع

واعلنتهما بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ توجه الطالب إلى المستشفى العام
يشكو صداع بالمخ وأجرى كشف لدى السيد الدكتور /
لخصائي جراحة المخ والأعصاب بالمستشفى المذكور ، فأفاد بعد إجراء
الكشف بوجود نزيف بالمخ ، ويحتاج الأمر لعمل شفط لتلك الدماء بعد إجراء
نقش بالدماغ وأن الأمر يحتاج إجراء هذه الجراحة وعلى وجه السرعة
خوفا من حدوث مضاعفات وبتاريخ / / أجرى المعان إليه
الثاني هذه الجراحة ، وبعد أن أفاق الطالب من البنج شعر أنه أصيب
(بالشلل التام) فقام بأبلاغ النيابة العامة فتولت التحقيق وتم نذب الطبيب
للشرعى لتوقيع الكشف الطبى فقرر أن الطبيب الذي أجرى العملية تسرع في
إجرائها وأن المريض لم يكن في حاجة إليها ، وأن الطبيب وهو أستاذ
جامعى لم يتخذ الاحتياطات الكافية لإجراء هذه العملية ولم يستخدم مشروط

الجراحة على الوجه الصحيح حيث أن
لم يراع الحيلة والحذر في إجراء مثل هذه الجراحة حيث أنها تتطلب
الأمر الذي أصاب الطالب بمضاعفات خطيرة ومنها هذا (الشلل).
وحيث أن ما وقع من الطبيب المعان إليه اللثاني يكون في حد ذاته
(خطأ) كافيا لحمله المسئولية - وقد تم اعلان الطرف الأول باعتباره متبوعا
للطرف اللثاني.

ولما كان الطالب يعمل بشركة
إلى استبعاده من العمل لعدم صلاحيته طبيا - وأصبح يشكل عينا على
أسرته وعال عليها - مما يترتب عليه الأضرار به مادية وأدبية ويقدر
التعويض بمبلغ جنيه طبقا لنص (م ١٦٣ مدني).
والقاضية بأن كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض
وحيث أن الخطأ والضرر وعلاقة السببية متوافرة.

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث أنا من المعان إليهما وبلغتهما
صورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة الابتدائية
ومقرها
صباح يوم الموافق / / ٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحا
وما بعدها لسماعهما للحكم بالزلم للمعان إليهما سابقين متضامين بأداء
مبلغ جنيه تعويض جابرا للاضرار المادية والأدبية مع إلزامها
بالمصروفات ومقابل لتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ والمعجل بلا كفالة
ولأجل العلم

١٢٠) صيغة دعوى تعويض ضد حارس حيوان :

أنه فى يوم الموافق / / ٢٠٠٤
بناء على طلب السيد / ومقيم
ومحله المختار مكتب الاستاذ / المحامى ..
لنا محضر محكمة الابتدائية قد انتقلت حيث
إقامة السيد / مقيم

وأعلنته بالآتى

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ ولثناء جلوس الطالب مع عائلته بحديقة
لنادى الرياضى ، وحيث كان المعان.إليه ممتطيا جواده ، ويقوم
بدورات تدريبية حول مضمار المكان المخصص للسباق .- توقف المعان إليه
فجأة ونزل عن جواده ليحدث أحد أصنقابه .- وترك الجواد حرا طليقا ،
فأسرع الجواد بالعنو دون رابط ، إلى أن قفز من السور المحيط بالحديقة
التي يجلس فيها الطالب وجاءت قفزه وعدوه فوق جسم الطالب فألقى به
أرضاً وأصابه بأصابات جسيمة نقل على إثرها الطالب إلى مستشفى
حيث ظل يعالج بها لمدة (٣ شهور).

تحرر عن هذه الواقعة محضر الجنحة رقم لسنة جنح
قسم مبلغ جنيه على سبيل (التعويض للمؤقت) . وقد تأيد
هذا الحكم استئنافيا وأصبح حكما (نهائيا باتا).

ولما كان ذلك وكان الطالب قد تكبد مصاريف علاج بلغت جنيه
حسبما يبين من (المستندات) الصادرة من مستشفى بالإضافة إلى قعوده عن
عمله التجارى الذى يمتنهه وذلك طوال فترة علاجه بالمستشفى ثم لمدة

(شهرين) لمضامها بالمنزل (كفترة نقاهة).

وبذلك فإن كسبه يقدر بمبلغ جنيه عن هذه الفترة.

ولأن ذلك كله كان نتيجة خطأ المعلن إليه الثابت بموجب الحكم الجنائي النهائي سالف الذكر.

وحيث أنه طبقاً (م ١٧٦ مدني) تنص على أن حارس الحيوان ولو لم يكن مالكاً له مسئول عما يحدثه الحيوان من ضرر ولو ضل الحيوان أو تسرب ومن ثم فإنه يحق للطالب إقامة هذه الدعوى.

بناءً عليه (أو لذلك)

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية

د / م ك ومقرها بجلستها

المنعقدة علنا صباح يوم الموافق / / ٢٠٠٤ الساعة ٩

صباحاً وما بعد لسماعه الحكم بالزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ جنيه

تعويض جابراً للأضرار المادية والأكبىة مع لزامه بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة.

لأجل العلم

١٢١- صيغة دعوى طلب تعويض من حارس البناء

أنه فى يوم الموافق / ٢٠٠٤ / ومقيم
بناء على طلب السيد /
ومحله المختار مكتب الأستاذ /
المحامى
لنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت حيث
لقامة
السيد / ومقيم
مخاطبا مع

واعلنته بالأتى الموضوع

بتاريخ / ٢٠٠٤ / وأثناء وقوف الطالب بمحطة الأتوبيس
بموقفه على رصيف العقار للكاتن () تنظيم ش ناحية
قسم محافظة والمملوك للمعلن إليه والذي له عليه
المسطرة المادية الفعلية إذ بأحجار تتساقط من شرفه الدور من هذا
العقار على ذلك على الطالب فتصيبه بإصابات بالغة كشف عنها (التقرير
الطبي) للمؤرخ / ٢٠٠٤ / التى تقرر لعلاجها مدة تزيد
عن واحد عشرين يوما.

تحرر بشأن هذه (الواقعة) محضر الجنحة رقم لسنة
جنح قسم وأحيل المعلن إليه بشأنها إلى المحاكمة حيث إدانته
محكمة جنح (ينكر منطوق الحكم).

وإذا استأنف المعلن إليه هذا الحكم فاصدرت دائرة الجنح المستأنفه
حكمها فى الاستئناف الصادر بجلسة / ٢٠٠٤ / بقبول الاستئناف
شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وقد أصبح هذا الحكم

(بأننا) لما كان ذلك وكان للمعلن إليه هو صاحب السيطرة المادية الفعلية على العقار وكان هو الملزم بصيانتة وترميمه وتلافي أسباب اضراره بالنفس أو المال وكانت (م ١٧٧ مدني) تنص على أن حارس البناء مسئول عما يحدثه انهدام البناء من ضرر ولو كان انهداما (جزئيا) وكان قد حاققت بالطالب اضرار مادية وأدبية حيث تتمثل الأولى فيما تكبده من مصاريف وعلاج وأدوية مع حرمانه من ممارسة عمله التجاري لمدة (شهر كامل) بما (فوته عليه من كسب محقق) ، وحيث يتمثل الضرر الأدبي فيما أصاب الطالب من (تشويه في وجهه) ترك آثار واضحة عليه وعامة مستقيمة ، ويقدر لذلك كله تعويضا مبلغ جنيه ، الأمر الذي يحق فيه معه إقامة هذه الدعوى.

بناء عليه (لذلك)

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليه وسلمته صورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية ومقرها
— يوم الموافق / / ٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحا وما بعدها لسماعه الحكم بالزامه بأن يدفع للطالب مبلغ جنيه تعويضا
جائرا للاضرار المادية والأدبية والتي حاققت بالطالب مع إلزامه بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة.
ولأجل العلم

١٢٢. صحيفة دعوى تعويض مرفوعة ضد رئيس مجلس إدارة مستشفى خاص لامتناع الطبيب الذي يعمل لدى المستشفى طرده عن ادخاله غرفة العناية المركزة لاماتته بجلطة بالشريان التاجي مما تسبب التأخير في اسعافه واضاعة الوقت في التجهيل بوفاته.

أنه في يوم الموافق / /
 بناء على طلب السيد / ومقيم
 عن نفسه وبصفته وريث المرحوم /
 ومحلته المختار مكتب الأستاذ / المحامي
 أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت
 حيث إقامة السيد الدكتور /
 بمستشفى الخاص والكاثن بصصفته رئيس مجلس إدارة
 ٢- السيد الطبيب / ومقيم
 مخاطبا مع

(واعلنته بالآتي)

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ واثاء أداء مورث الطالب المرحوم /
 لعمله في فاصبة آلام مبرحة بصدرة فقام بعض زملائه
 بنقله إلى مستشفى الخاص والتي يرأس مجلس إدارتها المعن
 إليه الأول لكونها أقرب مستشفى إلى مقر عمل للمورث المرحوم/
 ولأخل (قسم الاستقبال) بهذه المستشفى حيث أوقع المعن إليه الثاني
 (الكشف الطبى) عليه ، وأجرى له (رسم قلب) وشخص حالته المرضية بأنه
 مصاب بجلطة بالشريان التاجى - ولوصى بأدخاله فوراً غرفة العناية

المركزة ، بشرط أن يقوم زملائه المرافقون له بعدد مبلغ خمسمائة جنيه فوراً تسدد بخزينة المستشفى تحت الحساب وإذ عجز المرافقون لمورث الطالب المرحوم / عن تكبير هذا المبلغ في ذلك الوقت فطلبوا إدخال المريض غرفة العناية المركزة على أن يمدنوا المبلغ المطلوب بعد يوم أو يومين - وأبدوا استعداداً للتوقيع على (أقرار) بالتزامهم بذلك إلا أن المعلن إليه الثاني أصر على موقفه ولم يتع عن إجراء الأمعاقت العاجلة والضرورية التي يتطلبها الأمر في مثل هذه الحالة - ولم يكتف بذلك ، بل أمر الجميع ومعهم المريض بمغادرة المستشفى ، فقام المعلنون بنقل المريض إلى مستشفى ... للحكومي العام والذي يبعد عن المستشفى الخاص سالف الإشارة بحوالي ٣٠ كم وما أن وصلوا إليها وأدخل المريض غرفة العناية المركزة حتى فاضت روح المريض إلى بارئها رحمه الله.

وحيث أن (الوفاة) قد حدثت نتيجة تعسف المعلن إليه الثاني ورفضه أسعاف مورث الطالب وأدخاله غرفة العناية المركزة قبل سداد المبلغ المشار إليه ، وبذلك يكون قد فوت على مورثهم فرصة العلاج مما عجل بوفاته.

وحيث أن ما ارتكبه المعلن إليه الثاني بشكل (خطأ) في جانبه يستوجب مسئوليته عنه وكان المذكور (تابعاً) للمعلن إليه الأول بصفته فقد تحققت مسئوليته بدوره ، وإذ قد أصاب ضرر مادي وأدبي فإنه يقدر التعويض عن ذلك بمبلغ جنبيه الأمر الذي يحق له معه إقامة هذه الدعوى.

بناءً عليه (لذلك)

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث أقامة المعلن إليهما وسلمت كل منهما صورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة الابتدائية د / م.ك. ومقرها بجلستها المنعقدة علناً صباح يوم الموافق / / ٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحاً

وما بعدها لسماعهما الحكم بالزلم الأول بصفته والثانى عن نفسه ضامنين
متضامنين بأن يؤديا لطالب مبلغ
جنيه تعويض جابرا للاضرار
المادية والأدبية عما حاق بالطالب مع التزامهما بالمصروفات ومقابل إعتاب
المحاضرة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة.

ولأجل العلم

١٢٣- دعوى تعويض عن جنحة قتل خطأ :

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠٤

بناء على طلب السيدة /
على أولاتها القصر وهم ، قاصري المرحوم /
ومقيمة

ومحلها المختار مكتب الأستاذ / المحامي

أنا . محضر محكمة الجزئية قد انتقلت
حيث إقامة

(١) السيد / (السائق) ومقيم

(٢) السيد / (مالك السيارة) ومقيم

(٣) شركة / للتأمين ويمثلها قتلونا رئيس
مجلس إدارتها ويعلن في مواجهة الإدارة للقانونية للشركة.

وأعلنتهم جميعا بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ تم سبب المعلن إليه الأول قائد السيارة
رقم ملكي (أجرة) (والمملوكة للمعلن
إليه الثاني سبب الأول في قتل المرحوم / مورث
الطالبة عن نفسها وبصفتها . وكان ذلك ناشئا عن أهمله ورعوته . وقد
تحرر عن ذلك المحضر رقم لسنة جنح ()
وقم المعلن إليه الأول للمحاكمة الجنائية أمام محكمة الجزئية
بجلسة / / ٢٠٠٤ حيث مثلت الطالبة عن نفسها وبصفتها
— وأدعت مدنيا ضد المتهم المذكور وضد صاحب السيارة بطلب لزامهما
متضامنين بأن يدفعوا لها بصفتها مبلغ جنيه على سبيل

التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب.

وبجلسة / / ٢٠٠٤. حكم بحبس المتهم (سنة شهور) مع
الشغل وقضى لها بالطلبات وتأييد هذا الحكم ، بحكم محكمة الجناح المستأنفة
رقم لسنة / / ٢٠٠٤ - وأصبح (باتاً) لعدم
الطعن عليه بالنقض.

ونظراً لما لحق الطالبة عن نفسها ويصفتها عن إضرار مادية وأدبية
من جراء فقد عائلتهم المرحوم / وحرمانهم من رعايته
وحبه حيث أنه كان مورد رزقهم الوحيد ، وأن التعويض المستحق لهم مهما
بلغ مقداره لا يعوضهم شيئاً بفقده - فإنه يحق لهم مطالبة المعلن إليه الأول
المتابع والمعلن إليه الثاني المتبوع ضامنين متضامنين مع شركة التأمين
الأهلية والتي يمثلها السيد / المعلن إليه الثالث بصفته (باعتبار أنه مؤمن على
السيارة مرتكبة الحادث وقت وقوعه) بمبلغ
جنيه تعويضاً مادياً
وأدبياً جابراً للأضرار المادية والأدبية - ويكون لهم الحق في إقامة هذه
الدعوى.

لذلك (بناءً عليه)

لنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة هؤلاء وسلمت كلا منهم
صورة من هذه الصحيفة وكلفتهم بالحضور أمام محكمة
الابتدائية
وقراها
بجلستها المنعقدة علناً صباح
يوم الموافق / / ٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحاً
ومما يبعدها لسماعهم الحكم بالزام المعلن اليهم من الأول إلى الثالث ضامنين
متضامنين بأن يدفعوا للطالبة عن نفسها ويصفتها مبلغ
جنيه
تعويضاً مادياً وأدبياً جابراً للأضرار المادية والأدبية عما لحق الطالبة عن
نفسها ويصفتها مع إلزامهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم
مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة.

١٢٤- دعوى تعويض عن إصابة عمل :

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠٤ /
بناء على طلب السيد /
ومحله المختار مكتب الأستاذ /
المحامي
أنا : محضر محكمة الجزئية قد انتقلت حيث
أقامة

(١) السيد / مالك المصنع

(٢) السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
ويعلن بمقر إدارة الهيئة الكائن

وأعلنتهما بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ أثناء عمل الطالب بمصنع ()
فوجئ بماكينة القطع تنزل على أطراف يده اليسرى وبترتها فنقل الطالب
للاسعاف بمستشفى لعدم وجود إمكانية أسعاف بالمصنع ثم نقل
إلى مستشفى لاستكمال العلاج.

وقد نتج عن إصابة الطالب (الم رهيّب) وتخلف عنها (عاهة مستديمة)
نتيجة بتر أطراف يده اليمنى حيث أصبح عالة مما أفقده القدرة على الكسب
- إلى جانب ما أفقده الطالب من مبالغ طائلة في علاجه خاصة وأنه يحتاج
عملية تجميل وتتطلب مصاريف باهظة للتكاليف . ولما كان ما حدث للطالب
بسبب خلل بالماكينة وإثناء العمل وبسببه فقد تم الإخطار عنه إلى
مكتب التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة العامة التي يمثلها المعن إليه
السّانئ بصفته برقم إصابات عمل ولما كان قانون العمل الجديد
رقم لسنة قد نص على أن على المنشأة توفير وسائل

السمنة والصحة المهنية في أماكن العمل بما يكفل الوقاية من مخاطر العمل واضرارته وعلى الاخص ما يأتي :-

١- المخاطر الميكانيكية وهي كل ما ينشأ من الاصطدام أو الاتصال بين جسم العامل وبين جسم صلب كمخاطر الأجهزة والآلات.

ولما كان ذلك فإن الطالب يستحق تعويضاً عن تلك الإصابة التي نتج عنها (عاهة مستديمة) أثرت بشك بالغ على قدرة الطالب وعمل مدى حياته ، ولما كان المعلن إليه الثاني بصفته ملتزم بأداء كافة الحقوق الناشئة عن هذا التأمين بغض النظر عن سبب الإصابة أو الشخص المتمسب فيها ومواء كان صاحب العمل قد مدد اشتراكات التأمين أو تأخر في أدائها -والهيئة وشأنها في الرجوع عليه بالاشتراكات المقررة مع المبالغ الإضافية (فقد تم اختصام المعلن إليه الثاني لما سبق ويحق لما سبق للطالب رفع هذه الدعوى الماثلة.

بغاء عليه

لنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وسلمت كل منهما صورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة الابتدائية د/ عمال كلي بمقرها الكائن بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الموافق / / ٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسماعهما الحكم بالزامهما ضامنين متضامنين بأن يدفعوا إلى الطالب مبلغ جنيه تعويضاً جابر للاضرار المادية والأدبية عن أصابة الطالب أثناء العمل يوم الموافق / / ٢٠٠٤ والذي كان نتيجة أصابة الطالب بيبتر أطراف يده اليمنى بالقرار الموضح بصدر الصحيفة مع الزامهم بالمصروفات ومقابل تعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة.

ولأجل العلم

١٢٥- دعوى تعويض عن تقليد كتاب واستغلاله :

أنه فى يوم الموافق / /
بناء على طلب السيد / ومقيم
ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامى
أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت حيث
إقامة
السيد / ويعمل صاحب مكتبة ومقره
مخاطبا مع

وأعلنته بالآتى

الموضوع

قام الطالب بأعداد وطبع كتاب ويقع فى صحيفة
وأخترجه فى صورة مبتكرة لم يسبقه إليها أحد - وبذل فى ذلك جهدا كبيرا
مستفاد من أهم مراجع لقانون المدنى (الدكتور منهورى - و/ محمد كمال
عبد العزيز ود/ محمد كامل مرسى ود / البدر اوى ، ود / محمود جمال
الدين زكى ود / محمد على عرفه ود / سليمان مرقص والمستشار / محمد
عبد اللطيف والمستشار / حسين عامر) إلى جانب أحكام محكمة للنقض
مجموعة المكتب الفنى كما قام بترتيب الكتاب ترتيبا خاصا وبوبه ورجعه
مراجعة دقيقة وقام بتصحيحه وفقا للتعديلات القانونية والموضوعات
المستحدثة التى لم يسبق إليها أحد ، وبعد أن قام بنشر هذا الكتاب علم بأن
المعلن إليه قام بتقليده بطريق (الزناكات أوفست) وطبع منه طبعان كل طبعة
سنة آلاف نسخة ، وبلغ من التقليد أنه أتى بالأعمال التى مارستها فى
المحاماة وصادر لى توكيلات قضائية من اصحابها وقمت بمباشرتها بنفسى
- مطابقا فى ذلك لكتاب الطالب رافع الدعوى إلى جانب قيامه برفع اسم

الطالب من الكتاب ولسم للمطبعة ووضع اسمه هو واسم المطبعة التي عهد إليها بطبعة — ولما كان للطالب حق المؤلف على كتاب سالف الذكر فله حق استغلاله والتصرف فيه وأن بما فعله المعن إلى صدر بدون إذن من الطالب فيعد اعتداء على حقه بالمخالفة للقانون مما أضر بالطالب ويحق له طلب تعويض على أساس قيامه بطبع $6000 \times 2 = 12000$ نسخة صافي ربحه من النسخة الواحدة ٥٠ جنيه خمسون جنيتها فيكون المطلوب تعويضا نهائيا جابرا للأضرار المادية والأدبية بجميع عناصرها هو مبلغ ١٢٠٠٠ نسخة \times ٥٠ جنيه (خمسون جنيتها) فيكون إجمالي التعويض مبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه (ستمائة ألف جنيه) الأمر الذي حدا بالطالب إلى رفع هذه الدعوى استنادا إلى أحكام ق ٢٠٠٢/٨٢ بالملكية الفكرية وحماية حق المؤلف وأحكام القانون المدني المولد ١٦٣ ، ١٧٠ ، ٢/١٧١ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ منه.

بناء عليه

لما المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة للمعن إليه وسلمته صورة من هذه الصحيفة وكلفته بالحضور أمام محكمة إسكندرية الابتدائية للدائرة م.ك ومقرها مجمع المحاكم ش السيد محمد كريم المنشبة إسكندرية بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الموافق / / ٢٠٠٥ الساعة ٩ صباحا وما بعدها لسماعه الحكم (بالإلزامه) بأن يؤدي ويدفع إلى الطالب مبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه (ستمائة ألف جنيه) تعويضا نهائيا جابرا للأضرار المادية والأدبية مع إلزامه بالمصاريف ومقابل لتعاب المحاماة بمحكم مشمول بالنفاذ المعجل.

ولأجل العلم

١٢٦ - مسؤولية الشريك المشتاع عن تلف العقار حال استئثاره بالاستئفاع به :

- تلف العقار المملوك على الشيوع لسبب مرده (خطأ الشريك الذي استأثر بالاستئفاع به) لشركه مسؤولية الشريك المخطئ في (تعويض) باقي الشركاء عما لحقهم من ضرر . نوع المسؤولية : توقعه على ما إذا كان انتفاعه بالعقار وليد عن عقد من عدمه . نوع التعويض : الأصل فيه أن يكون (عيناً) بإصلاح ما تلف . ولا يجدي ذلك من أعمال الحفظ . وإنما رفعاً للضرر عنها ، فلا يجوز للشريك المخطئ الرجوع بنفقات الإصلاح على شركائه المشتاعين ، فإن تعذر التنفيذ العيني يصار إلى (عوضه النقدي) .
(طعن ٥٦/١١٠ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥) .

١٢٧ - المسؤولية المدنية للموظف العام عن خطئه الوظيفي :

- إذا ارتكب (الموظف العام) (خطأ ما) في عمل من أعمال وظيفته أو بسببها أو بتأنيدها ، فإنه يحاسب تأديبياً عن هذا الخطأ ، كما يحاسب جنائياً عنه إذا شكل جريمة جنائية ، وبالإضافة إلى المسؤولية التأديبية والجنائية للموظف العام ، فإنه قد يسأل مدنياً على خطئه تجاه الإدارة - وهذه هي المسؤولية المدنية ويقصد بها : مسؤولية الموظف شخصياً في مواجهة الجهة التي يعمل بها ، بما ينشئ لها حقاً في أعمال وظيفته . وطبقاً للمادة ١٦٣ مدني التي تقضي بأن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض فقد قيد القضاء من إطلاق هذه القاعدة بالنسبة للموظف العام حيث قصر مسؤوليته المدنية عن خطئه الشخصي فقط ، أما للخطأ المصلحي أو المرفقي الذي يحاسب عنه الموظف تأديبياً فلا يرتب مسؤولته المدنية تجاه جهة الإدارة التي يتبعها ، وقد نص على ذلك في م ٧٨ ق ١٩٧٨/٤٧ بإصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة حيث نصت على أنه (لا يسأل العامل مدنياً إلا عن خطئه الشخصي) . وقد توافرت أحكام المحكمة الإدارية

العليا على أنه إذا كان الخطأ الصادر من العامل (جسيماً أو كان مصطبغاً بطابع شخصي يكشف عن ضعف العامل أو نزواته وعدم تبصره قاصداً من وراءه التكاية أو الإضرار بالغير أو ابتغاء منفعة شخصية اعتبر الخطأ في هذه الحالة (شخصياً) مرتباً للمسئولية المدنية للعامل ، لا يعفي منها وإلا إذا كان ذلك تنازلاً عن مال من أموال الدولة في غير الحالات الجائزة قانوناً ، أما إذا كان الخطأ الواقع مصلحياً أو مرفقياً فلا يمال عنه . وهذا الذي قضت به المحكمة الإدارية العليا ، قضت به محكمة النقض في (الطعن ٧١/٢٦٦١ ق جلسة ٢٠٠٤/١/١) .

١٢٨- سلطة مدير الشركة ومسئوليته تجاه الشركة :

من بنود عقد الشركة تحديد نطاق سلطة المدير ، فإن لم ينص في عقد الشركة على ذلك ، فإن للمدير القيام بكل أعمال الإدارة والتصرفات التي تدخل في غرض الشركة . وليس للشركاء التدخل في إدارة الشركة أو الاعتراض على أعمال المدير إذا كانت من حدود سلطته (م ٥١٦ مدني) .

ولكن من حق الشركاء الرقابة والإشراف على أعمال المدير من خلال الإطلاع بأنفسهم على دفاتر الشركة ومستنداتها ، ولا يجوز الاتفاق على سلبهم هذا الحق (م ٥١٩ مدني) . ويجوز أن تحدد سلطات المدير بقيود (كحرمانه من مباشرة تصرفات معينة كالزهن ، أو من مباشرة صفقات إذا جاوزت مبلغاً معيناً) وفي هذه الحالة يتمتع على المدير تجاوز هذه القيود ، فلا يجوز له مباشرتها إلا (بإذن خاص من الشركاء) . كما لا يجوز له التبرع من أموال الشركة إلا في حدود ما جرى به العرف ، كما لا يجوز له منافسة الشركة (بتجارة مماثلة) ، كما لا يجوز له التعاقد مع نفسه باسم الشركة دون ترخيص من الشركاء لتعارض المصلحة .

والمدير في علاقته بالشركة تكليفه أنه (وكيل بأجر) فعليه التزام

ببذل عناية للرجل المعتاد . فيسأل في مواجهة الشركة أو الشركاء عن الضرر الناجم عن أخطاؤه ولو كانت يمسره ، كمنافسة الشركة ، أو إغفال القيام بقيد عقاري وتعد مسؤوليته هنا (عقدية) . كما يسأل عن الأخطاء التي يرتكبها في مواجهة دائتي الشركة وتعد مسؤوليته هنا (تقصيرية) .

ويسأل جنائياً عن جريمة جنحة خيانة أمانة طبقاً (م ٣٤١ عقوبات) إذا اختلس أموال الشركة . وإذا تعدد المديرون كانوا مسئولين كل للشركة بالتضامن عن أخطائهم المشتركة ، وليس للمدير إجابة غيره في إدارة الشركة . وإلا كان مسئولا عن عمل النائب وكان الاثنان (متضامنين في المسؤولية) .

مراجع الكتاب

- ١- المسؤولية المدنية حسين عامر
- ٢- التعويض المدني د / عبد الحكم فوده
- ٣- الوجيز في نظرية الالتزام د / عبد الرازق السنهوري
- ٤- نظرية الالتزام د / محمود جمال الدين زكي
- ٥- مصادر ونظرية الالتزام أ / محمد كمال عبد العزيز
- ٦- مجموعة أحكام النقص بالمصادرة من المكتب الفني لمعكمة النقص من عام ١٩٥٠ حتى عام ٢٠٠٣

كتب صدرت للمؤلف

١- المطول في الملكية العقارية والعقود المدنية العقارية والدعاوى الناشئة عنها والأحكام الصادرة منها وتسجيلها بالشهر العقاري.

الناشر / دار المطبوعات الجامعية

٢- الوسيط في حماية حقوق الملكية الفكرية وجوائز الدولة في العلوم والفنون والآداب.

الناشر / دار المطبوعات الجامعية

٣- التعويض المدني عن المسؤولية المدنية.

الناشر / دار المطبوعات الجامعية

٤- مسؤولية الطبيب والمستشفى والصيدلي والمرضى.

الناشر / دار المطبوعات الجامعية

٥- جريمة مكافحة غسل الأموال ودور مصر ودول العالم العربي والعالم الأوربي في مكافحتها ومسؤولية البنوك في مكافحتها

الناشر / دار المطبوعات الجامعية

٦- إدارة المال الشائع ودعوى الفرز والتجنيب

الناشر / دار المطبوعات الجامعية

فهرس الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع	٨
٣	مقدمة الكتاب	
٥	دراسة وتقسيم	
	الباب الأول	
١١	المسئولية المدنية والتعويض عنها (خلاصة موجزة)	
١١	١- مناط المسؤولية وسببها والفرق فى ذلك بين المسؤولية العقدية والمسئولية التقصيرية.....	
١٣	٢- عدم جواز الجمع بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية معافى تعويض واحد .	
١٣	٣- أنواع التعويض .	
١٥	٤- أوجه الخلاف بين المسئولية العقدية والمسئولية التقصيرية.....	
١٥	٥- متى يلجأ إلى التعويض بديلا عن الأصل وهو التنفيذ العينى.....	
١٧	٦ جواز الجمع بين التنفيذ العينى والتنفيذ بطريق التعويض.....	
١٩	٧ عدم جواز الجمع بين التنفيذ العينى والتعويض عن عدم التنفيذ.....	
٢٠	الباب الثانى	
٢١	المسئولية العقدية	
٢١	٨- عناصر التعويض ومقياسه.....	
٢٢	٩- عناصر التعويض (مكرر).....	
٢٥	١٠- شرط استحقاق التعويض فى المسئولية العقدية هو (الاعذار).	
٢٦	١١- أركان المسئولية العقدية (خطأ - ضرر - علاقة سببية).	
٢٦	١٢- أولا : الخطأ العقدي :	
٢٩	١٣- حالات الاعفاء من المسئولية العقدية :-	
٣١	١٤- ثانيا : الضرر : (مادى - أدبى).	

رقم الصفحة	الموضوع	٨
٣١	أولا : الضرر المادي :	١٥
٣٢	عناصر الضرر	١٥
		مكرر ١
٣٢	شروط الضرر المادي	١٥
		مكرر ٢
	تقسيمات الضرر : (تغير - تقويت الفرص - محقق - حال -	١٦
٣٤	أصلى - ومردد)	١٦
٣٨	إثبات الضرر	١٧
٣٩	الضرر الأدبي :	١٨
٣٩	تعريفه	١٨
٣٩	صاحب الحق فيه ومتى ينتقل إلى غيره ؟	١٨ مكرر
٤٠	هل يجوز ادماج الضررين المادي والأدبي معا ؟	١٩
٤١	تفادى الضرر بعد صدور حكم نهائي بالتعويض	٢٠
	هل يجوز للحمل المستكن طلب التعويض عن الضرر للشخصى	٢١
	المباشر الذى يلحق به نتيجة الفصل الضار الذى أصاب مورثه قبل	
٤٢	تمام ولادته حيا ؟	٢٢
٤٣	الضرر المفترض وحالاته :	٢٢
٤٥	ثالثا : علاقة السببية بين الخطأ والضرر :	٢٣
٤٦	تقدير التعويض :	٢٤
	أهمية ثبوت الإخلال بالالتزام التعاقدى لبدء حساب الضرر	٢٥
٥٢	المستحق عند التعويض	٢٥
٥٣	خصائص الحق فى التعويض (يقبل التجزئة - ينتقل إلى الورثة) ..	٢٦
	استئناف حكم التعويض ومتى يعد طلب التعويض طلبا جديدا غير	٢٦
٥٣	مقبول استئنافه	مكرر

رقم الصفحة	الموضوع	م
٥٥	التعويض عن ضمان الاستحقاق في عقد البيع.....	٢٧
٥٥	جواز إلزام المدين بالتعويض حال الحكم بالبطلان أو الفسخ.....	٢٨
٥٦	أحكام النقض في التعويض.....	٢٩
الباب الثالث		
الاعذار		
٦١	تمريغه والمقصود به.....	٣٠
٦١	الاعذار شرط لاستحقاق التعويض.....	٣١
٦٢	أحوال الأعفاء منه.....	٣٢
٦٢	أحوال اشتراطه بالنسبة للعقار.....	٣٣
٦٢	آثار الاعذار.....	٣٤
٦٣	حالات اعتبار الدائن متعنت في عدم قبول الوفاء.....	٣٥
٦٣	أحكام النقض في الاعذار.....	٣٦
الباب الرابع		
الشرط الجزائي (التعويض الاتفاقي على مقدار التعويض)		
٦٥	تعريفه.....	٣٧
٦٥	شروط استحقاقه.....	٣٨
٦٦	دوافعه.....	٣٩
٦٦	معنى وجوده ؟ ومن المكلف بإثباته ؟.....	٤٠
٦٧	إجراءات المطالبة به ؟.....	٤١
٦٧	ما يعد شرطاً جزائياً.....	٤٢
٦٧	ما لا يعد شرطاً جزائياً.....	٤٣
٦٧	متى لا يعمل بالشرط الجزائي.....	٤٤
٦٧	أحكام النقض في الشرط الجزائي.....	٤٥
٦٨	هل يجوز تطبيق الشرط الجزائي مع التنفيذ العيني.....	٤٦

رقم الصفحة	الموضوع	٨
٦٨ حالات تخفيض القاضى لمقدار التعويض	٤٧
٧٠ حالات سقوط الشرط الجزائى	٤٧
	مكرر	
٧١ الفرق بين الشرط الجزائى والتعويض التضائى	٤٨
٧٢ فوائد الشرط الجزائى	٤٩
	الباب الخامس	
	التعويض القانونى (فوائد التأخير)	
٧٣ شروط استحقاقها وأحكام النقص فى هذا الصدد	٥٠
٧٤ سعر الفائدة التأخيرية	٥١
٧٤ فوائد البنوك	٥٢
٧٥ متى يسرى	٥٣
 جواز المطالبة بتعويض تكملى بالإضافة إلى الفوائد بشروط	٥٤
٧٥ وأحكام النقص فى الفوائد وأنواعها	
	الباب السادس	
	المسئولية التقصيرية وأركانها	
٧٧	أركانها (خطأ - ضرر - علاقة السببية بينهما)	
	أولا : الخطأ :	
٧٧ تعريفه	٥٥
٧٨ إثبات أركان الخطأ	
٧٨ أركان الخطأ . مادي (فعل التعدي) ، ومعنوي (الإدراك)	٥٦
 صور الخطأ (انحراف فى إثبات الرخصة - تجاوز حدود استعمال	٥٧
٧٨ للرخصة - تصف فى استعمال الحق)	
٧٩ الضوابط التى تجعل استعمال الحق غير مشروع	٥٨
٧٩ الفرق بين الإهمال ، والعمد وأثره فى تقدير التعويض	٥٩

رقم الصفحة	الموضوع	م
٧٩	مفهوم الظروف الملائمة في تقدير التعويض.....	٦٠-
	حالات الإعفاء من المساءلة عن الخطأ :	٦١-
٨٠	(الدفاع الشرعى - إطفاء أمر الرئيس - الضرورة)	
	ثانيا : الضرر :	٦٢-
٨٢	أنواع الضرر : (أ) مادي (ب) أدبي.	٦٣-
٨٥	علاقة السببية :	٦٤-
٨٥	إثبات علاقة السببية	٦٥-
	حالة تعدد أسباب وقوع الضرر ، وكان خطأ المدعى عليه هو أحدهما ؟	٦٦-
٨٥	وأحكام النقض.	
	جالة تعدد الأسباب وكان خطأ المدعى عليه أحد أسبابها — هل يلزم المسئول بتعويض الضرر كاملا ، أم أن له حق التعلل بأحداها .	٦٧-
٨٦	لحصول على أعفاء جزئى ؟ وأحكام النقض فى ذلك.....	
٨٨	ما يدخل فى تقدير التعويض.....	٦٨-
٨٨	حالات الأعفاء من المسؤولية.....	٦٩-
٩٠	آثار المسؤولية التقصيرية.....	٧٠-
٩٠	طرق التعويض.	٧١-
	الفرق بين التضامن والتضامن عند تعدد المسؤولية عن العمل للضار	٧٢-
٩٠	غير المشروع.	
	تضامن المسئولون عن العمل للضار حال تعددهم وشروط قيام	٧٣-
٩٢	للتضامن.	
٩٣	التعويض للموروث والتعويض الشخصى.....	٧٤-
٩٤	للتقادم المسقط للتعويض.	٧٥-
	اختصاص القضاء العادى والمحاكم المدنية بدعوى التعويض عن	٧٦-
٩٦	المسؤولية التقصيرية. ..	

رقم الصفحة	الموضوع	٨
٩٦	أحكام نقض متتوعة في المسؤولية التقصيرية.....	٧٧-
	الباب السابع	
١٠١	أحكام المسؤولية التقصيرية	
	المسؤولية عن فعل الغير وتشمل :-	٧٨-
١٠١	أولا : مسؤولية متولى للرقابة عن أعمال تابعة غير المشروعة.....	٧٩-
١٠٣	ثانيا : مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة.....	٨٠-
	الباب الثامن	
١٠٧	المسؤولية عن الإثنياء وتشمل :-	٨١-
١٠٧	أولا : مسؤولية حارس الحيوان وأحكام النقض.....	٨٢
	ثانيا : مسؤولية حارس البقاء ومسؤولية المقاول والمهندس وتقادم الدعوى منهما والمسؤولية الجنائية عن أعمال البناء والهدم وأحكام النقض.....	٨٣
١٠٨	ثالثا : حارس الآلات الميكانيكية وأحكام النقض.....	٨٤-
١١٥	رابعا : مسؤولية حارس الأشياء وأحكام النقض.....	٨٥-
١١٨	متفرقات من أحكام النقض	
١٢١	الباب التاسع	
	دعوى التعويض أمام للقضاء الإدارى وأحكام المحكمة الإدارية العليا	٨٦-
١٢٣	الباب العاشر	
١٢٩	تطبيقات قضائية متنوعة في المسؤولية المدنية والتعويض عنها....	٨٧-
١٢٩	أولا : مسؤولية الناقل الجوى عن ضحايا حوادث الطائرات.....	
١٣٢	التعويض عن فقد الحقيبة بالطائرة وأحكام النقض.....	٨٨-
١٣٣	س) هل يجوز نعتيش ركاب الطائرة ؟ وهل يعد ذلك باطلا ؟.....	٨٩-

رقم الصفحة	الموضوع	٩
١٣٥	٩٠- ثانياً : مسؤولية الناقل عن هلاك أو تلف إمتعة المسافرين بطريق البحر ؟ وتقادم دعوى التعويض عنها والمحكمة المختصة.....	
١٣٦	٩١- مسؤولية ملاك اللنشآت عن حوادثها ؟.....	
١٣٧	٩٢- ثالثاً : المسؤولية عن حوادث القطارات.....	
١٣٧	٩٣- (أ) هل يستحق متسلق القطار تعويض إذا مات.....	
١٣٧	٩٤- (ب) س) ما هو مسؤولية هيئة السكك الحديدية عن حادث تصادم أو انقلاب قطار راح ضحيتها العديد من الركاب ؟	
١٣٩	٩٥- (ج) س) ما مدى مسؤولية هيئة السكك الحديدية عن العبث بالجزره مما أدى إلى وقوع الحادث ؟	
١٣٩	٩٦- (د) س) ما مسؤولية هيئة السكك الحديدية عن حوادث المزلقات ؟ ..	
١٤١	٩٧- رابعاً : المسؤولية عن حوادث السيارات.....	
١٤٥	٩٨- المسؤولية عن وجود ركاب في غير الأماكن المخصصة للحمولة بمركبات النقل.....	
١٤٥	٩٩- خامساً : س) من الملزم بالتعويض عن مضرورى الزلازل ؟ ومسؤولية الدولة عنها.....	
١٤٧	١٠٠- سادساً : هل يجوز التعويض عن إساءة استعمال حق التقاضى ومتى يصبح حق الدفاع (جريمة) تستوجب التعويض ؟	
١٥٠	١٠١- سابعاً : مسؤولية القاضى عن إصدار حكم خاطئ ترتب عليه ضرر للمتقاضى ؟ هل يسأل ؟ وما معيار الخطأ الموجب للمسئولية ؟ وهل يجوز الحكم عليه بالتعويض ؟	

رقم الصفحة	الموضوع	م
١٥٢	١٠٢- هل بعد خطأ مهني جسيم فهم القاضى للقانون على نحو معين أو استنتاجه أمرا ولو كان استنتاجه غير سليم أو خطؤه فى استخلاص الوقائع أو فى تفسير القانون ؟	
١٥٥	١٠٣- ثامنا : هل يستحق المعتقل تعويضا ؟	
١٥٧	١٠٤- تاسعا : هل يجوز تعويض المحبوس احتياطيا إذا حفظ التحقيق أو قضى ببراءة المتهم ؟	
١٥٨	١٠٥- عاشرا : مسئولية الصحفي عن النشر والنقد	
١٦٤	١٠٦- حادى عشر : مسئولية الفندق عن النزول وعن ودائع وأموال النزلاء ؟	
١٦٨	١٠٧- ثانى عشر : مسئولية الحكومة والولاى عن حوادث الفرق بالشاطئ أو حمام السباحة.	
١٧٠	١٠٨- ثالثا عشر : المسئولية عن نسخ الخطبة وشروطها ؟	
١٧٠	١٠٩- رابع عشر : المسئولية عن تبديد منقولات الزوجية ؟	
١٧٢	١١٠- خامس عشر . مسئولية الموكل عن تصرفات وكيله ؟	
١٧٣	١١٠ مسئولية الوكيل عن اختيار نائبه تجاه موكله	
	مكررا	
١٧٥	١١٠ مسئولية الوكيل عن الخطأ العادي (اليسير)	
	مكررا	
١٧٥	١١٠ مسئولية الوكيل عن الخطأ الجسيم	
	مكررا	

رقم الصفحة	الموضوع	م
١٧٧ مسئولية الوكيل عن السبب الأجنبي	١١٠
	مكرر٤	
	سادس عشر : مسئولية الموكل عن عزل وكيله في وقت غير ملائم	١١١
١٧٨ وبدون عذر مقبول	
١٧٨	مكرر١ - سابع عشر : مدى التزام الورثة بالتعويض في جريمة	١١١
	التهرب الجمركي	
	مكرر٢ - سابع عشر مكرر١ : مدى مسئولية رجل البوليس عن تفريق	١١١
١٧٩ المظاهرات وإصابة البعض منهم ؟	
١٨١	مكرر٢ - سابع عشر مكرر٢ : متفرقات من أحكام النقص :	١١١
	إجراءات رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية والمستندات	١١٢
١٨٣ المطلوبة	

صيغ الدعاوى

١٨٧ صيغة دعوى تعويض عن اساءة استعمال حق النقاضى	١١٣
١٩٠ صيغة دعوى تعويض عن عمل غير مشروع	١١٤
١٩٢ صيغة دعوى تعويض ناشئ عن اشياء	١١٥
١٩٤ صيغة دعوى تعويض عن اضرار بلا سبب	١١٦
١٩٦ صيغة دعوى مطالبة بتعويض عن عمل الغير	١١٧
٩٨ صيغة دعوى تعويض عن جنحة قتل خطأ	١١٨



Bibliotheca Alexandrina



0468256